الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي-

معهد العلوم الإسلامية

دراسات في مصادر شرح الحديث

«محاضرات في علم شرح الحديث، وبعض شروح كتب الحديث»

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر

تخصص الحديث وعلومه

السداسي الأول

من إعداد

الدكتور: عبد المجيد مباركية

أستاذ الحديث وعلومه

معهد العلوم الإسلامية

جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

2016 / 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعين به، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) (آل عمران: 102) .

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْها زَوْجَها وَبَثَّ مِنْهُما رِجالًا كَثِيرًا وَنِساءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَساءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ إِنَّ اللَّهَ كانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) (النساء: 1).

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً) (الأحزاب: 70-71).

أما بعد:

فإن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد –صلى الله عليه وسلم- وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد:

فهذه المذكرة: «دراسات في مصادر شرح الحديث»، تطرقت فيها لإضاءات حول علم شرح الحديث النبوي، وكذلك مناهج بعض الشراح على كتب الحديث ،وابتدأت ببعض شروح الصحيحين، تعين –إن شاء الله- طلبة العلم على تفهم مناهج أصحاب هذه الكتب في شروحهم.

وقد قسمت هذه المذكرة إلى قسمين:

المطلب الأول: علم شرح الحديث

المطلب الثاني: مناهج أصحاب بعض الشروح على كتب الحديث.

أما المطلب الأول من هذه المذكرة فتحدثت فيه عن «علم شرح الحديث»، من حيث التعريف بهذا العلم، وموضوعه، وواضعه، وأفضل طرق شرح الحديث.

أما المطلب الثاني فخصصته لبيان مناهج بعض شراح كتب الحديث، وكذا المقارنة بينها، وذلك من خلال استعراض طريقتهم مما أودعوه في مقدمات كتبهم وشروحهم على هذه الكتب. وقد اخترت ما اشتهر من الشروح التي ألفت على هذه الكتب باعتبارها الأصول التي يعتمد عليها في معرفة أحاديث المصطفى-صلى الله عليه وسلم-.

وقد لاحظت أثناء إعدادي لهذه المذكرة أن الذين كتبوا في هذا الموضوع قليلون جدا، لذلك فإن سبر مناهج الشراح في كتبهم واستنباط مناهجهم ليس بالأمر الهين، وقد استعنت بالمولى تبارك وتعالى في بسط هذا الموضوع، فإن أصبت فمنه سبحانه وتعالى، وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان. وأسال الله تبارك وتعالى أن يبارك في هذه المذكرة ويجعل لها القبول بإذنه وتوفيقه عز وجل.

توطئة:

ينبغي لكل من يشرع في تحصيل فنٍّ من الفنون أن يعرف المبادئ العشرة المشهورة عندهم ليكون على بصيرة فيه من أول الأمر، وإلا قد لا يحسن ترتيبها مما يكون في إيراد ما ليس منه وهي: الحدُّ، والموضوع، والثمرة، والفضل، والنسبة، والوضع، والاسم، والاستمداد، والحكم، والمسائل.

وقد جمعها محمد بن علي الصّبان في هذه الأبيات فقال:

إن مبادئ كل فنٍّ عشـرة الحد والموضـوع ثم الثمـرة

وفضلـه ونسبـه والواضـع والاسم والاستمداد حكم الشارع

مسائل والبعض بالبعض اكتفى ومن درى الجميع حـاز شرفـا

وفي هذا المطلب سأذكر بعض محترزات هذه الأبيات بترتيب متسق، يعين طالب العلم على تفهم هذا المطلب وعلاقته بما يليه من النقاط الأخرى.

المطلب الأول: علم شرح الحديث:

في هذا المطلب سأتطرق إلى النقاط التالية:

1- تعريفات علم شرح الحديث:

أ- معنى الشرح في اللغة؛ الشرح في اللغة هو الكشف والتوضيح والفهم والبيان[1].

ب- معنى الحديث في اللغة: الحديث في اللغة الجديد من الأشياء، والحديث الخبر يأتي على القليل والكثير[2]، والجمع أحاديث كقطيع وأقاطيع وهو شاذ على غير قياس، وقوله عز وجل: **(فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰ آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَٰذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا)** (الكهف:6)، يقصد بالحديث هنا القرآن الكريم، وقوله تعالى:**(وَأَمَا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ)** (الضحى:11)، أي بلغ ما أرسلت به[3].

جـ- معنى الحديث في الاصطلاح: يراد به كل ما أثر عن الرسول –صلى الله عليه وسلم- قبل البعثة وبعدها، وفي الغالب إذا أطلق لفظ الحديث فإنه يراد به: ما أضيف إلى الرسول –صلى الله عليه وسلم- وهو المرفوع[4]، وذلك من خلال قوله وفعله وإقراره.

وأهل العلم يطلقون مصطلح «الحديث» على جملة الأحاديث بأسانيدها ومتونها، «فتوارد عندهم في عدد محفوظات الأئمة أنه يحفظ كذا وكذا حديث، فإنهم لا يريدون المتن فقط، بل يقصدون المتن والأسانيد التي روي بها، فإن الإسناد قد ينتهي إلى المتن محال لمتن آخر بلفظه أو معناه أو نحوه، ومع ذلك يطلق عليه الحديث»[5].

فشرح الحديث اصطلاحا: «الكشف والتوضيح لمعاني وفقه ما أضيف إلى الرسول –صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير»

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن يعرف شرح الحديث اصطلاحا كما يلي:

أما علم شرح الحديث فهو: «معرفة مجموعة المسائل والأصول الكلية المتعلقة ببيان معاني وفقه ما أضيف إلى الرسول –صلى الله عليه وسلم»-[6].

فالفرق بين شرح الحديث وعلم شرح الحديث، أن الأول خاص بالكشف والبيان والتوضيح وإجلاء فقه الحديث النبوي، أما الثاني فهو خاص بأدوات ووسائل هذا الشرح، الذي هو عبارة عن قواعد كلية وأصول متعلقة ببيان فقه الحديث النبوي.

---

[1]- ابن فارس، «معجم مقاييس اللغة»، ص «269/3».
[2]- الفيروز أبادي، «القاموس المحيط»، ص «170/1».
[3]- ابن منظور، «لسان العرب»، مادة «حديث».
[4]- ابن الصلاح، «علوم الحديث»، ص «45».
[5]- حميد أحمد، «علم شرح الحديث ومراحله التاريخية بين التقعيد والتطبيق»، ص «1202/3».
[6]- محمد بن عمر بن سالم بازمول، «سلسلة الدراسات الحديثية»، الجزء الثاني، ص «477».

وقد تعددت إطلاقات العلماء على علم شرح الحديث، فمرة سموه بفقه الحديث، ومرة سموه بعلم فهم أحاديث الرسول–صلى الله عليه وسلم-، ومرة سموه بمعاني الحديث، ومرة سموه بعلم أصول تفسير الحديث، وهناك من قال بأن الشرح متعلق بالحديث، والتفسير خاص بالقرآن الكريم.

د- الفرق بين السنة والحديث:

قبل التطرق إلى التفرقة بين المصطلحين، يجدر بنا التطرق إلى تعريف السنة في الشرع، وأقصد بذلك تناول أهل كل اختصاص لمصطلح السنة من زاويتهم وأغراضهم.

فالسنة عند علماء الحديث: هي كل ما أثر عن الرسول –صلى الله عليه وسلم- من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلقية أو خُلقية، أو سيرة سواء أكان ذلك قبل البعثة كتحنثه في غار حراء أم بعدها.

والسنة بهذا المعنى مرادفة للحديث النبوي[7].

السنة عند الأصوليين: هي كل ما صدر عن النبي –صلى الله عليه وسلم- غير القرآن الكريم، من قول أو فعل أو تقرير، مما يصلح أن يكون دليلا لحكم شرعي[8].

السنة عند الفقهاء: ... هي كل ما ثبت عن النبي –صلى الله عليه وسلم- ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب[9].

السنة عند علماء الوعظ والإرشاد: ما يقابل البدعة، لأن مهمتهم العناية بكل ما أمر به الشرع، أو نهى عنه[10].

بعد إيراد هذه التعريفات والمقارنة بينها في اصطلاح علماء المسلمين حسب اختلاف فنونهم وأبحاثهم نلاحظ الفروق التالية:

1- أوسع الإطلاقات إطلاقات المحدثين، كما مضى في تعريفهم، باعتبارهم نقادا لكل مروياته، ولكل ما أثر عنه –صلى الله عليه وسلم-، خلافا مثلا للأصوليين الذين يحتاجون من الحديث ما يثبت أن يكون دليلا لحكم شرعي، أو الفقهاء الذين يبحثون عن حكم الشرع في أفعال العباد التي تجري فيها الأحكام الخمسة... الخ.

2- إطلاق وتعريف المحدثين للسنة مرادف للحديث النبوي، وبهذا فلا فرق بين الحديث السنة عندهم، وان كان بعضهم يفرق بينهما، فيرى الحديث ما ينقل عن الرسول –صلى الله عليه وسلم- والسنة ما كان عليه العمل المأثور في الصدر الأول، وكذلك قد ترد أحاديث تخالف السنة

---

[7]- محمد مصطفى الاعظمي، «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه»، الجزء الأول، ص «01».
[8]- عبد الوهاب خلاف، «علم أصول الفقه»، ص «36».
[9]- الشوكاني، «إرشاد الفحول»، ، ص «33».
[10]- محمد محمد أبو زهو، «الحديث والمحدثون»، ص «9-10».

المعمول بها، فيلجأ العلماء حينئذ إلى التوفيق والترجيح، وعلى ذلك يحمل قول عبد الرحمن بن مهدي: «لم أر أحدا أعلم بالسنة ولا بالحديث الذي يدخل في السنة من حماد بن زيد»[11].

وكذلك قوله عندما سئل عن سفيان الثوري والأوزاعي ومالك: «سفيان الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما»[12].

هـ- معنى الحديث القدسي:

نسبة إلى القدس، والقدس هو: الطهارة والتنزيه، ويطلق عليه الحديث الإلهي، نسبة للإله، والحديث الرباني، نسبة للرب جل وعلا.

وهو في الاصطلاح: ما أضافه الرسول –صلى الله عليه وسلم- وأسنده إلى ربه عزَّ وجلَّ، من غير القرآن، مثاله: قول الله تبارك وتعالى: (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته محرما عليكم، فلا تظالموا...)[13]، أو كقول الصحابي مثلا: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم- فيما يرويه عن ربه عز وجل... وهكذا.

إذن كل حديث يضيف فيه الرسول –صلى الله عليه وسلم- قولا إلى الله عز وجل يسمى بالحديث القدسي أو الإلهي أو الرباني نسبة إلى الرب عز وجل، وكذلك كل قول صحابي فيه: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم- فيما يرويه عن ربه، أو قال فيه: عن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: قال الله تعالى:... الخ، يسمى بالحديث القدسي.

و- لماذا سمي الحديث القدسي حديثا؟

سمي كذلك لأن الرسول –صلى الله عليه وسلم- هو الحاكي له عن الله تعالى، ولأنه من قوله –صلى الله عليه وسلم- عن ربه سبحانه وتعالى، وبذلك يمكن أن نستخلص ما يلي:

1- القرآن الكريم، يقال فيه: قال الله تعالى.

2- الحديث النبوي، يقال فيه: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم- أو رأيت النبي –صلى الله عليه وسلم- مما صدر عن بعض أصحابه من أقوال وأفعال وذلك سيكون منه وعدم الاعتراض والإنكار عليهم –رضي الله عنهم-.

3- الحديث القدسي، يقال فيه: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم- فيما يرويه عن ربه تعالى، أو قال –صلى الله عليه وسلم: قال الله تعالى...

---

[11]- ابن أبي حاتم، «تقدمة الجرح والتعديل»، ص «177».
[12]- شرح الزرقاني على الموطأ، الجزء الأول، ص «03».
[13]- الإمام مسلم، «صحيح مسلم»، كتاب: البر والصلة، باب تحريم الظلم، حديث رقم«2577» الجزء: السابع، ص «17».

ي- الفرق بين الحديث النبوي والقدسي:

- الأحاديث النبوية نسبتها إلى الرسول –صلى الله عليه وسلم- وحكايتها للصحابة عنه –صلى الله عليه وسلم-.

- الحديث القدسي نسبته إلى الله تعالى، والرسول –صلى الله عليه وسلم- يحكيه للصحابة ويرويه عنه عز وجل، لذلك سميت وقيدت بالقدس والإله والرب، وقيدت الأخرى بالنبوية.

- يجوز رواية الأحاديث القدسية بالمعنى إن لم يغير معناها.

- كذلك يجوز رواية الحديث النبوي بالمعنى إن لم يغير معناه.

- الأحاديث القدسية لا تتضمن أحكاما تكليفية، ولا تعالج واقعة معينة، إنما تؤدي نوعا من التوحيد في مجال العقيدة، فهي تتحدث عن صفات الله، كالعصمة وسعة رحمته وفقر العباد إليه، ونجد فيها الكلام عن الملائكة وعلاقتهم بالبشر، وتتحدث عن مواقف اليوم الآخر، وعلى العموم تدخل تحت دائرة الوعظ والتوجيه والتربية.

- أما الأحاديث النبوية فتتضمن أحكاما تكليفية وتتضمن غيرها من الأحكام العقدية والتربية والتوجيه... الخ.

- الأحاديث القدسية ليست كلها صحيحة، بل فيها الصحيح والحسن والضعيف.

- وكذلك الأحاديث النبوية فيها الصحيح والحسن والضعيف.

- عدد الأحاديث القدسية قليل إذا قورن إلى عدد بقية الأحاديث.

- عدد الأحاديث النبوية كبير.

- الحديث النبوي فيه الآحاد وفيه المتواتر لكنه قليل.

- الحديث القدسي وصل إلينا عن طريق الآحاد.

2- موضوع علم شرح الحديث:

موضوع علم شرح الحديث هو حديث النبي –صلى الله عليه وسلم- وذلك من جهة الضوابط والقواعد الكلية، وكذلك ما يتعلق بتوضيح ألفاظ الحديث ومعانيه، والقصد منه، ومراعاة ما يتعلق به من المعارض والناسخ، وبصفة عامة فشرح الحديث يعتني بثلاثة جوانب هامة، والمتمثلة فيما يلي:

1- ما يتعلق بجانب الإسناد: وذلك من حيث تخريج الحديث من مظانه، مع بيان درجة الحديث من حيث الصحة والضعف، مع التعرض لتعريف رواة الحديث، مع بيان الضبط الصحيح لأسماء رواته، وكذلك التعرض لما ورد من أسماء الرواة المبهمين والمهملين، وكل ذلك على وجه

الاختصار لا على وجه الإطناب والتدقيق، لأن كل أمر من هذه الأمور التي ذكرناها لها علم يختص بها في علم الحديث.

هذا فيما يتعلق بجانب الإسناد، أما الجانب الثاني فيتعلق بالمتن وهو:

2- بيان معاني ألفاظ الحديث: وهو جانب تناولته كتب غريب الحديث، واللغة العربية.

أما الجانب الأخير في الحديث فهو:

3- بيان المراد من الحديث: وهو المسمى بفقه الحديث والمراد منه، وهو محل اختلاف العلماء فيه، ولاسيما بين المحدثين والفقهاء، في استنباطهم للأحكام الشرعية التي يحويها الحديث، وكيفية تناولهم لشرح الحديث.

3- مؤسس ومقعِّد علم شرح الحديث:

بدأت الاشتغال بشرح الحديث منذ عصر النبوة إلى عصرنا هذا، فإن أول من تكلم في هذا العلم ووضحه هو النبي –صلى الله عليه وسلم- حيث كان يخص الصحابة بدروس تبين معاني الأحاديث، وكذلك ما المراد منها، وكان يبين لهم ما دق عليهم فهمه من ألفاظ السنة ومعانيها، وسوف أستعرض بعض ذلك فيما يلي:

-عن أبي هريرة –رضي الله عنه- قال: قال رسول الله–صلى الله عليه وسلم-:«سيأتي على الناس سنوات خداعات، يصدق فيها الكذاب، ويكذب فيها الصادق، ويؤتمن فيها الخائن، ويخون فيها الأمين، وينطق الرويبضة». قيل: وما الرويبضة؟ قال: «الرجل التافه يتكلم في أمر العامة». وفي رواية عند الإمام احمد: قال: «السفيه يتكلم في أمر العامة»[14].

- عن أبي هريرة –رضي الله عنه- أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم- قال: «أتدرون ما المفلس؟ قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع، فقال:« إن المفلس من أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيُعطي هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضي ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار»[15].

- وفي حديث أنس عن عبادة بن الصامت عن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه». قالت عائشة –أو بعض أزواجه- إنا لنكره الموت، قال: ليس ذاك، ولكن المؤمن إذا حضره الموت بُشر برضوان الله وكرامته، فليس شيء

---

[14]- أخرجه احمد، «الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني»، رقم«7899»، وقال ابن حجر: «الحديث أخرجه أحمد وأبو يعلى والبزار وسنده جيد»، «فتح الباري»، «131/2».

[15]- حديث صحيح، أخرجه مسلم، كتاب :البر والصلة والأدب، باب تحريم الظلم، حديث رقم«2581».

أحب إليه مما أمامه فأحب لقاء الله وأحب الله لقاءه، وإن الكافر إذا حضر بُشر بعذاب الله وعقوبته فليس سبب أكره إليه مما أمامه كَرِهَ لقاء الله وكَرِهَ الله لقاءه»[16].

وهناك أحاديث كلها على هذا النحو، وما يميز هذه المرحلة ما يلي:

1- كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يتأنى في بيان الحديث وإجلائه للصحابة –رضوان الله عليهم- كما قالت عائشة –رضي الله عنها-:« كان يحدث حديثا لو عدَّه العادُّ لأحصاه»[17]، وقال أنس بن مالك –رضي الله عنه-:« كان رسول الله-صلى الله عليه وسلم- يعيد الكلمة ثلاثا لتُعقل عنه»[18].

2- كان للنبي –صلى الله عليه وسلم- منهج وأسلوب يتبعه ويطبقه مع الصحابة لتفهيمهم الأحاديث، كمنهج السؤال كما في الحديث الذي مر بنا وهو«أتدرون ما المفلس؟»، وكان يرسم ويخط خطوطا في الأرض، إلى غير ذلك من أساليب التمثيل بما تستدعي الحاجة إليه.

3- ما يميز شرح الحديث في عهد النبي –صلى الله عليه وسلم- أن استفسارات الصحابة كانت قليلة، وذلك لتمكنهم من اللغة العربية، فكانوا عربا أقحاحا لم تختلط العجمة لا بألسنتهم ولا بأذهانهم، فكانوا فصحاء بلغاء.

وهكذا رسم النبي –صلى الله عليه وسلم- معالم شرح الأحاديث، فسار الصحابة على ذلك المنهج، وسوف أكتفي بعرض مثال واحدا عن ذلك المنهج.

فقد أخرج الشيخان عن عبيد الله بن أبي مليكة قال: «لما أصيب عمر دخل صهيب يبكي ويقول: واأخاه ! واصاحباه ! فقال عمر –رضي الله عنه-: يا صهيب! أتبكي عليَّ، وقد قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم-:«إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه». قال ابن عباس –رضي الله عنه- فلما مات عمر –رضي الله عنه- ذكرت ذلك لعائشة –رضي الله عنها- فقالت: «رحم الله عمر ! والله ما حدث رسول الله –صلى الله عليه وسلم-: إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول –صلى الله عليه وسلم- قال: «إن الله ليزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه»، وقالت حسبكم القرآن: **(وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى)** الإسراء: 15»[19].

في هاتين المرحلتين الحديث النبوي وشرحه لم يكونا مدونين.

أما في مرحلة التابعين وأتباعهم والأئمة من بعدهم، فقد تباعد عصرهم عن زمان الرسالة، واختلاط العرب بغيرهم من الأجناس، واختلاطهم بالأعاجم، مع افتراق صغار الصحابة في

---

[16]- حديث صحيح، أخرجه البخاري، كتاب :الرقاق، باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، حديث رقم«6507».

[17]- حديث صحيح، أخرجه البخاري، كتاب :المناقب، باب صفة النبي –صلى الله عليه وسلم-، حديث رقم«3374».

[18]- أخرجه الترمذي، في«جامعه» كتاب :المناقب، باب في كلام النبي –صلى الله عليه وسلم-، حديث رقم«3639»، وقال: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الزهري».

[19]- أخرجه البخاري، في«صحيحه» كتاب :الجنائز، باب قوله –صلى الله عليه وسلم- يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه، حديث رقم«1226»

الأمصار، وتعدد شروحهم للأحاديث وذلك بحسب اجتهاداتهم، مع فشو البدع والكذب وظهور الخلافات بين الفرق الإسلامية وبروز قضايا مستجدة؛ كل هذا أدى إلى ظهور اختلاف كبير في شرح الحديث وتوجيهه.

أما المؤلفات التي تناولت أصول شرح حديث الرسول –صلى الله عليه وسلم- فقد ذكرها العلماء في مصنفاتهم وذلك من خلال ما يلي:

1- من جهة المصطلح: تناولوا:

أ- ناسخ الحديث ومنسوخه.

ب- مختلف الحديث ومشكله.

جـ- أسباب تعدد الروايات في متون الحديث.

د- أسباب تعدد روايات السند.

هـ- غريب الحديث.

و- أسباب ورود الحديث وفقه الحديث.

2- من جهة الشروح: أكثر الكتب إشارة إلى أصول شرح الحديث: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر.

4- استمداد هذا العلم ونسبته إلى سائر العلوم الشرعية وفضله ونتائجه:

حتى نعلم من أين يستمد هذا العلم، لا بأس أن نستشهد بكلام لشيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله- في هذا الأمر، قال: «معرفة ما أراد الله ورسوله –صلى الله عليه وسلم- بألفاظ الكتاب والسنة، بأن يعرفوا لغة القرآن التي بها نزل، وما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وسائر علماء المسلمين في معاني تلك الألفاظ، فإن الرسول–صلى الله عليه وسلم- لما خاطبهم بالكتاب والسنة عرفهم ما أراد بتلك الألفاظ... فالمقصود أن معرفة ما جاء به الرسول وما أراده بألفاظ القرآن والحديث وهو أصل العلم والإيمان والسعادة والنجاة، ثم معرفة ما قال الناس في هذا الباب لينظر المعاني المخالفة لها»[20].

أما نسبة هذا العلم «علم شرح الحديث» إلى سائر العلوم الشرعية، فقدره لا ينكره أحد، إذ أن فهم الحديث على أصوله وفقهه الحقيقي السليم، عليه تتوقف جميع فنون أهل العلم سواء أكان مفسرا أو فقيها أو أصوليا أو داعية، ومن أساء فهم الكتاب والسنة فقد يحدث في الدين ما ليس منه.

[20]- مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ج: 17، ص«353-354-355»

بل سوء الفهم عن الله ورسوله –صلى الله عليه وسلم- أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، وهو أصل كل خطأ في الفروع والأصول، ولاسيما إذا أضيف إليه سوء القصد، والله المستعان[21].

أي استدلال صحيح سليم يتوقف على أمرين:

الأول: سلامة وصحة الدليل.

الثاني: صحة الاستدلال.

الأمر الأول: يقصد بسلامة وصحة الدليل، يعني من جهة معرفة الصحيح من السقيم من الأحاديث، وهو الموضوع المحوري في علم الحديث، لان كل استدلال يقوم على صحة الدليل.

الأمر الثاني: يقصد بصحة الاستدلال، أن يكون المجتهد المستدل بالدليل الصحيح، أوتي فهما سليما للحديث النبوي، حتى لا يقهر من طرف أصحاب الرأي، لأن التفقه في معاني الحديث نصف العلم، وأن تصحيح الحديث وتضعيفه دون التفقه فيه لا معنى له.

قال علي بن خشرم –رحمه الله-: «كنا في مجلس سفيان بن عيينة، فقال: يا أصحاب الحديث تعلموا فقه الحديث حتى لا يقهركم أصحاب الرأي»[22]، وقال علي بن المديني: «التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم»[23].

ومن صحة الاستدلال كذلك؛ أن يكون الحديث قد سلم من المعارض، ويقصد بالتعارض ذلك الواقع بين الحديثين وكذلك الواقع بين الأحاديث والآيات، أو ما بين الأحاديث والعلوم أو العقليات أو الواقع والحوادث وما شابه ذلك، وهذا الموضوع موجود وتعرض له المحدثون بمعناه الواسع أثناء تطبيقاتهم الواقعة في كتبهم، قال الحاكم –رحمه الله-: «هذا النوع من هذه العلوم معرفة سننٍ لرسول الله –صلى الله عليه وسلم- يعارضها مثلها»[24]، وقال الخطيب –رحمه الله-: «باب القول في تعارض الأخبار، وما يصح التعارض فيه، وما لا يصح»[25].

ومن صحة الاستدلال كذلك؛ سلامة الحديث من النسخ، وهو إزالة شيء بشيء يتعقبه، كنسخ الشمس الظل، والظل الشمس، ومعناه في الاصطلاح: عبارة عن رفع الشارع حكما متقدما بحكم متأخر[26].

يعد الحكم بالنسخ من الأمور الرئيسة التي يُدفع بها التعارض، لأن الحكم على نص بالنسخ، لا يعني انحطاطه عن درجة الصحة، بل يقال ينسخ حكمه ولكنه يبقى في درجة الصحة، وكل ما في

---

[21]- أبو العز الحنفي، «شرح العقيدة الطحاوية»، ص«352».
[22]- الحاكم، «معرفة علوم الحديث»، ص«66».
[23]- سير أعلام النبلاء، ج: 11، ص«48».
[24]- الحاكم، «معرفة علوم الحديث»، ص«122».
[25]- الخطيب، «الكفاية في علم الرواية»، ج:1، ص«432».
[26]- مقدمة أبن الصلاح، ص«277».

الأمر أنه يتحول من درجة الاحتجاج إلى عدم الاحتجاج به كدليل، مع الحفاظ على درجته الحديثية، وقد أخطأ من يرى أن الترجيح بين نصين أحدهما ناسخ والثاني منسوخ يخرج من دائرة الصحة والقبول جملة على حساب نص آخر، وليس النسخ هكذا.

إذن خلاصة الاستدلال يشتمل على:

سلامة الفهم – السلامة من المعارض – السلامة من النسخ.

5- طرق شرح الحديث:

إذا كان المعروف والمشهور بين علماء وطلبة العلم أن القرآن الكريم له أصول معروفة يُرجع إليها في تفسيره، فكذلك الحديث النبوي له أصول يرجع إليها وتستعمل في حديث النبي –صلى الله عليه وسلم- لأن السنة وحي كالقرآن، قال الدارمي –رحمه الله-: «يقول: أوتيت القرآن، وأوتيت مثله من السنن التي ينطق القرآن بنصه، وما هي إلا مفسرة لإرادة الله تعالى به»[27]، وبالتالي فإن أصول تفسير القرآن الكريم، كأصول تفسير الحديث، ولكن لكل من الأصلين ما يناسبه، فإذا تكلم العلماء عن نزول القرآن وأسباب نزوله، فكذلك يمكن الكلام عن ورود الحديث وسبب وروده، وإذا كان في القرآن المكي والمدني ففي حديث النبي –صلى الله عليه وسلم- المكي والمدني، وهكذا نجد في القرآن الكريم ما يوجد في حديث النبي –صلى الله عليه وسلم-، وإذا كان لا يجوز تفسير القرآن بالرأي المذموم، فكذلك يقال عن الحديث النبوي، وفي هذا قال شيخ السلام ابن تيمية –رحمه الله-: «وما النوع الثاني من مستندي الاختلاف وهو ما يعلم بالاستدلال لا بالنقل فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حدثنا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان:

إحداهما: قوم اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها.

والثانية: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريدَه بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن والمنزّل عليه والمخاطَب به. فالأولون راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان، والآخرون راعوا مجرد اللفظ، وما يجوز عندهم أن يريد به العربي، من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به ولسياق الكلام، ثم هؤلاء كثيرا ما يغلطون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة العربية كما غلط في ذلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيرا ما يغلطون في صحة المعنى الذي فسروا به القرآن كما يغلط في ذلك الآخرون، وإن كان نظر الأولين إلى المعنى أسبق ونظر الآخرين إلى اللفظ أسبق.

والأولون صنفان: تارة يسلُبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به، وتارة يحملونه على ما يدل عليه ولم يرد به، وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلا فيكون

[27]- نقله في«الحجة في بيان المحجة»، ج:2، ص«297».

خطؤهم في الدليل والمدلول، وقد يكون حقا فيكون خطؤهم في الدليل لا في المدلول، وهكذا كما أنه وقع في تفسير القرآن، فإنه وقع أيضا في تفسير الحديث»[28].

إذن لا يجوز تفسير الحديث وشرحه بمجرد الرأي المذموم، وقد كان سلفنا الصالح يتجنبون أن يخوضوا في تفسير الحديث دون علم، ودون أصوله التي يُرَدُّ إليها، قال أبو قلابة عبد الملك بن محمد: «قلت للأصمعي: يا أبا سعيد، ما معنى قول رسول الله –صلى الله عليه وسلم-: «الجار أحق بسقبه» فقال: أنا لا أفسر حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم- ولكن العرب تزعم: أن السقَبَ اللزيقُ»[29]، فالأصمعي لا يريد أن يفسر حديث النبي –صلى الله عليه وسلم- برأيه، ولكن استند إلى أصل من أصول تفسير الحديث وهو الكلام العربي.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله-: «والألفاظ الشرعية لها حرمة»[30].

والألفاظ الشرعية هي ألفاظ القرآن وألفاظ السنة.

فلما كان الأمر كذلك فما هي طرق تفسير الحديث النبوي؟ إذا علمنا أن حديث الرسول- صلى الله عليه وسلم- لا يجوز تفسيره بالرأي، وقياسا على أصول تفسير القرآن، والقرآن يفسر بالقرآن، فكذلك حديث النبي –صلى الله عليه وسلم- لا بد أن يفسر بالحديث، ولكن كيف يفسر الحديث بالحديث؟

قال الإمام أحمد بن حنبل –رحمه الله-: «الحديث إذا لم تجتمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضا»[31]، وقال ابن دقيق العيد –رحمه الله-: «الحديث إذا اجتمعت طرقه فسر بعضها بعضا»[32]، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني –رحمه الله-: «إن المتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها، ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق، ويشرحها على أنه حديث واحد، فإن الحديث أولى ما فسر بالحديث»[33]، وقال –رحمه الله-: «الأحاديث إذا ثبتت وجب حكم بعضها إلى بعض، فإنها في حكم الحديث الواحد، فيحمل مطلقها على مقيدها، ليحصل العمل بجميع ما في مضمونها، وبالله التوفيق»[34].

الطريقة الأولى: شرح الحديث بالحديث:

هذه الطريقة تحوي أصلين، وهما:

الأصل الأول: شرح الحديث بالحديث، فما أجمل أو اختصر في رواية فسر في رواية أخرى.

---

[28]- فتاوى شيخ الإسلام، ج: 13، ص«355-356».
[29]- مقدمة ابن الصلاح، ص«273».
[30]- مجموع الفتاوى، ج: 12، ص«113-114».
[31]- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج: 2، ص«212».
[32]- أحكام الأحكام، ج: 1، ص«117».
[33]- فتح الباري، ج: 6، ص«475».
[34]- فتح الباري، ج: 11، ص«270».

الأصل الثاني: يفسر الحديث بأحاديث أخرى في الباب.

الأصل الأول: تفسير الحديث بنفسه، من خلال رواياته المتعددة إن وجدت، والوظيفة هنا جمع طرق الحديث ورواياته[35].

مثالها: عن عبد الله بن عمر –رضي الله عنه-: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ذكر رمضان فقال: «لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فاقدروا له»[36].

فسره ابن قتيبة وغيره، قال: «معنى فاقدروا له؛ أي بحساب الفلك».

هذا التفسير رده العلماء، لأن روايات الحديث ترد هذا التفسير، إذ جاءت رواية لهذا الحديث فسرت «فاقدروا له» قال: «فإن غم عليكم فأتموا شعبان ثلاثين يوما» هذه الرواية فسرت «فاقدروا له».

ثم تفسير الحديث بأن المراد: احسبوا بالحساب الفلكي، ينافي أول الحديث، إذ في أول الحديث في رواية يقول: «إنا أمة أمية»، ومن مقتضى الأمية ألا يحال في تفسير حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم-، وفي حكم شرعي من أحكام الشرع، إلى أمر لا يناسب أمية الأمة، إنما يحال إلى أمر يستطيعه كل أحد، فصارت الإحالة إلى أمر معلوم يستطيعه كل إنسان، وهو رؤية الهلال أو عدم رؤيته[37].

واختلف العلماء في معنى: «فاقدروا له» على أقوال كثيرة مبثوثة في أبواب الصيام، ولخص الإمام المازري –رحمه الله- كل هذه الاختلافات في قوله: «حمل جمهور الفقهاء، قوله –صلى الله عليه وسلم-: «فاقدروا له» على أن المراد: إكمال العدة ثلاثين كما فسره في حديث آخر، قالوا: ولا يجوز أن يكون المراد حساب المنجمين لأن الناس لو كلفوا به ضاق عليهم، لأنه لا يعرفه إلا أفراد، والشرع إنما يُعَرِّفُ الناس بما يعرفه جماهيرهم، والله أعلم»[38].

الأصل الثاني: يفسر الحديث بأحاديث أخرى في الباب.

والوظيفة هنا أن تنظر إلى الأحاديث الواردة في الباب، التي بها يفهم الحديث محل الشرح، والمرجع هي الكتب المؤلفة على الموضوعات من الموطآت، والجوامع والسنن، والمستدركات، والمستخرجات، والأجزاء[39].

مثال ذلك: أحاديث تتضمن منهيات مشتركة، فالحديث الذي يدل على هذه المنهيات هو حديث عبد الله بن عمر الخطاب –رضي الله عنهما- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «لا يبيع

---

[35]- روافد حديثية، محمد بازمول، ص«152».
[36]- أخرجه البخاري في كتاب الصوم.
[37]- الأصول في فهم أحاديث الرسول، محمد بازمول، ص«18-19».
[38]- شرح النووي على صحيح مسلم، ج: 7، ص«168».
[39]- روافد حديثية، محمد بازمول، ص«153-154».

بعضكم على بيع بعض»[40]، فهذا حديث مجمل، فأتت أحاديث وبينت ما أجمل في هذا الحديث منها:

«لا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له»[41]، وكذلك «لا يبيع الرجل على بيع أخيه، حتى يبتاع أو يذر»[42]، وكذلك حديث أبي هريرة –رضي الله عنه- قال: «نهى رسول الله –صلى الله عليه وسلم- أن يبيع حاضر لباد، ولا تناجشوا، ولا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في إنائها»[43]. وفي رواية: ولا يزيدن على بيع أخيه. وفي رواية: ولا يَسُمِ الرجل على سوم أخيه، وفي أخرى قال: نهى النبي –صلى الله عليه وسلم- عن التلقي، وأن يبتاع المهاجر للأعرابي، وأن تشترط المرأة طلاق أختها، وأن يَسْتَام الرجل على سوم أخيه، ونهى عن النجش والتصرية، هذه الروايات الثلاثة للبخاري ومسلم.

ووردت أحاديث كثيرة تبين ما أجمل في هذا الحديث.

فوائد جمع الروايات المتعددة للحديث الواحد، والأحاديث في الموضوع المعين[44]:

1- تفسير الألفاظ الغريبة، وقد نص أهل العلم على أن أجود أو أولى تفسير للألفاظ الغريبة في الحديث، ما جاء مفسرا به في بعض روايات الحديث[45].

2- الوقوف على سبب الحديث وقصته، وهذا له أثر لا ينكر في بيان معنى الحديث. والترجمة له بـ«أسباب ورود الحديث».

3- الكشف عن مبهمات المتن، وقد يصرح بالمبهم في رواية دون رواية .

4- تبيين ما أجمل، فقد يتصرف الراوي، فيختصر الحديث، أو يجمل في رواية ويفصل في أخرى.

5- الترجيح بين المعاني المحتملة في رواته.

6- الوقوف على الجزم في حال الرواية على الشك.

7- الترجيح في حال التردد من الراوي في روايته.

ما هي أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي الشريف؟

---

[40]- رواه البخاري ومسلم، ومالك في الموطأ والنسائي.
[41]- رواه ومسلم والنسائي وأبو داود.
[42]- رواه النسائي.
[43]- رواه البخاري ومسلم، ومالك في الموطأ والنسائي وأبو داود والترمذي.
[44]- سلسلة الدراسات الحديثية، محمد بازمول، ص«422».
[45]- فتح المغيث، ج:4، ص«31»، تدريب الراوي، ج:2، ص«186»

يظن بعض غير المتخصصين أن تعدد الروايات في متون الحديث النبوي دليل على عدم ضبط المحدثين لرواياتهم، مما يشكك في الأحاديث النبوية، لكن الأمر ليس كذلك، لأن لهذه الإشكالية أسبابها المتعددة.

هل تعدد الروايات الحديثية هو علم مختلف الحديث[46]؟

تعدد الروايات الحديثية ليس هو علم مختلف الحديث، وهذا الاختلاف بينها من وجوه:

1- قد تتعدد الروايات باللفظ دون تعارض في المعنى ولو ظاهرا، وأما المختلف فلا بد فيه من التعارض في المعنى ولو في الظاهر.

2- كما أن مختلف الحديث قد ينشأ عن فهم خاطئ للحديث، وعندما يعالج الأمر بالتوفيق بين الأحاديث يزول الإشكال، وليس الأمر كذلك في تعدد الروايات، فالأمر فيه لا ينبني على تفسير الحديث وفهمه.

3- مختلف الحديث غالبا ما يكون بين حديث وحديث آخر، وإن توسع الأمر يكون بين حديث وآية، أو بين حديث ومعقول أو محسوس، وهذا الأمر تناولته كتب التعارض. وأما التعدد فغالبا ما يكون في رواية الحديث نفسه.

- أسباب تعدد روايات متن الحديث[47]:

تعود أسباب تعدد روايات متن الحديث إلى نوعين رئيسين، وهما:

1- التعدد الصادر عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم-:

وهو تعدد ناشئ عن تعدد القول أو الفعل عن النبي –صلى الله عليه وسلم- وليس للرواة علاقة بذلك، وهو على أقسام:

الأول: اتفاق المعنى وتعدد اللفظ:

أي أن يقول الرسول –صلى الله عليه وسلم- الحديث مرتين أو أكثر بألفاظ متعددة، لأن الحديث النبوي معناه من الله تعالى ولفظه من النبي –صلى الله عليه وسلم- فله أن يعبر عن المعنى بأي لفظ يفيد ذلك المعنى، فالحديث يرد في كل رواية من الروايات تختلف عن الأخرى، وهذا هو الذي يسميه المحدثون تعدد الحادثة، وهو من أهم أسباب تعدد الروايات، وينبغي تعليل التعدد به ما أمكن ذلك، لأن الأصل في الثقة أنه نقل الحديث كما سمعه، فالأصل في الثقة الضبط لا عدمه.

الثاني: القيام بالعمل بأكثر من طريقة:

ومن الأمثلة على ذلك وضوؤه –صلى الله عليه وسلم- مرة مرة، ومرتين مرتين، وثلاثا ثلاثا.

---

[46]- أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي، د/شرف القضاة، د/ أمين القضاة ، ص«7-8»

[47]- أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي، مرجع سابق بتصرف يسير، ص«8 الى23»

فالتعدد هنا ناشئ عن تعدد فعل النبي –صلى الله عليه وسلم- في أوقات مختلفة.

الثالث: الإقرار على أقوال أو أفعال معينة بأوصاف معينة:

ومن الأمثلة على ذلك ما أقره النبي-صلى الله عليه وسلم- مما صدر عن بعض أصحابه من أقوال وأفعال، وذلك بشتى أوصاف التقريرات، كأن يسكت –صلى الله عليه وسلم- عن قول أو فعل ولا ينكره على صاحبه.

أو بموافقة منه –صلى الله عليه وسلم- لذلك القول أو الفعل عن طريق إظهار الاستحسان والتأييد والتعقيب على ذلك الأمر.

كإقراره –صلى الله عليه وسلم- بالسكوت للعب الحبشة بالحراب في المسجد وعدم إنكاره عليهم[48].

وكإقراره –صلى الله عليه وسلم- بالسكوت عن فعل الصحابة عندما قالوا:«كنا نعزل والقرآن ينزل»[49].

وأمثلة التعقيب على قول أو فعل الصحابة كثيرة، من ذلك ما أخرجه أبو داود والنسائي عن أبي سعيد الخدري –رضي الله عنه- أنه خرج رجلان في سفر وليس معهما ماء، فحضرت الصلاة فتيمما صعيدا طيبا، فصليا، ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ولم يعد الآخر، ثم أتيا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فذكروا ذلك له، فقال للذي لم يعد: «أصبت السنة»، وقال للآخر: «لك الأجر مرتين»[50].

فتعدد الإقرار بنوعيه السكوتي والتعقبي ناشئ عن تعدد أقوال أو أفعال الصحابة –رضوان الله عليهم-.

نلاحظ أن التعدد الصادر عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم- ورد في السنة القولية والفعلية والتقريرية.

الرابع: الناسخ والمنسوخ:

وهذا خاص بالأحكام، وهو سبب من أسباب تعدد الروايات في المسألة الواحدة في زمنين مختلفين، ويختلف الحديث الناسخ عن الحديث المنسوخ في المعنى، وكما هو معلوم يؤخذ بالرواية الناسخة ويترك حكم الرواية المنسوخة رغم صحتها.

الخامس: ما قاله –صلى الله عليه وسلم- قبل الوحي وبعد الوحي:

---

[48]- فتح الباري، ج:2، ص«95».
[49]- صحيح البخاري، باب العزل.
[50]- رواه أبو داود والنسائي، قال الألباني: صحيح.

كأن يقول النبي –صلى الله عليه وسلم- قولا في مسألة ما، وذلك قبل الوحي، ثم بعد الوحي ينزل عليه الوحي فَيُقَوِّمَ ما كان قبل الوحي، فتعدد كلامه –صلى الله عليه وسلم- في المسألة الواحدة.

السادس: اختلاف حال المخاطبين:

كان –صلى الله عليه وسلم- يجيب ويخاطب كل شخص بما يناسبه فقد يجيب عن السؤال الواحد، بأجوبة مختلفة.

ومن الأمثلة على ذلك:

أ- عن أبي موسى الأشعري –رضي الله عنه- قال: يا رسول الله، أي الإسلام أفضل؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده»[51].

ب- وعن عبد الله بن عمرو –رضي الله عنهما- أن رجلا سأل النبي –صلى الله عليه وسلم-: أي الإسلام خير؟ قال: «تطعم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف»[52].

قال الحافظ ابن حجر: قال العلماء: اختلاف الأجوبة في ذلك باختلاف الأحوال، واحتياج المخاطبين، وذلك ما لم يعلمه السائل والسامعون، وترك ما علموه[53].

وهذا أيضا تعدد مقبول لا يؤثر في صحة الحديث، ولا يدل على الخطأ في نقل الرواة.

السابع: تعدد الموصوف:

وهذا يكون في المنسوب إليه في الأعداد، فتتعدد النسبة، فمثال ذلك:

أ- عن أبي هريرة قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم-:«إن رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة»[54].

ب- وعن ابن عمر قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم-:«الرؤيا الصالحة جزء من سبعين جزءا من النبوة»[55].

وقد جمع ابن حجر –رحمه الله– أقوال العلماء في ذلك، ومنها: أن ذلك يرجع إلى أن مقامات الأنبياء متفاوتة، وكذلك الإيمان والتقوى، فلذلك كانت نسبة رؤيا المؤمن إلى النبوة متعددة متفاوتة[56].

---

[51]- صحيح البخاري، كتاب الإيمان، رقم الحديث «11».
[52]- المصدر السابق، رقم الحديث «12».
[53]- فتح الباري، ج: 1، ص«11».
[54]- صحيح مسلم، كتاب الرؤيا، رقم الحديث: «2263».
[55]- المصدر السابق، رقم الحديث: «2265».
[56]- فتح الباري لابن حجر، الجزء:12، ص«362-368».

فهذه الأقسام التي ذكرت هنا التعدد فيها صادر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لا من الرواة، وهو تعدد مقبول. وسنرى الآن النوع الثاني وهو:

2- التعدد الصادر من الرواة وهي حالة يحمل فيها على تصرفهم: [57]

هذا النوع أسبابه متعددة ومن أهمها ما يلي:

الأول: الرواية بالمعنى:

من أسباب الخطأ في الرواية: الرواية بالمعنى، فإن الراوي إذا روى الرواية باللفظ الذي سمعه، فإن هذا يكون أدعى لأن يروي الرواية على الصواب من غير أن يغير فيها شيئا، بينما بعض الرواة كان يتوسع في الرواية بالمعنى، فربما روى الحديث بما يفهمه هو من الحديث، وهذا المعنى الذي فهمه لا يدل عليه ولا يساعده عليه لفظ الحديث، فمن هذا وقعت بعض الأخطاء في الروايات من قبل بعض الرواة بسبب الرواية بالمعنى، وقد كان بعض الصحابة يشير إلى أنه يروي الحديث بمعناه فيقول: أو نحو هذا، أو شبهه، وما شاكل ذلك، والأمثلة على ذلك كثيرة جدا. والرواية بالمعنى تقع في الإسناد وتقع في المتن، فأما التي تقع في المتن فأمثلتها كثيرة ومعروفة ولا داعي لذكر ذلك، أما التي تقع في الإسناد فهي نادرة، لذلك يجدر بنا أن نذكر مثالها، فمن ذلك حديث: رواه حسان بن إبراهيم الكرماني، وهو رجل صدوق، هذا الحديث رواه عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «مفتاح الصلاة الوضوء، والتكبير تحريمها، والتسليم تحليلها»، فعندما روى حسان بن إبراهيم هذا الحديث، رواه مرتين: فمرة رواه عن «أبي سفيان، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم- فأما أبو سفيان فهو «طريف بن شهاب العدوي»، وقد تفرد بالحديث، وهو عند النقاد رجل ضعيف لا يعتد بحديثه، لكن لما جاء وذكر في حديث «حسان ين إبراهيم الكرماني»، وذُكر بغير اسمه، يعني بكنيته «أبو سفيان»، ظنه الكرماني والد سفيان الثوري الذي هو «سعيد بن مسروق»، فلما روى الكرماني هذا الحديث مرة ثانية رواه على ما توهم فقال: «عن سعيد بن مسروق، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد»، لكن الصواب في الحديث هو: أبو سفيان طريف بن شهاب، وليس سعيد بن مسروق والد سفيان الثوري، فأصبح الحديث يُروى عن «أبي سفيان» معناه: أبو سفيان هو سعيد بن مسروق، والأمر ليس كذلك، إذ حقيقته هو «طريف بن شهاب العدوي»، فعوض أن يُذكر أبو سفيان حقيقةً ذُكر «أبو سفيان» ويعني به «سعيد بن مسروق»، وهذا النوع من الرواية عند المحدثين يسمى بالرواية بالمعنى في الإسناد على نحو ما ذكر، والله أعلم»[58].

وقد بين العلماء متى يجوز رواية الحديث بالمعنى ومتى لا يجوز، وليس موضوعها هنا.

الثاني: وصف سنة النبي –صلى الله عليه وسلم- الفعلية:

---

[57]- أسباب تعدد الروايات، مصدر سابق، بتصرف.

[58]- الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، الجزء«3»، ص«374»

ويكون هذا في وصف الصحابة لفعل النبي –صلى الله عليه وسلم-، ففي هذه الحالة نجد كل صحابي يصف أفعال النبي –صلى الله عليه وسلم- بكلامه، وإن كان الكل اتفق في المعنى، وأمثلته كثيرة.

الثالث: تقديم وتأخير ألفاظ الحديث:

عندما لا يضبط الراوي الحديث مع شرط اتحاد المخرج، أي أن يكون مخرج الحديث واحدا فيحدث مثل هذا من الراوي ونجد أن ألفاظ الحديث يقع فيها التأخير في رواية والتقديم في رواية أخرى.

مثال ذلك:

أ- عن أبي هريرة أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم- قال: «... لا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانا»[59].

ب- وعنه –رضي الله عنه- أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم- قال: «لا تحاسدوا ولا تباغضوا، ولا تجسسوا، ولا تحسسوا، ولا تناجشوا، وكونوا عباد الله إخوانا».

المخرج في هاتين الروايتين واحد، والروايات وقع فيها التقديم والتأخير فمثال ذلك لا يضر الرواية، وقد عده العلماء من التعدد المقبول، فإذا تعددت المخارج فقد تعددت الحادثة، بل قد يفسر التقديم والتأخير بتعدد الحادثة مع أن الصحابي الراوي للروايتين واحد[60].

الرابع: تعدد سبب النزول:

وقد يرد لنزول الآية الواحدة، عدة أسباب، فقد تنزل الآية لمعالجة عدة أمور وقعت، فيروي كل صحابي السبب الذي عرفه لنزول الآية، فتجتمع عند القارئ عدة أسباب للنزول وكلها صحيحة لأن كل راو من الصحابة روى بما عرفه من أسباب النزول.

أ- عن أنس –رضي الله عنه- قال: «خطب رسول الله –صلى الله عليه وسلم- خطبة ما سمعت مثلها قط، قال: لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا، قال: فغطى أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وجوههم لهم حنين، فقال رجل: من أبي؟ قال أبوك فلان، فنزلت هذه الآية **(لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبد لَكُم تَسُؤكُمْ)**»[61].

---

[59]- الروايتان من صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والأدب.

[60]- أسباب تعدد الروايات، مصدر سابق، بتصرف، ص«32-33».

[61]- صحيح البخاري، كتاب التفسير، رقم الحديث«4621».

ب- عن ابن عباس –رضي الله عنهما- قال: «كان قوم يسألون رسول الله –صلى الله عليه وسلم- استهزاء، فيقول الرجل: من أبي؟ ويقول الرجل تضل ناقته: أين ناقتي؟ فأنزل الله فيهم هذه الآية **(يَا أَيُهَا الذِّينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبد لَكُم تَسُؤكُمْ)** »[62].

قال ابن حجر: «لا مانع أن يكون الجميع سبب نزولها والله أعلم»[63].

الخامس: وصف ملابسات الحديث:

هذا النوع خاص بملابسات الحديث، وتختلف عن حكاية الحال، وليس الرواية بالمعنى، بل يتعلق بالظروف الزمانية والمكانية، كأن تتعدد ألفاظ الرواية في المدة التي أقامها رسول الله – صلى الله عليه وسلم- في مكة عام الفتح وهو يَقصُر الصلاة.

أ- فعن ابن عباس – رضي الله عنهما- قال: «أقام النبي –صلى الله عليه وسلم- بمكة تسعة عشر يوما يصلي ركعتين»[64].

ب- وعن عمران بن حصين قال: «غزوت مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وشهدت معه الفتح، فأقام بمكة ثماني عشر ليلة لا يصلي إلا ركعتين»[65].

جـ- وعن ابن عباس أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أقام سبع عشرة بمكة يقصر الصلاة[66].

نلاحظ أن الأيام مختلفة العدد، وذلك بحسب الروايات، والاختلاف راجع إلى ما يلي:

الجمع بينهما أن من قال تسع عشرة عد يومي الدخول والخروج، ومن قال سبع عشرة حذفهما، ومن قال ثماني عشرة عدّ أحدهما[67]، أي عد يوم الدخول نصف يوم لأنه دخل أثناءه، وكذلك يوم الخروج فكانت إقامته جزءا من كل منهما، فاعتبرهما يوما واحدا[68].

السادس: الجمع بين حديثين:

يلجأ بعض الرواة إلى الجمع بين حديثين ويسوقهما في حديث واحد، ويعتقد من يسمع هذا الحديث أن هذين الحديثين هما حديث واحد، وما يبين ذلك أن هذا الراوي يفصل بين هذين الحديثين في موضع آخر، أو يتبين أنهما حديثان من خلال رواية الرواة الآخرين لكل من الحديثين.

---

[62]- المرجع السابق.
[63]- فتح الباري، ج: 8، ص«283».
[64]- صحيح البخاري، كتاب المغازي، رقم الحديث«4298».
[65]- سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب متى يتم المسافر.
[66]- المرجع السابق.
[67]- فتح الباري، ج: 2، ص«562».
[68]- أسباب تعدد الروايات، مرجع سابق، ص«37».

مثال ذلك:

أ- عن أبي هريرة –رضي الله عنه- عن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «تسموا باسمي، ولا تكنوا بكنيتي، ومن رآني في المنام فقد رآني فإن الشيطان لا يتمثل في صورتي، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[69].

ب- وعن أبي هريرة –رضي الله عنه- قال: قال أبو القاسم –صلى الله عليه وسلم-:«سموا باسمي، ولا تكنوا بكنيتي»[70].

جـ- وعنه -رضي الله عنه- قال: قال النبي –صلى الله عليه وسلم-:«من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثل بي»[71].

وسبب وجود مثل هذه الروايات أن راوي الحديث يسوق عدة روايات في حديث واحد فيرويه، ثم في روايات أخرى تجده يفصل بينها وهذا لا يضر في ضبط أبي هريرة.

السابع: اختصار الحديث:

درج المحدثون على إيراد الحديث باختصار في كتبهم لحاجة ما في الحديث، وتجدهم في موضع آخر يسوقون الحديث كاملا لحاجتهم لذلك الحديث كاملا، وهو صنيع الإمام البخاري – رحمه الله– في صحيحه، وكما هو معلوم فإن الاختصار صاحبه يتعمده، وهو يختلف عن النسيان الذي يحمل راوي الحديث على عدم إيراد الحديث كاملا إذا نسي منه جزءا.

ومن أمثلة الاختصار:

أ- عن عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه- قال: إن محمدا –صلى الله عليه وسلم- قال: «إن الرجل يصدق حتى يكتب صديقا، ويكذب حتى يكتب كذابا»[72].

ب- وعنه قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم-:«إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكتب صديقا، وإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب كذابا»[73].

جـ- وعنه قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-:«عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله

---

[69]- صحيح البخاري، كتاب العلم، رقم الحديث«110».
[70]- المصدر السابق، كتاب المناقب، رقم الحديث«3539».
[71]- المصدر السابق، كتاب التعبير ، رقم الحديث«6994».
[72]- صحيح مسلم، كتاب البر والصلة، رقم الحديث«2606».
[73]- المصدر السابق، رقم الحديث«2607».

صديقا. وإياكم والكذب، فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا»[74].

فهذه الروايات الثلاثة عن صحابي واحد لكنها متفاوتة فيما بينها طولا وقصرا وذلك بسبب الاختصار، وهذا الاختصار ليس من صاحب المصنَّف إنما من الرواة.

مثال الاختصار الذي اشتهر به المصنفون، كحديث الأعمال بالنيات، فقد اختصره البخاري –رحمه الله- في صحيحه على صيغ عدة.

الثامن: سماع الراوي بعض الحديث دون بعض:

هذه المسألة معروفة فتجد الصحابي مثلا يدخل ورسول الله –صلى الله عليه وسلم- يتحدث فيحفظ فقط ما سمعه ويفوته ما قاله –صلى الله عليه وسلم- قبل أن يدخل، فحينما يروي الحديث يروي ما سمع فقط، بينما تجد الصحابي الذي حضر المجلس يروي كل ما سمعه، فعند مقارنة هذين الحديثين نجد الخلاف في الرواية بالزيادة والنقصان.

ومن الأمثلة على ذلك:

أ- عن أبي هريرة قال: كان النبي –صلى الله عليه وسلم- بارزا يوما للناس، فأتاه رجل فقال: «ما الإيمان؟... ثم أدبر فقال: ردوه، فلم يَرَوْا شيئا، فقال: هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم»[75].

ب- وعن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه- قال: بينما نحن عند رسول الله –صلى الله عليه وسلم- ذات يوم إذ طلع علينا رجل... ثم انطلق فلبثت مليا ثم قال لي: «يا عمر أتدري من السائل؟ قلت: الله ورسوله أعلم! قال: فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم»[76].

جـ- وعنه –رضي الله عنه- قال: «... فلقيني النبي –صلى الله عليه وسلم- بعد ذلك بثلاث فقال: يا عمر هل تدري من السائل؟...»[77].

نلاحظ في الرواية الأولى أن النبي –صلى الله عليه وسلم- أخبر من معه من الصحابة في اليوم نفسه وفي الوقت ذاته بعد أن بحثوا عن جبريل ولم يعثروا عليه، فأخبرهم النبي - صلى الله عليه وسلم -أن السائل هو جبريل –عليه السلام-، لكن في الرواية الثانية أن ذلك كان بعد وقت طويل(مليا)، والرواية الثالثة أنه –صلى الله عليه وسلم- أخبر عمر أن السائل هو جبريل –عليه السلام- لكن بعد ثلاثة أيام، والخبر نفسه.

أجاب الإمام النووي –رحمه الله- أن عمر –رضي الله عنه- غادر المجلس فور انطلاق جبريل –عليه السلام-، وأخبر من بقي من الصحابة في ذلك المجلس وكان ذلك في اليوم نفسه، لكنه –

---

[74]- صحيح مسلم، كتاب البر والصلة، رقم الحديث«2606-2607».
[75]- صحيح البخاري، كتاب الإيمان، رقم الحديث«50».
[76]- صحيح مسلم، كتاب الإيمان، رقم الحديث«08».
[77]- جامع الترمذي، أبواب الإيمان، رقم الحديث«2738».

صلى الله عليه وسلم- لما لقي عمر في اليوم الثالث سأله هل علمت من السائل؟ فأخبره –صلى الله عليه وسلم- أنه جبريل، لأن الرواية الثانية والثالثة كانت صريحة بقوله-صلى الله عليه وسلم- يا عمر، فمثل هذه الروايات سببها سماع بعض الحديث دون البعض.

التاسع: تعدد الإجابات عن سؤال النبي –صلى الله عليه وسلم- لكثرة الحاضرين:

عندما يسأل النبي –صلى الله عليه وسلم- الصحابة، ومن عادته فعل ذلك لحكمة وهي شد انتباه الصحابة، وذلك لتعليمهم، فيبادرهم بالأسئلة عن أمور دينية معينة، فمن أمثلة ذلك ما يلي:

أ- عن ابن عباس –رضي الله عنهما- أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم- خطب الناس يوم النحر فقال: «يا أيها الناس أي يوم هذا؟ قالوا: يوم حرام... الحديث»[78]

ب- وعن أبي بكرة –رضي الله عنه- قال: «خطبنا النبي –صلى الله عليه وسلم- يوم النحر فقال: أتدرون أي يوم هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم...» [79].

جـ- وعن ابن عمر –رضي الله عنهما- أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم- وقف يوم النحر بين الحجرات في الخطبة التي حج فيها، فقال: «أي يوم هذا؟ قالوا: النحر...» [80].

فنلاحظ أن الإجابات متعددة لكن الواقعة واحدة، وذلك أن كل صحابي أجاب بما يعرف، ومن تحمل الحديث روى بما سمع، ولا يضر مثل هذا الاختلاف فهو من الروايات المقبولة.

العاشر: تفاوت الحفظ:

الصحابة بشر يعتريهم من النسيان ما يعتري غيرهم، فيتفاوتون في الحفظ فيما بينهم، فمنهم من يسمع الحديث بطوله فيرويه مثلما حفظه، ومنهم من يحفظ منه جزءا معينا فيروي ما حفظ من هذا الحديث وهكذا، وعندما تقع الرواية بينهم ترى كل واحد منهم يروي من الحديث ما سمعه، وكتب الحديث مليئة بأخبار تفيد تفاوت الصحابة فيما بينهم في مجال حفظ أحاديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم- وكذلك مليئة بشكاوي الصحابة لرسول الله –صلى الله عليه وسلم- من سوء حفظهم.

ومن أمثلة تعدد الروايات لتفاوت الحفظ، حديث جبريل الشهير:

أ- «... أخبرني عن الإسلام؟ فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم- الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا، قال: صدقت، فقال: فعجبنا له يسأله ويصدقه، قال: فأخبرني عن الإيمان؟

---

[78]- صحيح البخاري، كتاب الحج، رقم الحديث«739».
[79]- المصدر السابق، رقم الحديث«1741».
[80]- سنن ابن ماجه، كتاب المناسك، رقم الحديث«3058».

قال: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره، قال: صدقت...» [81].

ب- «... الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وأن تقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتحج وتعتمر، وتغتسل من الجنابة، وأن تتم الوضوء، وتصوم رمضان، قال: فإذا فعلت ذلك فأنا مسلم؟ قال: نعم، قال: صدقت، قال: يا محمد ما الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله، وملائكته وكتبه، ورسله، وتؤمن بالجنة والنار، والميزان، وتؤمن بالبعث بعد الموت...» [82].

جـ- «... الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله، وملائكته، والجنة والنار، والبعث بعد الموت، والقدر كله...» [83].

د- «... فما الإسلام؟ قال: إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصيام شهر رمضان، وغسل الجنابة»[84].

هـ- «... بالجنة والنار والحساب والميزان...» [85].

فمجموع هذه الروايات خاصة بحادثة واحدة، لكن تفاوت الحفظ فيما بين الصحابة كان سببا في ورود الروايات بهذا التنوع، وهذه الزيادات في الحديث تقبل على الراجح إذا كانت من ثقة، ولم يخالف من هو أوثق منه، كما هو مقرر عند علماء الحديث[86].

ويضاف إلى أسباب تعدد روايات الحديث ما عالجته كتب علوم الحديث وبينته أحسن بيان والمتعلق بعلم علل الحديث؛ كالشك وهو أن يشك الراوي عند روايته للحديث في جزء من الحديث ويصرح بشكه فيما رواه، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على دقة وأمانة راوي هذا الحديث، ويضاف إلى ذلك أنواع علل الحديث كالقلب الذي يقع من الرواة في متون الأحاديث، والإدراج والتصحيف والتحريف والشذوذ والرواية بالمعنى، إلى غير ذلك من أدق الأخطاء الواقعة في الروايات.

الطريقة الثانية: شرح الحديث وبيانه بكلام الصحابة –رضوان الله عليهم-:

لا يوجد أحد أعلم بحديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بعده إلا الصحابة الكرام –رضوان الله عليهم- وخاصة راوي الحديث، لأنه أدرى بما روى، ولأن الصحابة عايشوا الوحيين الكتاب والسنة، فقولهم في تفسير آية أو شرح حديث مقدم على كل الأقوال.

---

[81]- صحيح مسلم، كتاب الإيمان، رقم الحديث«8-9-10».
[82]- موارد الظمآن للهيثمي، كتاب الإيمان، رقم الحديث«16».
[83]- مسند الإمام احمد، ج: 27/1، و ج: 108/2.
[84]- مسند الإمام احمد، ج: 52/1.
[85]- مصدر سابق، ج: 319/1 و ج:129/4.
[86]- أسباب تعدد الروايات، مصدر سابق، بتصرف ص«52».

قال ابن تيمية –رحمه الله-: «من فسر القرآن أو الحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله، محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام»[87].

قال الأوزاعي –رحمه الله-: «العلم ما جاء به أصحاب محمد –صلى الله عليه وسلم- فما كان غير ذلك ليس بعلم»[88].

ويختلف تفسير الحديث بقول الصحابي من حال إلى حال.

ويقصد بهذه الأحوال أن الحديث النبوي الشريف قد يخالف بعمل الصحابة أو بعضهم أو واحد منهم، وقبل استعراض هذه الحالات لا بأس أن نعرج على المراد بالمخالفة.

فالمراد بمخالفة الصحابي –رضي الله عنه- للحديث النبوي الشريف هو: ما يقوله الصحابي أو يفعله، أو يفتي به، مضادا بذلك، أو مغايرا، أو مناقضا لما دلّ عليه الحديث النبوي الشريف، أو نقول المخالفة هي أن يدل الحديث الشريف على معنى معين أو راجح، ثم يفعل الصحابي أو يقول أو يفتي أو يناقض، أو يغاير ذلك المعنى أو الراجح[89].

حالات مخالفة الصحابي للحديث النبوي:

أحصى أهل العلم هذه الحالات فوجدوها محصورة في حالات معينة، وسأستعرض هذه الحالات مع التمثيل لكل حالة ليتبين المراد من مثل هذه الإشكالات، مع ملاحظة أن في مثل هذه المخالفة لفظ الحديث لا يحتمل التأويل ومع ذلك قام الصحابي بمخالفته، يعني أن الخلاف وقع مطلقا، أي ليس من باب تخصيص العام، أو تقييد المطلق، أو توضيح المشكل، وكذلك إذا كان خلافه من باب اختلاف التنوع، فمثل هذا الأمر فإن لفظ الحديث يحتمل التأويل، إنما نستعرض الحالات التي لفظ الحديث لا يحتمل التأويل ومع ذلك قام هذا الصحابي بمخالفته.

الحالة الأولى: مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي قطعنا بعلمه مع خفاء سبب المخالفة:

إذا علم بان الحديث قد بلغ ذلك الصحابي وعلم به، وهو الذي يرويه، ومع ذلك خالفه وتركه بالكلية، وعمل بخلافه أو قال بخلافه أو أفتى بخلافه، ولم يُعلم سبب لتلك المخالفة، فالعلماء اختلفوا فيه على مذهبين.

المذهب الأول هو: أن الحديث النبوي يبقى على حجيته ولا يؤثر عليه مخالفة الصحابي له، ولا يترك الحديث من أجل تلك المخالفة، وأصحاب هذا المذهب هم من الأحناف «أبو الحسن الكرخي، أبو عبد الله الصميري»، ومن المالكية «الإمام مالك، وابن العربي، وأبو الوليد الباجي،

---

[87]- مجموع الفتاوى، ج: 13، ص«243».
[88]- بيان فضل علم السلف، لابن رجب، ص«69».
[89]- مخالفة الصحابي للحديث النبوي، عبد الكريم النملة، ص«29».

وشهاب الدين القرافي، وابن التلمساني»، ومن الشافعية «الإمام الشافعي، وأبو اسحاق الشيرازي، وابن السمعاني، وفخر الدين الرازي، وسيف الدين الآمدي، وابن التلمساني الشافعي، وابن برهان، والخطيب البغدادي»، ومن الحنابلة «الإمام أحمد، وأبو يعلى، وأبو الخطاب، وابن القيم، والفتوحي»، ومن الظاهرية «ابن حزم».

أما **المذهب الثاني فهو:** أنه إذا خالف الصحابي الحديث فإنه يؤخذ بمخالفته وعمله ويسقط الاحتجاج بالحديث النبوي وأصحاب هذا المذهب أكثر الحنفية «الامام أبو حنيفة، أبو زيد الدبوسي، وفخر الإسلام البزدوي، وأبو محمد الخبازي، والسمرقندي والسجستاني والسرخسي، وعبد العزيز البخاري، وأبو البركات النسفي، والكمال ابن التمام ...»، ومن المالكية «الإمام مالك في قول له، والأبياري»، ومن الشافعية «إمام الحرمين»، ومن الحنابلة «الإمام أحمد في رواية عنه».

الترجيح: إن جاء عن الصحابي تفسير يخالف ظاهر الحديث من كل وجه، فالعبرة بما روى لا بما خالف، وأن تلك المخالفة لا تسقط الاحتجاج بالحديث[90].

قال الشافعي –رحمه الله-:«كيف أترك الحديث لقول من لو عاصرته لحاججته»[91].

مثال: ما أخرجه البخاري في «صحيحه»، ومسلم في «صحيحه»، وأبو داود في «سننه»، والترمذي في «سننه»، والنسائي في «سننه»، وابن ماجه في «سننه»، ومالك في «الموطأ»، وأحمد في «المسند» عن أبي هريرة –رضي الله عنه- أن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا أولاهن بالتراب».

هذا الحديث رواه أبو هريرة، وأخرجه أصحاب الكتب التسعة وهو حديث صحيح وهو حديث قولي، لكن أثناء العمل، أبو هريرة نفسه خالفه وغسل الإناء ثلاث مرات فقط.

أخرج الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، والدارقطني في «سننه»، وابن الجوزي في «العلل المتناهية»، أن أبا هريرة كان يغسل الإناء ثلاث مرات.

والغسل من أبي هريرة هو الفعل، ففعله هذا خالف الحديث الذي رواه هو نفسه.

واختلف العلماء على مذهبين كما سبق، فأحدهما قدم الحديث، وأما أصحاب المذهب الثاني فقدموا فعل أبي هريرة، وكل على قاعدته.

هذا المثال خاص بسبب خفاء المخالفة.

أما الذي اتضحت مخالفته فهو كما يلي:

---

[90]- مخالفة الصحابي للحديث النبوي، عبد الكريم النملة، ص«29» بتصرف.

[91]- نقل ذلك العضد في شرح مختصر ابن الحاجب، ج: 2، ص«72»

الحالة الثانية: مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي قطعنا بعلمه به مع وضوح سبب المخالفة:

هذه الحالة فيها أسباب وهي:

1- معرفة دليل المخالفة.

2- عدم إحاطته بمعناه.

3- التورع والحرج.

4- نسيانه.

أما **السبب الأول** وهو «معرفة دليل المخالفة»، فإن أصحاب المذهب الذين يقدمون ويأخذون بما رأى الراوي دون ما روى، أن يعتمدوا المخالفة ويتركوا الاحتجاج بالحديث الذي رُوي.

مثال:

أخرج الشيخان والنسائي والدارمي عن عائشة –رضي الله عنها- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- دخل عليها وعندها رجل فتغير وجه النبي –صلى الله عليه وسلم- فقالت: يا رسول الله إنه أخي من الرضاعة، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «انظرن من إخوانكن، فإنما الرضاعة من المجاعة».

فهذا الحديث روته عائشة –رضي الله عنها- وعملت بخلافه: فقد أخرج مسلم وأبو داود، والنسائي، ومالك، وأحمد: «أن سهلة بنت سهيل قالت: يا رسول الله إنا كنا نرى سالما ولدا، وكان يأوي معي ومع أبي حذيفة في بيت واحد ويراني فضُلاً، وقد أنزل فيهم ما علمت، فكيف ترى فيه؟ فقال لها النبي –صلى الله عليه وسلم-: «أرضعيه»، فأرضعته خمس رضعات، فكان بمنزلة ولدها فبذلك كانت عائشة تأخذ وتأمر بنات أخواتها، وبنات إخوتها يرضعن من أحبت عائشة أن يراها ويدخل عليها، وإن كان كبيرا، خمس رضعات، وأبت ذلك أم سلمة، وسائر أزواج النبي – صلى الله عليه وسلم- أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس، حتى يرضع في المهد، وقلن لعائشة: والله ما ندري لعلها رخصة من النبي –صلى الله عليه وسلم- لسالم دون الناس».

فمن يقوم بتقديم الحديث على المخالفة فقد خالف مذهبه وقاعدته في ذلك.

أما **السبب الثاني** وهو «عدم إحاطة الصحابي بمعنى الحديث»، فإذا خالف الصحابي ما رواه وكان الأظهر عند المجتهد أن هذا الصحابي لم يحط بمعنى ذلك الحديث ولم يدرك مقاصده،

فالحكم هنا أننا نعمل بالحديث الثابت عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولا يلتفت إلى مخالفة الصحابي له، حيث إنها لا تقدح في هذا الحديث بأي شكل من الأشكال[92].

أما **السبب الثالث** وهو «التورع والحرج».

فإذا روى صحابي حديثا مقتضاه رفع الحرج والتورع، فيما سبق فيه تحريم، أو حظر وتشدد، ثم رأينا هذا الصحابي يخالف ذلك الحديث ورعا، فالحكم في هذه الحالة: أن يُتمسك بذلك الحديث ويعمل به، ويُحتج به، ولا يلتفت إلى مخالفته له وعمله بخلافه، لان عمله محمول على الورع، والتعلق بالأفضل والأحسن[93].

أما **السبب الرابع** الذي هو «النسيان».

فإذا خالف صحابي حديثا قد رواه، ثم خالفه نسيانا منه لذلك الحديث، فالحكم هنا: أن يعمل بالحديث دون النظر إلى تلك المخالفة[94].

الحالة الثالثة: مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي قطعنا بعدم علمه به:

إذا خالف صحابي مخالفة كلية حديثا قطعنا بعدم بلوغه إليه، وعدم علمه به، فهذا اتفق على أنه لا يقدح في الحديث، ولا يسقط الاحتجاج به، ويحمل على أنه كان مذهبه قبل أن يسمع الحديث، فلما سمعه رجع عنه، وأخذ بالحديث الثابت عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم- وعمل به[95].

مثال: أخرج أبو داود، والترمذي، وابن ماجه أن أبا بكر –رضي الله عنه- كان يفتي بان الجدة لا ميراث لها، فلما جاء محمد بن مسلمة، والمغيرة بن شعبة وشهدا أن النبي –صلى الله عليه وسلم- أعطاها السدس رجع إلى قولهما، وأخذ بذلك وترك مذهبه.

الحالة الرابعة: مخالفة الصحابي لعموم الحديث: بمعنى أن يكون الحديث فيه صيغة من صيغ العموم المعروفة –اسم من أسماء العموم، أو أداة شرط أو استفهام أو كل أو جميع أو نحو ذلك- فيخصصه الصحابي بشيء معين فقط.

فهل يبقى الحديث على حجيته، و نعمل بعمومه، ولا نلتفت إلى مخالفة الصحابي لهذا العموم وتخصيصه إياه، أو أننا نعمل بمذهب الصحابي ونأخذ به، ونترك عموم الحديث؟

اختلف العلماء من فقهاء وأصوليين في ذلك، والراجح أن الحديث يبقى على عمومه، ويحتج به، ويعمل بذلك، ولا يخصص بفعل الصحابي.

---

[92]- مخالفة الصحابي للحديث، د/ عبد الكريم النملة، ص«150»، نقلا عن البرهان ج: 1، ص«444»، والبحر المحيط، ج: 4، ص«372».

[93]- مخالفة الصحابي للحديث، مرجع سابق، ص«151»، نقلا عن البرهان ج: 1، ص«442»، والبحر المحيط، ج: 4، ص«370».

[94]- مخالفة الصحابي للحديث، مرجع سابق، ص«152»، نقلا عن البرهان ج: 1، ص«444»، و تقويم الأدلة، ص«453».

[95]- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، ج: 2، ص«179».

مثال: ما أخرجه البخاري في «صحيحه» وغيره، عن ابن عباس –رضي الله عنهما- أن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «من بدل دينه فاقتلوه»، فهذا عام في الرجال والنساء، لان فيه صيغة عموم متفق عليها وهي «مَنْ» الشرطية.

فهذا الحديث قد رواه ابن عباس –رضي الله عنهما- ولكنه خالفه فخصص الحديث بالرجال –فقط- دون النساء فقد كان مذهب ابن عباس أن المرأة المرتدة لا تقتل، فقد أخرج عبد الرزاق في «المصنف»، أنه روى عن ابن عباس قوله: «النساء لا يقتلن إذا هن ارتددن عن الإسلام، لكن يحبسن ويُدعون إلى الإسلام ويجبرن عليه». فاختلف العلماء في ذلك على القاعدة الأصولية السابقة[96].

الحالة الخامسة: مخالفة الصحابي لظاهر الحديث النبوي الشريف:

معنى هذه الحالة أن يكون الحديث ظاهرا في معنى ويحمل على معنى آخر وذلك في الحالات التالية:

1- كأن يكون الحديث ظاهرا في المعنى فيخالفه الصحابي، ويحمله على معنى مرجوح.

2- كأن يكون الحديث ظاهرا في المعنى حقيقة، فيحمله الصحابي على المجاز.

3- كأن يكون الحديث مطلقا فيقيده الصحابي.

4- كأن يكون الحديث عاما فيخصصه الصحابي.

5- كأن يكون الحديث ظاهرا في الوجوب فيحمله الصحابي على الاستحباب.

6- كأن يكون الحديث ظاهرا في التحريم فيحمله الصحابي على الكراهة.

والإشكال هل يؤخذ بتأويل الصحابي لهذا الحديث، ويترك ظاهر الحديث، أم يؤخذ بظاهر الحديث ويترك تأويل الصحابي؟ كذلك اختلف العلماء في هذه المسألة على مذاهب، فمنهم من قال يبقي الحديث على ظاهره، ويعمل بذلك الظاهر. ومنهم من قال يعمل بتأويل الصحابي ويترك ظاهر الحديث. فأصحاب القول الأول من الحنفية أبو الحسن الكرخي، واختاره الإمام الشافعي وكذلك الأستاذ أبو إسحاق، وابن فورك والكيا الهراسي. أما أصحاب القول الثاني والذي عندهم أن يترك ظاهر الحديث، ويعمل بقول الصحابي أو فعله أو فتواه فهو مذهب أكثر الحنفية، والمسألة فيها تفصيل وكلٌ له أدلته. وليس هذا الموضع موضع بسط المسألة، وإنما تناولنا مثل هذه الحالات وذلك لتنبيه طالب العلم أنه أثناء شرح الحديث في كتب شروح الحديث تواجهه هذه الحالات، فلا بد له أن يكون على علم مسبق بمثل هذه القواعد، وهذا هو المقصود بعلم شرح الحديث[97].

---

[96]- سنن الدار قطني، ج: 3، ص«118»، نصب الراية، ج: 3، ص«457».

[97]- وقد فصل الدكتور عبد الكريم النملة في كتابه «مخالفة الصحابي للحديث» مثل هذه الحالات، فلينظر فيه من غير إلزام.

الحالة السادسة: تفسير الصحابي للخبر موافقا له من كل وجه:

معنى هذا أن يكون قول أو فعل أو فتوى الصحابي موافقة للخبر من كل الوجوه، فمثل هذه الحالات لا إشكال فيها، لأن تفسير الصحابي لا يخالف الحديث.

الحالة السابعة: مخالفة الصحابي للخبر وعلاقته بباقي الصحابة:

إن جاء تفسير الصحابي للخبر، وهو راوي الحديث، مخالفا للحديث من كل وجه، فإما أن يوافقه عليه الصحابة، أو يخالفه بعضهم، فإن وافقوه فهو تفسير معتمد، فإن لم تجد من يوافقه أو يخالفه، مع شهرة قوله، فهذا يسمى إجماعا سكوتيا، ويحتج به بشرطه، ويعبر عنه أحيانا بـ «ولا نعلم له مخالفا»، أو «ولا مخالف له»، وإن خالفوه فالأصل أن الراوي أدرى بمرويه، فيقدم تفسيره على تفسير غيره لأنه هو راوي الحديث[98].

فإن وجدنا خلافا بين الصحابة في تفسير حديث، ولم يكن أحدهم راويا للحديث بعينه، فهنا لا يكون قول بعضهم مقدما على قول الآخرين إلا بحسب المرجحات المعتمدة عند أهل العلم[99].

من خلال ما سبق فإن القاعدة في خلاف الصحابة فيما بينهم هي: رواية الحديث، فإن كان الصحابي هو راوي الحديث ووافقه الصحابة فتفسيره معتمد، وإن خالفوه في تفسير الحديث فتفسيره مقدم على غيره لأنه هو راوي الحديث، أما إذا وقع الخلاف بين الصحابة في تفسير من غير أن يكون أحدهم راويا للحديث، فيقدم أفضل تفسير وذلك بحسب المرجحات المعتمدة عند أهل العلم كما سبق.

ملاحظة: إذا اختلف الصحابة في معنى الحديث أو حكم ما، فهل يجوز الخروج عن أقوالهم؟ أو إحداث قول زائد على أقوالهم؟

الذي جرى عليه أئمة الدين، أنه لا يجوز الخروج عن أقوالهم إذا اختلفوا، وذلك لأنهم أعلم منا وأفقه وأتقى، وشاهدوا ما لم نشاهده، وشاركوا فيما لم نشارك فيه، ولأن في إحداث قول خارج عن قولهم اتهامهم بالتقصير في النظر، كيف وهم الصفوة التي اختارها الله لصحبة المصطفى – صلى الله عليه وسلم-. وإذا اتسعت دلالة الحديث بمعنى لا يخرج به عن أقوالهم، ولا يضادها، فهذا لا يُعد خروجا عن أقوالهم، ولا افتياتا على مقامهم، ولا زيادة على كلامهم، والله أعلم وأحكم[100].

---

[98]- روافد حديثية، مرجع سابق، ص«160-161».

[99]- سلسلة الدراسات الحديثية، مرجع سابق، ص«497»، نقلا من كلام الشافعي في المدخل إلى السنن الكبرى، ص«110-111».

[100]- سلسلة دراسات حديثية، مرجع سابق، ص«497».

الطريقة الثالثة: شرح الحديث بكلام التابعين:

حث الصحابة التابعين على طلب الحديث وحفظه، وحثوهم على مجالسة أهل العلم والأخذ منهم، ورُوي عن عمر –رضي الله عنه- قال: «تفقهوا قبل أن تُسوَّدوا»[101]، وقال أيضا: «تعلموا الفرائض والسنة كما تتعلمون القرآن»[102]، وكان ابن عباس يحض طلابه على مذاكرة الحديث، فيقول: «تذاكروا هذا الحديث لا ينفلت منكم، فإنه ليس بمنزلة القرآن، والقرآن مجموع محفوظ، وإنكم إن لم تذاكروا هذا الحديث لا ينفلت منكم، ولا يقل أحدكم حدثت أمس لا أحدث اليوم، بل حدِّث أمس، وحدِّث اليوم، وحدث غدا ...، كما كان يقول: إذا سمعتم منا شيئا فتذاكروه بينكم»[103].

وهكذا كان الصحابة الكرام يتواصون بحفظ الحديث ومذاكرته ويحضون طلابهم على ذلك، ويحثون على تبليغ ما سمعوه منهم، فلما كان للتابعين علاقة قريبة من الصحابة ورثوا علمهم وورثوا فهمهم سواء في الكتاب أو السنة، فحصل لهم من الخصوصية ما ليس لغيرهم، بسبب قرب وقتهم من زمن التشريع، وذلك لتلقيهم مباشرة من الصحابة –رضوان الله عليهم- وبذلك ورث التابعون منهج الصحابة في تعلم الحديث ودراسته وتعلمه، وكانوا «يعني التابعين» يتناولون دراسة الأحاديث المختلفة حينا ويتكلمون في الرجال أحيانا، وينتقلون إلى سيرة الرسول –صلى الله عليه وسلم- تارة، ويذكرون أسباب ورود الحديث ومناسبته تارة أخرى، وكان للتابعين مع بعضهم البعض مجالس علم ومذاكرات كبيرة في الحديث، وتقام المناظرات؛ حتى لقي الحديث عناية وحفظا واهتماما عظيما من أبناء ذلك العصر، حتى حصل ووجد بينهم منهج علمي، وقد اهتم أهل الحديث بآثار التابعين، فأوردوها في مصنفاتهم، وللباحث الاستعانة بآثار التابعين في شرح الحديث النبوي، وقد تخرج في المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام ومصر، كبار التابعين في العلم، وقد اختلفت مناهج التابعين في الحديث الشريف لتفاوت شيوخهم في العلم من الصحابة، فانطبع تلامذتهم «التابعون» بطباعهم وساروا على نهجهم.

فلنا أن نتصور كيف سيكون لهم منهج علمي في شرح الحديث وبيانه مع المستجدات التي طرأت في زمانهم من البدع والوضع والى غير ذلك مع وفاة كل الصحابة، وكتب الآثار لأهل العلم مملوءة بآثارهم، ومنها: الموطأ للإمام مالك –رحمه الله- والإمام البخاري في معلقاته، ومصنف عبد الرزاق، وابن أب شيبة، وكتاب الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني، والآثار لأبي يوسف وغيرها.

الطريقة الرابعة: شرح الحديث بأقوال أئمة الدين واللغة:

بعد شرح الحديث بالحديث وبكلام الصحابة وبكلام التابعين، يأتي في المرتبة الرابعة شرح الحديث بكلام أهل العلم، حيث إن من أراد أن يكتفي بمعرفة الأحكام من الكتاب والسنة دون

---

[101]- فتح الباري، ج: 1، ص«175».
[102]- جامع بيان العلم وفضله، ص«34».
[103]- شرف أصحاب الحديث، ص«99».

النظر في كلام أهل العلم فقد أخطأ الطريق، وفي هذا يقول ابن أبي العز الحنفي: «من ظن أنه يعرف الأحكام من الكتاب والسنة، بدون معرفة ما قاله هؤلاء الأئمة وأمثالهم، فهو غالط مخطئ، ولكن ليس الحق وقفا على أحد منهم، والخطأ وقفا بين الباقين، حتى يتعين إتباعه دون غيره»[104].

فالترتيب مطلوب، والعدول عن هذا الترتيب خروج عما كان عليه سلفنا الصالح –رضوان الله عليهم أجمعين-.

قال ابن رجب –رحمه الله-:«فأفضل العلوم في تفسير القرآن، ومعاني الحديث، والكلام في الحلال والحرام، ما كان مأثورا عن الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى أن ينتهي إلى زمن أئمة الإسلام المشهورين المقتدى بهم... وما حدث بعدهم من التوسع لا خير في كثير منه، إلا أن يكون شروحا لكلام يتعلق من كلامهم»[105].

غير أن هناك بعض الملاحظات على هذه الطريقة لا بد من بيانها، حتى يتم الترتيب على نسق واحد.

من هذه الملاحظات أن هناك من قام ببيان وإجلاء الحديث دون المرور على المراحل السابقة، وبذلك كثر خطؤه على صوابه، وفي هذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله-: «كل قول ينفرد به المتأخرون عن المتقدمين ولم يسبقه إليه واحد منهم، فإنه يكون خطأ، كما قال الإمام أحمد بن حنبل –رحمه الله-: إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام»[106].

لذلك كان من شروط الاجتهاد معرفة أقوال أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم إجماعا واختلافا، وقد مر بنا كيف فسر ابن قتيبة شطر الحديث «فاقدروا له»؛ بالسير والمنازل، وهو قول ردّه عليه أهل العلم لمخالفتهم له.

ومن الملاحظات كذلك التي لا بد للباحث في شرحه للحديث أن يتنبه لها؛ مسألة التفرقة بين معنى اللفظ، وبين المراد من اللفظ؛ فمعنى اللفظ: يراد به بيانه وإيضاحه بحسب اللغة العربية، والمرجع فيه هو كتب اللغة العربية، أو كتب غريب الحديث المهتمة بمثل هذا المعنى.

والمقصود من المراد من اللفظ: ما ظهر أنه المقصود من اللفظ، وذلك بحسب السياق، لأن السياق سباق ولحاق، والمرجع من المراد باللفظ كتب شروح الحديث، لأنه لا تلازم بين معنى اللفظ والمراد من اللفظ، فالصلاة في اللغة الدعاء، وفي الشرع لها معنى خاص.

ومن الملاحظات كذلك التي لا بد للباحث في شرح الحديث أن يطلع عليها؛ مسألة الغوص في النحو العربي، وجعله أداة أساسية في شرح الحديث النبوي، والاعتماد عليه كلية في الشروح

---

[104]- الإتباع لابن أبي العز، ص«43».
[105]- بيان فضل علم السلف على علم الخلف، ص«67-68».
[106]- مجموع الفتاوى، ج: 21، ص«291».

الحديثية، حتى إن من الشراح من يعتمد عليه إلى درجة إعراب ألفاظ الحديث كلمة بكلمة، وهذا من المبالغة فيه، فعلى الباحث أن يأخذ من النحو ما يقيم به المعنى فقط، بل يأخذ من علوم الآلة- كما يسميها البعض- ما يخدم نصوص الحديث النبوي.

قال ابن السّكيت –يعقوب بن إسحاق- رحمه الله-: «خذ من النحو ما تقيم به الكلام فقط ودع الغوامض»[107].

ومن الملاحظات التي لا بد للشارح أن ينتبه لها؛ مسألة علاقة السنة بالقرآن، ومن العلاقة بينهما مسألة إيراد الآيات التي توافق القرآن العظيم، ولذلك عند شرح الشارح للحديث النبوي فإن وجدت آية توافق الحديث فلا بد من إيرادها، وهو صنيع الإمام البخاري في صحيحه عند إيراده للمناسبة بين آيات القرآن الموافقة لأحاديث النبي –صلى الله عليه وسلم- في أبوابه -رحمه الله-.

ومن الملاحظات التي لا بد للشارح أن يقف عليها؛ مسألة التجرد من كل ما يكون سببا أن يحدث في الدين، وذلك إما لجهل الشارح، وإما بتحسين الظن بعقله في شرح الحديث، أو من جهة إتباع الهوى، وهذه الجهات الثلاث يكفي واحدة منها أن تصدر من الشارح أو تجتمع معا فيه فتؤثر فيه، ويخرج المراد من اللفظ عن مقصده. وأسباب سوء الفهم كثيرة، وتفاصيلها في النقاط التالية:

1- الإخلال بفهم العربية وأساليبها.

2- التقصير في تطبيق قواعد تفسير النصوص.

3- قصور النظر في تتبع روايات الحديث نفسه، أو في بابه.

4- التقصير في معرفة سبب ورود الحديث.

5- الانصراف عن مراعاة سياق الحديث وسباقه ولحاقه.

6- اعتماد الروايات الضعيفة في تفسير الحديث.

7- ترك مراعاة الهدي العام للنبي –صلى الله عليه وسلم- ومقاصد الشرع وعرفه.

8- التقليد للغير دون تأمل أو تدبر.

9- تقديم العقل والمذهب على النص[108].

ومن الملاحظات كذلك التي لا بد للشارح أن يقف عليها، مسألة ترتيب العلوم، بمعنى هل يهتم الشارح بفقه الحديث وغريبه ومعاني ألفاظه ومعاني مراده، مقدِّما له على معرفة الصحيح والضعيف أم العكس؟ والجواب أن على الشارح أن يهتم بفقه الحديث وأن يهتم بالصحيح

---

[107]- فيض القدير، ج: 1 ، ص«20».

[108]- علم شرح الحديث وروافد البحث فيه، محمد بازمول، ص«508-509».

والضعيف من الحديث لأنه المرقاة إلى الأولى، والعلمان كلاهما من علم الحديث، والواقع أن يهتم بعلم الحديث والمصطلح أولى لأن هناك من الأحاديث ما تحتاج إلى بيان درجتها دون شرحها، فالمحدث اسم يطلق على من حاز العلمين، وقد مر بنا كيف أجاب عبد الرحمن بن مهدي عندما سئل عن سفيان الثوري والأوزاعي ومالك فقال: «سفيان الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما»[109].

ومن الملاحظات التي يجب أن ينتبه إليها الشارح؛ مسألة التعمق في تراجم الرواة والتدقيق والإطناب في الاتجاهات والآراء الفقهية والروايات المختلفةن فهذا ليس هو المقصود من شرح الحديث، وقد عد ابن دقيق العيد –رحمه الله- من مقاصده في شرح الإلمام «الإعراض عما فعله كثير من الشارحين من إيراد مسائل لا تستنبط من ألفاظ الحديث، كمن يأتي إلى حديث يدل على جواز المسح على الخفين، أو الاستنشاق أو الظهار أو الإيلاء –مثلا- فيأتي بمسائل ذلك الباب من غير أن تكون مستنبطة من الحديث الذي يتكلم عليه، فإن أمكن فبطريق مستبعد»[110]، وكذلك قوله يعني «قول ابن دقيق العيد»: «ترك ما فعله قوم من أبناء الزمن، ومن يعد فيهم من الأعيان، فأكثروا من ذكر الوجوه في معرض الاستنباط، واسترسلوا في ذلك استرسال غير متحرز ولا محتاط، فتحلوا وتحيلوا وأطالوا وما تطولوا، وأبدوا وجوها ليس في صفحاتها نور، وذكروا أوهاما لا تميل إليها العقول الراجحة ولا تتصور، حتى نقل عن بعضهم أنه ادعى الاستدلال على جميع مسائل مذهبه الذي تقلده من الكتاب العزيز»[111].

فعلى الشارح أن يسعى بقدر المستطاع أن يوفق بين الأحاديث، وأن يبين معارضة بما يمكن أن يعارض، دون أن يجعل مختلف الحديث ومشكله هو لب الموضوع، وأن لا يشتغل ويثير مسائل معقدة في التخريج والإسناد والعلل، لأنه يخاطب عامة الناس، والمقصد من وراء ذلك بسط الحديث، ولا يجعل من الشرح للحديث كتاب تخصص، والله أعلم.

كما ينتبه الشارح للحديث إلى مسالة إيراد المعاني المتناسبة مع مقاصده التي يمكن أن تدخل في مراده –صلى الله عليه وسلم- ، فبعض الشراح لا ينتبه لهذا فتراه يورد كل ما يقف عليه في معنى الحديث، مما يصح ومما لا يصح، فلا ينبغي أن يُحمل كلام رسول الله –صلى الله عليه وسلم- إلا على ما يحتمله معناه دون العدول عن مقصد الحديث الشريف.

وبذلك أكون قد جمعت ما يسره الله لي في هذا القسم، وهو «علم شرح الحديث»، إذ يعتبر لبنة للقسم الثاني وهو «مناهج أصحاب شروح الصحيحين» أو «شروح الحديث». وقبل أن نمر إلى القسم الثاني، أريد أن أنبه إلى أن المراجع في هذا القسم الأول قليلة جدا لذلك رأيتني أعتمد على مراجع معينة والتصرف فيها بقدر الحاجة، ومن هذه المراجع التي اعتمدت عليها كثيرا مقارنة

---

[109]- الزرقاني على الموطأ، ج: 1، ص«03».
[110]- شرح الإلمام، ج: 1، ص«25».
[111]- شرح الإلمام، ج: 1، ص«25».

بين شروح كتب السنة للدكتور عبد الكريم الخضير-حفظه الله-ولخصت ما يمكن تلخيصه والله المستعان.

المطلب الثاني: مناهج أصحاب شروح الحديث:

قبل أن نستعرض مناهج العلماء في بعض شروح الصحيحين، يجدر بنا بيان أسباب لجوء العلماء إلى شرح كتب الحديث، ولاسيما أن من وضع كتابا فإنما وضعه ليفهم بذاته من غير شرح، وقد تبين أن اللجوء إلى شرح كتاب معين له أسباب وهي:

1)- بعض المصنفين أعطي ملكة قوية فتراه يجمع المعاني الدقيقة في لفظ وجيز، فمثل هذا اللفظ الوجيز لا يستقيم لكل الناس، لذلك لا بد من وضع شرح على مثل هذه الكتب، ويُقدم في مثل هذه الحالات شرح المصنِّف لمصنَّفه لأنه أدل على المراد من شرح غيره له، وأهل مكة أدرى بشعابها.

2)- البشر يعتريه نقص مهما أتي من العلم، فلذلك ترى بعض العلماء يستدرك على أخيه العالم الآخر في مسائل معينة، والعلم وصل إلينا نظيفا نقيا بفضل هذه التعقبات والاستدراكات والمنافحات.

وكان النبي –صلى الله عليه وسلم- أفصح العرب على الإطلاق، وكان الصحابة –رضوان الله عليهم- يتفاوتون في فهم كلامه –عليه الصلاة والسلام-، فقد أخرج الإمام البخاري –رحمه الله- في صحيحه، في كتاب فضائل الصحابة، من حديث أبي سعيد الخدري قال: «خطب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الناس، وقال: إن الله خيَّرَ عبدا بين الدنيا وما عنده، فاختار ذلك العبد ما عند الله. قال: فبكى أبو بكر! فعجبنا لبكائه! أن يخبر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن عبد خُيِّر! فكان رسول الله –صلى الله عليه وسلم- هو المخير، وكان أبو بكر أعلمنا».

فرغم نبوغهم في اللغة العربية و نباهة عقولهم، إلا أنهم كانوا يسألون رسول الله –صلى الله عليه وسلم- عن أشياء في أحاديثه لم يفهموها، ولذلك كانت حاجة الجيل الذي بعدهم إلى طلب البيان أوكد، ولاسيما مع تقاصر الهمم في طلب العلم الشرعي. لذلك كان لشرح الحديث أهمية كبرى، والدليل على ذلك أن المصنفات في شرح الحديث وبيان معانيه وغريبه أكثر عددا من المصنفات في الرجال ونحوها، قال الحافظ ابن حجر –رحمه الله-: «بل لو أدعى مدع أن التصانيف التي جمعت في ذلك في تمييز الرجال وكذلك في تمييز الصحيح من السقيم، لما أبعد، بل ذلك هو الواقع»[112]

أنواع الشروح الحديثية من حيث الأسلوب:

[112]- كشف الظنون، حاجي خليفة، ج:1، ص«37-38».

تعددت أساليب العلماء في شروحهم، وهذه الأساليب تشمل الشروح بأنواعها، سواء كانت تحليلية، أو موضوعية، أو غيرها من الشروح، ويعتبر حاجي خليفة[113] صاحب «كشف الظنون»، والقنوجي[114] صاحب «أبجد العلوم»، من الأوائل الذين تحدثوا عن أقسام كتب الشروح وأساليبها، حيث أشار حاجي خليفة إلى ثلاثة أساليب للشروح عامة.

الأسلوب الأول: تصدير الشرح بـ«قوله»:

في هذه الطريقة أو هذا المسلك يبدأ الشارح شرحه بذكر العبارة أو الجملة التي يراد شرحها، ويسبقها بكلمة: «قوله»، ومن أمثلة هذا النوع من الشروح، شرح ابن حجر المسمى «فتح الباري»، وشرح الكرماني المسمى «الكواكب الدراري»، وشرح العيني المسمى «عمدة القارئ» كلهم شَرَحَ صحيح البخاري.

وشرح النووي المسمى «المنهاج في شرح صحيح مسلم».

مثال الشرح بـ «قوله»:

جاء في فتح الباري لابن حجر في شرحه لحديث أنس –رضي الله عنه- عن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار»[115].

في مثل هذا النوع من الشروح، الحافظ يأتي بالباب ويذكره، وتحت الباب يسرد رقم الحديث، ويلحقه بالحديث كاملا، وأثناء الشرح يسبق كلمة «قوله»، ففي هذا الحديث قال الحافظ:

قوله: «باب حلاوة الإيمان»: يشرح المقصود من هذا الباب...

قوله: «حدثنا محمد بن المثنى»: يعرف برجال الإسناد إن احتيج إلى ذلك.

قوله: «ثلاث»: يشرح هذه الكلمة ويعربها...

قوله: «كن»: يشرح هذه الكلمة...

هكذا تابع ابن حجر –رحمه الله- الشرح إلى نهاية الحديث، وذكر خلال الشرح بعض الفوائد المستخرجة من الحديث. وما يلاحظ على الحافظ في شرحه لأحاديث البخاري –رحمه الله- أنه لم يلتزم بهذا الأسلوب في شرحه كاملا، بل أحيانا يصدر المتن بـ «قال»، وأحيانا يذكر المتن مجردا.

الأسلوب الثاني: الشرح الممزوج:

---

[113]- كشف الظنون، حاجي خليفة، ج:1، ص«37-38».
[114]- أبجد العلوم، القنوجي، ج:1، ص«191-193».
[115]- صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، حديث رقم«16»، ج:1، ص«14».

هذا المسلك والأسلوب، يسمى شرحا ممزوجا، حيث يمزج الشارح عبارة المتن مع الشرح، ويتم التمييز بين المتن والشرح باستخدام حرف «م» للمتن، و«ش» للشرح، وفي بعض الأحيان يستخدم للمتن خطا فوقه، أو بوضعه بين قوسين، أو كتابته بخط أكبر، أو بلون حبر مختلف، وبذلك ينسبك المتن بالشرح في أسلوب واحد، وهي طريقة درج عليها أكثر الشراح المتأخرين، ولاسيما المحققين منهم، ومن أمثلة هذا النوع من الشرح، شرح الشيخ أحمد بن حجر الهيثمي المكي المسمى «الفتح المبين» شرح فيه «الأربعين النووية»[116]، وكذلك شرح أبي يحي زكريا بن محمد الأنصاري المسمى «تحفة الباري بشرح صحيح البخاري».

مثال الشرح «مزجا»:

جاء في شرح الإمام أبي يحي الأنصاري لحديث أنس بن مالك –رضي الله عنه- والحديث كما يرويه الإمام البخاري بقوله: حدثنا أبو الوليد، قال: حدثنا شعبة، قال: أخبرني عبد الله بن عبد الله بن جبر، قال: سمعت أنسا – رضي الله عنه- عن النبي –صلى الله عليه وسلم- قال: «آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار»[117].

يقول الإمام الأنصاري: «حدثنا أبو الوليد» هو هشام بن عبد الملك الطيالسي، نسبة إلى بيع الطيالسة، «ابن جبر» بفتح الجيم وإسكان الباء موحدة، «أنسا» في نسخة «أنس بن مالك»، «آية الإيمان» أي علامته، «الأنصار» جمع نصير لشريف وأشراف، أو جمع ناصر كصاحب وأصحاب، واللام للعهد، أنصار النبي –صلى الله عليه وسلم- الذين ابتدأوا بالبعثة على إعلان توحيد الله وشريعته، وهم الأوس والخزرج، واستشكل جمع نصير أو ناصر على أنصار بأنه جمع قلة يوازن أفعال، وهو لما يكون فوق العشرة مع أنهم أكثر منها بكثير، وأجيب بأن القلة والكثرة إنما يعتبران في نكرات المجموع، دون معارفها.

وهكذا تابع الإمام الأنصاري الشرح إلى آخر الحديث بهذه الطريقة.

الأسلوب الثالث: الشرح بمسائل على معاني الحديث:

في هذا الأسلوب يورد الشارح ما في الحديث سندا ومتنا من قضايا متنوعة، إلى موضوعات متعددة يُعنون لها بعناوين جانبية.

مثال الشرح بهذا الأسلوب:

جاء في عمدة القاري للإمام محمود العيني –رحمه الله- في شرح الحديث الذي رواه الإمام البخاري، قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري –رضي الله عنه- عن رسول الله –صلى الله

[116]- أنظر: حاجي خليفة: كشف الظنون، ج:1، ص«1».
[117]- صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان حب الأنصار، رقم الحديث «17»ج:1، ص«14».

عليه وسلم- أنه قال: «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال، ومواقع القطر، ويفر بدينه من الفتن»[118].

عرض الإمام العيني في شرحه لهذا الحديث العناوين أو المسائل التالية:

العنوان الأول: «بيان رجاله»: استعرض أسماء رجال الحديث وبين ما يمكن أن يبين في هؤلاء الرجال.

العنوان الثاني: «بيان الأنساب»: تابع ببيان الأنساب حتى ينتهي من ذكر الأنساب التي وردت في سند هذا الحديث.

العنوان الثالث: «بيان لطائف الإسناد»: وذكر اللطائف الإسنادية المعروفة، كأن يكون رواة الحديث مدنيين أو كوفيين، وفي هذا الإسناد قال الإمام –رحمه الله-: منها أن هذا الإسناد كله مدنيون.

العنوان الرابع: «بيان تعدد موضعه ومن أخرجه غيره»: سرد الإمام في هذا العنوان من تفرد بالحديث من المصنفين، ومن أخرجه من الأئمة.

العنوان الخامس: « بيان اللغات»: قال الإمام –رحمه الله-: قوله «يوشك» بضم الياء وكسر السين المعجمة أي يقرب، ويقال في ماضيه أوشك، ومن أنكر استعماله ماضيا فقد غلِط، فقد كثر استعماله قال الجوهري: «أوشك فلان يوشك إيشاكا أي: أسرع...».

العنوان السادس: «بيان الإعراب»: قام الإمام –رحمه الله- بإعراب متن الحديث.

العنوان السابع: «بيان استنباط الفوائد»: قام الإمام –رحمه الله- باستنباط فوائد جمة من الحديث.

وقد ختم الشارح –رحمه الله- كل هذه العناوين، بعنوان أخير سماه «الأسئلة والأجوبة»، وهو عبارة عن أسئلة يمكن أن تطرح، أو يستشكل فيها الحديث، فقام –رحمه الله- بإيراد بعض الأسئلة التي يراها أن تطرح على مثل هذا الحديث، ومن بين ما قام بطرحه كسؤال قال: «منها ما قيل: لم قيد بالغنم؟ وأجيب: بان هذا النوع من المال نموه وزيادته أبعد من الشوائب المحرمة كالربا والشبهات المكروهة، وخصت الغنم بذلك لما فيها من السكينة والبركة وقد رعاها الأنبياء –عليهم الصلاة والسلام-...»

ملاحظات على هذا النوع من الشرح:

1- أن النوع من هذا الشرح لا يختلف كثيرا عن الأسلوب الأول والثاني.

[118]- صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب من الدين الفرار من الفتن، رقم الحديث «19».

2- أن الإمام بدر الدين العيني –رحمه الله- لم يلتزم هذا الأسلوب حتى نهاية كتابه، فبعض الأحاديث اكتفى فيها ببيان المفردات فقط، دون ذكر أي عنوان للموضوعات.

شروط وآداب الشارح:

يشترط ويطلب في الشارح أمور لا بد أن يتحلى بها، ونوجزها في النقاط التالية:

1- إخلاص النية لله تعالى.

2- التمكن في العلم، الذي فيه هذا المتن، لان أغلب المتون يتضمن كلاما وجيزا كافيا في الدلالة على المطلوب، وبُعد الشارح عن هذه الصفة سيفقد الشرح للحديث مطلوبه ومقصده، كما قال السخاوي في «فتح المغيث»: «وهذه صفة الفقهاء والمجتهدين الأعلام كالشافعي، ومالك، وأحمد، والحمادين، والسفيانين، وابن المبارك، وابن راهويه، والأوزاعي، وخلق من المتقدمين والمتأخرين»[119].

3- معرفة مناهج ومصطلحات العلماء في التصنيف، وذلك من خلال مقدمات كتبهم، أو في كتبهم الأخرى، أو قياسا على كتب أقرانهم في مختلف الأمصار.

4- أن يستوفي الشرح شرطه ولا يخل في ثنايا الكتاب بما في أوله، لأن بعض المصنفين يبدأ نفسه طويلا ثم يقصر حتى يخل بشرح الحديث، كما يتوجب عليه أن يظهر الحق في مسائل الحديث من عقيدة صحيحة، وقول راجح في الأحكام، كما يدحض شبهات المعترضين من أهل الريب والإلحاد، والزيغ والضلال، مستعينا بكلام أهل العلم من السلف –رحم الله الجميع-.

5- تقديم العذر بين يدي التنبيه والتعقيب، لان الإنسان محل النسيان، والقلم ليس بمعصوم من الطغيان، وكذلك عندما ينقل عن السلف بعض ما انحرف قلمهم عن الصواب، فلا بد للشارح أن يكون متأدبا معهم، يعني كلما أراد التعقيب عليهم أن يستعمل ألفاظا معينة من غير ذكر لأسماء هؤلاء، وربما كانت الأخطاء التي وردت عنهم من الناسخين لا من الراسخين[120].

أنواع كتب شروح الحديث:

كتب شروح الحديث على نوعين:

النوع الأول: كتب مفردة لشرح حديث واحد.

النوع الثاني: كتب مفردة لشرح مجاميع الحديث.

مثال النوع الأول:

---

[119]- السخاوي، فتح المغيث، ج:4، ص«35».

[120]- استفدت ذلك من كلام بازمول، وتصرفت فيه، كما زدت عليه زيادات.

- شرح حديث أبي زرع وأم زرع للقاضي عياض[121]
- شرح حديث «إنما الأعمال بالنيات»[122].
- شرح حديث خطبة الحاجة [123].
- شرح حديث «بدأ الإسلام غريبا»[124].

مثال النوع الثاني:

- أعلام السنن «أعلام الحديث» في شرح صحيح البخاري، لأبي سليمان محمد بن سليمان الخطابي.
- معالم السنن في شرح سنن أبي داود، لأبي سليمان محمد بن سليمان الخطابي.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني الأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر المزي الأندلسي القرطبي.
- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر المزي الأندلسي القرطبي.

ونحن في هذا المطلب سنقتصر على بعض شروح الصحيحين، وسوف نبدأ بشرح الكتاب الأصل وهو صحيح البخاري، ثم بعد ذلك نسرد بعض شروح صحيح مسم-رحمه الله- . ولكن قبل الشروع في ذلك ما المراد بالكتب الستة؟

المراد بالكتب الستة:

المراد بالكتب الستة «صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنن أبي داود، سنن الترمذي، سنن النسائي، والكتاب السادس الخلاف فيه معروف».

- فمنهم من جعل الكتاب السادس «موطأ الإمام مالك»، وهو صنيع ابن الأثير في كتابه «جامع الأصول»[125]، ولد سنة «544هـ»، وتوفي سنة «606هـ»، وقد تابع في ذلك رزين العبدي في كتابه «تجريد الأصول».
- ومنهم من جعل الكتاب السادس «سنن الدارمي»، ولد سنة «181هـ»، وتوفي سنة «255هـ»، وهو صنيع الإمام الحافظ العلائي[126] حيث قال: «ينبغي أن يعد كتاب الدارمي سادسا للكتب الخمسة بدل كتاب ابن ماجه، فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وان كانت فيه أحاديث مرسلة وموقوفة فهو مع ذلك أحسن من كتاب ابن ماجه».

---

[121]- مطبوع بتحقيق صابر البطاوي، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1412هـ.
[122]- كلها لابن تيمية، موجودة ضمن المجلد «18» من مجموع الفتاوى
[123]- نفس المصدر والمجلد.
[124]- ابن تيمية، المجلد«18» من مجموع الفتاوى.
[125]- جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الأثير، ج1، ص«119».
[126]- سنن الدارمي، الإمام الدارمي، ج:1، ص«9».

- لكن الأكثر على أن الكتاب السادس هو «سنن ابن ماجه»، وأول من صرح بهذا، أبو الفضل بن طاهر المقدسي السلفي في كتابه «شروط الأئمة الستة»[127]، ولعل السبب في ذلك أنه ليس فيه من الزوائد في المرفوعات ما يتميز به على الكتب الستة لتلفت الأنظار إليه إلا القليل اليسير، مع ما ضمنه من الآثار الموقوفة والمقطوعة وبعض المراسيل على خلاف المعهود في كتب السنن، فهذا كله سبب خمول ذكره ضمن الكتب الستة، وقد تبع العلماء أبا الفضل بن طاهر السلفي في جعل الكتاب السادس «سنن ابن ماجه» كالحافظ عبد الغني المقدسي في «الكمال»، والمزي في «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، وفي «تهذيب الكمال»، والذهبي، وابن حجر، ومن جاء بعدهم، ويطلق على هذه الكتب اسم «كتب أصول الإسلام»، وهذه الكتب قال عنها الحافظ السلفي –رحمه الله-: «أن الأمة تلقتها بالقبول، واتفقوا على صحة أصولها».

أما الصحيحان فلا خلاف حول ما جاء فيهما، وما عداهما فإن خلاف الصحة عليهما فيه نظر فمنهم من خص الصحة بكتاب معين كسنن النسائي، وسنن أبي داود بمفرده، وقيل في جامع الترمذي الجامع الصحيح، وهو تساهل ممن أطلق مثل هذه الأوصاف، لأن ماعدا الصحيحين من هذه الكتب ففيها الصحيح وهو كثير، وفيها الحسن وهو كثير جدا وهي من مظانه، وفيها أيضا الضعيف، وفيها حتى شديد الضعف، ولاسيما كتاب ابن ماجه فالضعيف فيه أكثر من الكتب الأخرى.

<u>ملاحظة (1)</u>: يعتبر شرط الإمام أحمد في كتابه «المسند» قويا جدا، ولا يقل عن شرط الأمام أبي داود، إن لم يكن أعلى منه، ورغم ذلك لم يجعل الأئمة مسنده –رحمه الله- في الكتب الستة !

<u>الجواب:</u> رتب الأئمة والعلماء –رحمهم الله- المسانيد «كمسند الإمام أحمد، ومسند الطيالسي، ومسند أبي يعلى الموصلي» وغيرهما من المسانيد، وجعلوها دون الكتب الستة، وذلك بسبب الترجمة، لأن مؤلف السنن يترجم بأحكام شرعية، فيقول صاحب السنن مثلا: باب وجوب كذا، باب تحريم كذا، باب ما جاء في الرخصة كذا... وهكذا، والترجمة عندما تخرج مخرج الحلال والحرام، فإن صاحبها ينتقي أقوى ما يجده من المرويات صحة تحت هذا الباب، فالمصنف يختار وينتقي ما هو أصح وأقوى صحة يثبت عنده، بخلاف من يسوق الأحاديث ويترجم لها باسم الصحابي، كما هو شأن المسانيد، فيسوق اسم الصحابي كأبي بكر، وعمر، وعثمان، ويسوق لهؤلاء الصحابة –رضوان الله عليهم- ما وقعت عليه عينه من المرويات دون انتقاء، بخلاف الحلال والحرام، فيشترط فيه الانتقاء، لأن الحديث إذا خرج مخرج الحلال والحرام يختلف عما إذا أخرج الحديث مخرج التاريخ، أو القصص، أو المرويات التاريخية... الخ، فنوع الترجمة هي التي تتحكم في مثل هذه الحالات.

<u>ملاحظة (2)</u>: عدَّ ابن الصلاح كتاب «سنن الدارمي» من المسانيد، هل هذا صحيح؟

---

[127]- ثلاث رسائل في علوم الحديث، اعتنى بها عبد الفتاح أبو غدة، ص«81».

الجواب: انتُقِدَ ابن الصلاح على هذا، وهذا إن كان يريد بذلك الموجود المتداول، والدليل على ذلك أنه ليس مرتبا على ترتيب المسانيد، وكتابه مرتب على ترتيب السنن، وإن كان القصد بذلك أن كتابه يعد في المسانيد، على أساس أن أحاديثه مسندة فهذا لا انتقاد عليه لأن من العلماء من يطلق المسند على غير المألوف من المسانيد، إنما يقصدون بذلك الكتب التي رويت فيها الأحاديث بالأسانيد، كصحيح البخاري، لأن صاحبه ساق الأحاديث فيه مسندة، ومن هذا الباب يصح تسمية سنن الدارمي مسندا، إلا أن ابن الصلاح لا يقصد هذا ولا يرد عليه هذا الجواب، لأنه عدّه في المسانيد المرتبة على أسماء الصحابة.

وفي هذه الكتب سوف نخص ذكرها والكلام عليها بحسب قوتها في الصحة، فيكون بذلك أول هذه الكتب الستة صحيح الإمام البخاري –رحمه الله- وأهم الشروح التي وقعت عليه، ومناهج الشراح عليه.

ولما كان صحيح البخاري أصح كتاب حديثي من حيث قوة أسانيده وعلوها ودقة استنباطه، فقد كثرت العناية به من قبل أهل العلم، حيث كُتب عليه أكثر من ثلاثمائة مصنف بين شرح وحاشية، وهو جدير بذلك.

1- أشهر شروح «صحيح البخاري»:

قال أهل العلم أن أكثر من ثلاثمائة شرح وحاشية وضعت على صحيح البخاري، ونحن هنا سنذكر فقط أشهر الشروح المعروفة عنه وهي على النحو التالي:

1- «أعلام الحديث»، أو «أعلام السنن»، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي «388هـ».

2- «النصيح» شرح أبي جعفر أحمد بن سعيد الداودي التلمساني الجزائري «402هـ».

3- شرح العلامة محمد بن أبي صفرة «435هـ».

4- شرح أبي عبيد الله محمد بن خلف بن المرابط الأندلسي الصيرفي «485هـ»، وهو تلميذ محمد بن أبي صفره اختصر شرحه.

5- أبو الحسن علي بن خلف المالكي المعروف بابن بطال «449هـ».

6- شرح أبي جعفر عمر بن الحسن بن عمر الإشبيلي.

7- شرح الكرماني «الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري».

8- شرح سراج الدين ابن الملقن.

9- شرح برهان الدين الحلبي.

10- شرح الحافظ ابن حجر العسقلاني «فتح الباري».

11- شرح بدر الدين محمود أحمد العيني «عمدة القاري».

12- «التوشيح على الجامع الصحيح» السيوطي.

13- شرح الفيروز أبادي «منح الباري في شرح البخاري».

ونحن إن شاء الله تعالى سنخص ببعض الدراسة أهم الشروح التي وصلت إلينا، مع التنبيه على ما بينها من تفاوت.

أ- شرح الخطابي: أعلام السنن، أعلام الحديث:

ولد أبو سليمان البستي الخطابي سنة 319هـ-388هـ/ 931م-988م بمدينة سبت، تلقى الحديث في العراق على يد أبي علي الصفار، وأبي جعفر الرّزار وغيرهما، حدث عنه أبو عبد الله الحاكم، وأبو حامد الاسفراييني، وأبو ذر الهروي وغيرهم.

من مصنفاته:

1- كتاب غريب الحديث.

2- أعلام السنن، أو أعلام الحديث «شرح صحيح البخاري».

3- معالم السنن، شرح سنن أبي داود.

4- كتاب إصلاح غلط المحدثين.

اشتهر كتاب الخطابي بأعلام السنن، وهو شرح لصحيح البخاري، وان كان بعض المحققين، رجحوا أن اسم الكتاب هو «أعلام الحديث»، واختلفوا كذلك في اسم الخطابي، فسماه أهله «حمد» كما يقول عن نفسه، وإن قال كثير من الناس أنه «أحمد».

هذا الكتاب مختصر جدا، قال عنه القسطلاني: «هو شرح لطيف فيه نكت لطيفة، ولطائف شريفة».

ويعتبره مؤلفه مكملا لكتابه «معالم السنن»، لأنه صنف معالم السنن لشرح سنن أبي داود قبل «أعلام السنن»أو «أعلام الحديث»، يقول في المقدمة: «وقد تأملت المشكل من أحاديث هذا الكتاب فوجدت بعضها قد وقع ذكره في معالم السنن مع الشرح له والإشباع في تفسيره، فرأيت الأصوب أن أخليها من ذكر بعض ما تقدم شرحه، وبيانه هناك متوخيا الإيجاز فيه مع إضافة إليه ما عسى أن يتيسر في بعض تلك الأحاديث من تجديد فائدة، وتوكيد معنى زيادة على ما في ذلك

الكتاب ليكون عوضا عن الفائت وجبرا للناقص منه»[128]، ثم قال: «ثم إني أشرح بمشيئة الله الكلام في سائر الأحاديث الذي لم يقع ذكرها في معالم السنن»[129].

نعم في صحيح البخاري أحاديث زائدة على ما في سنن أبي داود، والعكس عند أبي داود في سننه من الأحاديث ما ليس في الصحيح.

ثم قال: «وأوفيها حقها من الشرح والبيان، فأما ما كان فيها من غريب الألفاظ اللغوية فإني أقتصر من تفسيره على القدر الذي تقع به الكفاية في معارف أهل الحديث الذين هم أهل هذا العلم وجملته، دون الإمعان فيه والاستقصاء له على مذاهب أهل اللغة من ذكر الاشتقاق والاستشهاد بالنظائر ونحوها من البيان لئلا يطول الكتاب»[130].

كما هو معلوم أن الاطلاع على منهج المحدثين في مصنفاتهم يكون بطريقتين:

الطريقة الأولى: تصريح المصنف في مقدمة مصنفه أنه اعتمد منهجا معينا في معالجة مسائل الكتاب.

الطريقة الثانية: التتبع والاستقراء.

أبو سليمان الخطابي –رحمه الله- في مقدمة كتابه هذا «أعلام السنن» أو «أعلام الحديث» بين أنه يذكر الغريب على وجه موجز خشية أن يطول الكتاب حتى قال: «ومن طلب ذلك وجد العلة فيه مرَّاضة بكتاب أبي عبيد ومن نحا نحوه في تفسير غريب الحديث»[131] ؛ يعني من أراد التعمق والاستقصاء في شرح الغريب –يعني الغريب الذي يقع في الصحيح- فعليه بغريب أبي عبيد القاسم بن سلام، وهو إمام ثقة من أئمة المسلمين العارفين بالغريب في اللغة وفي الحديث أيضا، وكتابه من أنفس الكتب. وأشهر كتب الغريب:

- غريب الحديث لأبي عبيدة معمر بن المثنى.
- غريب الحديث للنضر بن شميل.
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري.
- الدلائل لقاسم بن ثابت.
- غريب الحديث للخطابي.
- غريب الحديث لابن الجوزي.

ومن أراد أن يكتفي بكتاب واحد فعليه بكتاب «غريب الحديث» لابن الأثير.

أما توصيف شرح الخطابي لأحاديث البخاري فهي على النحو التالي:

---

[128]- مقدمة أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، المجلد الأول، ص«33».
[129]- المرجع السابق، المجلد الأول، ص«34».
[130]- المرجع السابق، المجلد الأول، ص«34».
[131]- مقدمة أعلام الحديث ، المجلد الأول، ص«35».

شرح الخطابي للحديث متفاوت طولا وإيجازا حسب أهمية الحديث وما يستنبط منه، وكذلك بحسب ألفاظه ووضوحها.

مثال: حديث «الدين النصيحة»[132] قام بشرحه وبيانه في سبع صفحات كاملة، وخذ مثلا حديث «تَخول النبي –صلى الله عليه وسلم- أصحابه بالموعظة»[133] قام بشرحه في أربعة أسطر.

فلو نقارن بين الشرحين للحديثين، نرى أن الحديث الذي أطال فيه الشرح مهم، والحاجة إلى إيضاحه وبيانه قائمة، بخلاف حديث التخول بالموعظة فهو واضح لا يحتاج إلى إطالة.

أثناء شرح الخطابي للأحاديث ولأن مذهبه شافعي، يرجح في الغالب مذهب الإمام الشافعي، وفي بعض الأحيان يرجح غيره وهذا إذا كان الدليل لا يحتمل التأويل.

وكتاب صحيح البخاري عند الخطابي مروي من طريق إبراهيم بن معقل النسفي، إلا أحاديث من آخر الكتاب فرواها من طريق الفربري، لأن رواية النسفي في الكتاب تنتهي في صفحة «1795» من الجزء الثالث[134].

قال أبو سليمان الخطابي: وقد سمعنا معظم هذا الكتاب من رواية إبراهيم بن معقل النسفي حدثناه خلف بن محمد الخيام قال: حدثنا إبراهيم بن معقل عنه سمعنا سائر الكتاب إلا أحاديث من آخره من طريق محمد بن يوسف الفربري عنه، ونحن نبين مواضع اختلاف الرواية في تلك الأحاديث إذا انتهينا إليها إن شاء الله[135].

وقد بين أبو سليمان الخطابي من أين تبدأ رواية الفربري وذلك عندما قال في: باب ما جاء في فاتحة الكتاب:

حدثنا محمد بن يوسف الفربري قال: حدثنا محمد بن إسماعيل. وكل الأحاديث بعد هذا الحديث افتتحها بقوله قال: أبو عبد الله. ونفس الشيء فعله عندما بين أن الكتاب سمعه من أوله من رواية إبراهيم بن معقل النسفي عندما قال في أول حديث وهو حديث النية قال: حدثنا خلف بن محمد قال: حدثنا إبراهيم بن معقل قال: حدثنا محمد بن إسماعيل قال: حدثنا الحميدي...، وبعد ذلك يورد الأحاديث بقوله: قال: أبو عبد الله.

فيما يخص مسائل الاعتقاد في الكتاب خلط وسلك فيه مسلك الخلف في التأويل وفي نفي الصفات.

---

[132]- صحيح البخاري، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين».

[133]- صحيح البخاري، باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم ينحو لهم بالموعظة والعلم كيلا ينفروا.

[134]- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، تحقيق ودراسة د/محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، ط1، 1409هـ-1988م، جامعة أم القرى، العربية السعودية.

[135]- المرجع السابق، ج:1، ص«105-106».

مثال ذلك: قال –رحمه الله-: «فالذي يجب علينا وعلى كل مسلم أن نعلم أن ربنا –عز وجل- ليس بذي صورة ولا هيأة، فإن الصورة تقتضي الكيفية، وهي عن الله وعن صفاته منفية، وقد يتأول معناها على وجهين»[136].

والأسماء والصفات لا تثبت عنده إلا بالنصوص القطعية، ويقصد بذلك الآيات والأحاديث المتواترة، حيث قال: «إن لم يوجد من القرآن أو من المتواتر فبما يثبت من أخبار الآحاد المسندة إلى أصل في الكتاب أو في السنة المقطوع بصحتها، أو بموافقة معانيها»[137]، فأحاديث الآحاد عنده لا تفيد إلا الظن فلا تثبت بها العقائد، حيث قال: «وما كان بخلاف ذلك فالتوقف عن إطلاق الاسم به هو الواجب».

كما تكلم عن حديث الأصابع، حيث قال: «وذكر الأصابع لم يوجد في شيء من الكتاب ولا من السنة التي من شروطها في الثبوت ما وصفناه»؛ يقصد الخطابي –رحمه الله- ثبوتها ليس بقطعي، وإن جاء في صحيح البخاري.

ب- شرح النووي لصحيح البخاري:

شرع أبو زكريا النووي في شرح الصحيح، لكن المنية اخترمته قبل أن يقطع فيه شوطا كبيرا، وبسبب ذلك فإنه لم يشرح من الصحيح غير كتاب بدء الوحي وكتاب الإيمان فقط، وقد وصف شرحه هذا بأنه متوسط، يعني ليس لا بالمختصر ولا بالمبسوط، وفي هذا قال –رحمه الله-: «ولولا ضعف الهمم، وقلة الراغبين في المبسوط لبلغت به ما يزيد على مائة من المجلدات، مع اجتناب التكرير والزيادات العاطلات، بل ذلك لكثرة فوائده، وعظم عوائده الخافيات والبَارِزات»[138].

صدَّر الإمام النووي –رحمه الله- شرحه بمقدمة ذكر فيها أهمية علوم الحديث، ومنزلة الإمام البخاري وصحيحه ورواته، وذكر أيضا سبب تصنيفه، ثم ذكر فهرسا لكتب الصحيح وعدد أحاديث كل كتاب، ثم ذكر فصلا عن أبي الفضل بن طاهر في طبقات من روى عنهم البخاري، ثم ذكر أسانيده إلى الإمام البخاري، ثم أشار إلى بعض المسائل الاصطلاحية، وختم المقدمة بضبط جملة من الأسماء المثارة في الصحيحين من المشتبه.

مثال عمن روى عنه البخاري بدون واسطة:

الإمام البخاري –رحمه الله- روى عن المكي بن إبراهيم بدون واسطة، وهذا في غالب الثلاثيات من طريقه وهي: مكي بن إبراهيم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع، وهذا الإسناد أعلى ما في الصحيح، وفي موضع آخر نجد الإمام البخاري –رحمه الله- روى عن المكي بن إبراهيم بواسطة ثلاثة أشخاص.

---

[136]- أعلام الحديث، مرجع سابق، ج:1، ص«529».
[137]- أعلام الحديث، مرجع سابق، ج:3 ، ص«182».
[138]- ما تمس إليه حاجة القاري، النووي، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، ص«18-19».

فائدة عمن روى عنه البخاري بلا واسطة:

في مثال المكي بن إبراهيم يجد القارئ مرة روى عنه بواسطة ومرة بغير واسطة والفائدة من ذلك أن معرفة طبقات الرواة يسلم من توهم سقوط راو أو أكثر حينما يروي عن مثل المكي بن إبراهيم بدون واسطة، ويروي عنه في مواضع بواسطة، فعلم القارئ بهذه الطبقات يُجنبه مثل هذا الوهم وهو سقوط راو أو أكثر.

كما يمتاز شرح النووي بالإطالة في تراجم الرواة، وهذا مقارنة بالشروح الأخرى، ويستفاد من ذلك إيقاظ همم طلبة العلم، لأن الأخبار تقع في نفوس الناس موقعا لا مثيل له، ولو يقارن بين معاني الأحاديث الواردة عنده في شرحه وبين تراجم الرواة فنجد أن التراجم صارت على حساب معاني الأحاديث.

ويمكن أن نقول أن للتراجم كتبا خاصة، وبالتالي: من المفروض أن يغلب شرح معاني الأحاديث على تراجم الرواة.

والخلاصة أن النووي - رحمه الله- شرحه ممتاز لكنه قصر في معاني الحديث وألفاظه وما يستنبط منه من أحكام وآداب، لذلك وصفه بأن شرحه مختصر، فغلّب تراجم الرواة تغليبا ظاهرا، وذلك من خلال إسهابه فيهم وذكر أخبارهم.

ملاحظة: القطعة التي شرحها النووي طبعت مرة واحدة في المطبعة المنيرية.

ج- شرح الزركشي لصحيح البخاري «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح »:

مؤلف هذا الشرح هو محمد بن عبد الله بدر الدين الزركشي الشافعي المتوفى سنة « 794هـ »، وشرحه هذا لم يكمله حيث وصل فيه إلى أخر باب الشروط في الوقف وهو مختصر جدا.

ومن مناهج المحدثين أثناء شرحهم للكتب أنهم يبينون طريقتهم في ذلك، فالزركشي -رحمه الله - ذكر في مقدمته أنه قصد إيضاح ما وقف عليه في الصحيح من لفظ غريب أو إعراض غامض أو نسب عويص، أو راو يخشى في اسمه التصحيف، أو خبر ناقص تُعلم تتمته أو مبهم تُعلم حقيقته، أو أمر وهِم فيه، وفي هذا قال: «منتخبا من الأقوال أصحها وأحسنها ومن المعاني أوضحها وأبينها، مع إيجاز العبارة والرمز بالإشارة، فإن الإكثار داعية الملال، وذلك لما رأيت من ناشئة العصر حين قرأته من التقليد للنسخ المصححة، ربما لا يوقفون لحقيقة اللفظ فضلا عن معناه، وربما يتخرص خواصهم فيه، ويتبجح بما يظنه ويبديه، وربما لو أن المنصف لو كشف عما أشكل لا يجد ما يُحصل الغرض إلا ملفقا من تأليف، أو مفرقا من تصانيف، وأرجو أن هذا الإملاء يريح من تعب المراجعة والكشف والمطالعة مع زيادة فوائد تحقيق المقاصد، ثم يقول:

ويكاد يستغني به اللبيب عن الشروح، لأن أكثر الحديث ظاهر لا يحتاج إلى بيان وإنما يشرح ما يُشكل، وقال: وسميته التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح[139]».

وشرحه مختصر جدا عليه نكت من الحافظ ابن حجر، وعليه أيضا نكت أخرى للقاضي محب الدين أحمد بن نصر الله البغدادي الحنبلي، مع ملاحظة أن للزركشي شرحا أخر سماه «الفصيح» لكنه لم يصل إلينا، لأن الزركشي قال في مقدمة شرحه: «ومن أراد استيفاء طرق الشرح على الحقيقة فعليه بالكتاب المسمى بالفصيح في شرح الجامع الصحيح أعان الله على إكماله[140]».

د- شرح ابن رجب المسمى فتح الباري –شرح صحيح البخاري-:

وهو من الشروح المهمة لصاحبه الإمام الحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الحنبلي المتوفى سنة «795 هـ»، وهو كباقي الشروح لم يكمله ووصل به صاحبه إلى كتاب الجنائز. ومن خصوصيات هذا الشرح أن صاحبه اعتنى بنقولات أقوال السلف وفهمهم للنصوص، والكتاب حافل بالفوائد الحديثية والفقهية واللغوية، فتكلم في الحديث عن علله، وأكثر من ذكر الاختلاف على الرواة، وسلك مسلك الترجيح معتمدا على طريقة المتقدمين في العمل بالقرائن، وهو أهل لذلك، كما اعتنى كثيرا بفروق الروايات بين رواة الجامع الصحيح وينبه على ذلك، كما يمتاز هذا الشرح بتخريج الأحاديث من المصادر الحديثية المختلفة كالصحاح والمسانيد والأجزاء والفوائد والمستخرجات والمشيخات وغيرها.

كما اعتنى أيضا بذكر مذاهب أهل العلم من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من فقهاء الأمصار، مع الاستدلال والترجيح من غير تعصب للمذهب، مع أنه حنبلي المذهب، ولأهمية هذا الشرح وغزارة مادته فقد اعتمد عليه ابن حجر ونقل منه.

كما أن الحافظ ابن رجب –رحمه الله- اعتنى كثيرا بالمسائل الأصولية، كما حرر المسائل الشائكة في هذا الباب، والكتاب طُبع في عشرة أجزاء في إحدى طبعتيه.

هـ-شرح الكرماني المسمى الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري:

مؤلف هذا الشرح هو شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني المتوفى سنة «786 هـ »، وهو شرح متوسط، لا هو بالطويل ولا المختصر. وكبقية بعض الشروح افتتحه بمقدمة بين فيها أهمية علم الحديث وأهله، وبين قيمة صحيح البخاري، وتحدث عن الشروح السابقة التي سبقت شرحه، وبين منهجه في كتابه، إذ اعتنى بشرح المفردات وتوجيه الإعرابات النحوية، وذكر ما يتعلق بأصول الفقه، وذكر ما يتعلق بالمسائل الفقهية وكذلك ما يتعلق بالآداب والرقائق، وتطرق إلى كل مسائل علم الحديث من المصطلح والرجال وألفاظ الجرح والتعديل.

(139) –مقدمة التنقيح.
(140)- المرجع السابق.

كما تطرق إلى مسألة الأحاديث المتعارضة وبين مناسبة الأحاديث فيما بينها، وعرّج على روايات الصحيح، وترجم لرواته ترجمة وافية، كما ترجم للإمام البخاري ثم ختم المقدمة بموضوع الحديث وحده، وكذا عدد كتب الجامع وأحاديثه، والشرح تناوله بأسلوب شيق كما نبه على أشياء لطيفة كلطائف الإسناد مثلا، وفي هذا قال الحافظ في الدرر الكامنة[141]: «هو شرح مفيد على أوهام فيه في النقل لأنه لم يأخذه إلا من الصحف».

رغم ذلك فالحافظ ابن حجر نقل منه كثيرا مما يدل على أنه عمدة لمن أتى بعده، ورغم نقله عليه إلا أن ابن حجر تعقب الكرماني لا سيما في علم الحديث، وفي باب الاعتقاد جرى الكرماني على طريقة الأشاعرة، وتنكّب عن طريقة السلف، وفي هذا قال«إطلاق الغضب على الله تعالى من باب المجاز، إذ المراد لازمه، وهو إرادة إيصال العذاب[142] »، كما قرر أن شرط البخاري في صحيحه أن لا يروي إلا ما رواه اثنان عن اثنين...الخ، وهذا لا يصلح إذ يكفي رد هذا الزعم من خلال حديث«إنما الأعمال بالنيات».

و- شرح ابن حجر المسمى «فتح الباري –شرح صحيح البخاري- »:

هذا الشرح لصاحبه الإمام الحافظ أبي الفضل أحمد ابن علي ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة«752 هـ»، ويعتبر هذا الكتاب من أعظم شروح صحيح البخاري، وقيل لو أكمل ابن رجب شرحه لكان منافسا له، وينقسم شرح الحافظ إلى قسمين:

- **القسم الأول**: عبارة عن مقدمة وهي بمثابة مفتاح الشرح أسماها مؤلفها«هدي الساري» وتناول فيها ما يلي:

1- السبب الباعث على تصنيف البخاري لكتابه.

2- بيان موضوع الكتاب، وتناول شرط البخاري في صحيحه.

3- كما تكلم –رحمه الله- على تقطيع وتكرار البخاري للأحاديث في صحيحه وكذا بيان معلقاته في كتابه، كما تطرق إلى بيان الغريب وضبطه في متون الأحاديث النبوية، وكذا الأسماء المشكلة التي فيه، فضلا عن الأسماء المبهمة والمهملة، وتكلم عن الأحاديث التي انتقده عليها إمام عصره أبو الحسن علي بن عمر الدراقطني وتناولها حديثا حديثا، واستعرض فهرسة الكتاب بابا بابا، وعدة ما في كل باب من الحديث، فقارئ الفتح إذا ما استشكل شيئا فيمكن أن يعود إلى المقدمة وهي«هدي الساري» فهي كالشرح المختصر. وبين الحافظ ابن حجر منهجه في شرح أحاديث الكتاب فقال: «أسوق الباب وحديثه أولا، ثم أذكر وجه المناسبة بينهما إن كانت خفية، ثم أستخرج ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المتنية والإسنادية من تتمات وزيادات وكشف غامض وفصيح مدلس بسماع ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك، منتزعا ذلك كله

---

(141)- مقدمة الدرر الكامنة.

(142)- ونحا نفس المنحى في كل ماله علاقة بالاعتقاد على طريقة الأشاعرة.

من أمهات المسانيد والجوامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد بشرط الصحة أو الحسن فيما أريده من ذلك[143]»

وقال: «أضبط ما يشكل من جميع ما تقدم أسماء وأوصافا مع إيضاح معاني الألفاظ اللغوية وتنبيه على النكت البيانية ونحو ذلك، وأورد ما استفدته من كلام الأئمة مما استنبطوه من ذلك الخبر من الأحكام الفقهية والمواعظ الزهدية والآداب المرعية[144]»، وقال كذلك: «مقتصر على الراجح من ذلك، متحريا للواضح دون المستغلق في تلك المسائل، مع الاعتناء بالجمع بين ما ظاهره التعارض مع غيره، والتنصيص على المنسوخ بناسخه، والعام بمخصصه والمطلق بمقيده والمجمل بمبينه والظاهر بمؤوله، والإشارة إلى نكت من القواعد الأصولية، ونبذ من فوائد العربية، ونخب من الخلافات المذهبية بحسب ما اتصل بي من كلام الأئمة، واتسع له فهمي من المقاصد المهمة، وأراعي هذا الأسلوب -إن شاء الله تعالى – في كل باب، فإن تكرر المتن في باب بعينه غير باب تقدم نبهت إلى حكمة التكرار، من غير إعادة له إلا أن يتغير لفظه أو معناه فأنبه على المواضع المغايرة أو على الموضع المغاير خاصة، فإن تكرر في باب آخر اقتصرت فيه بعد الأول على المناسبة شارحا لما لم يتقدم له ذكر، منبها على الموضع الذي تقدم بسط القول فيه [145]»، وقال: «فإن كانت الدلالة لا تظهر في الباب المتقدم إلا على بعد غيرت هذا الاصطلاح بالاقتصار في الأول على المناسبة، وفي الثاني على سياق الأساليب المتعاقبة، مراعيا في جميعها مصلحة الاختصار دون الهذر والإكثار، والله أن يمن عليّ إكماله بكرمه ومنّه[146]».

وقد عدل الحافظ عن كلامه الأول فيما يخص سياق الحديث، حيث قال: «وقد كنت عزمت على أن أسوق حديث الباب بلفظه قبل شرحه، ثم رأيت ذلك مما يطول به الكتاب جدا[147]».

ومن منهج الحافظ في أوائل الكتاب أو في مواضع من الكتاب أن يرجح شيئا ثم يعدل عنه في مواضع أخرى، والمقصود أن تغير الاجتهاد أمر معروف عند أهل العلم، لأنهم يحررون المسألة في وقت ما ثم يتبين لهم في وقت آخر غير ذلك.

<u>فوائد من الفتح</u>:

1-قال الحافظ: «جملة ما كرره البخاري بسنده ومتنه نحو عشرين حديثا [148]».

2-قال الحافظ: «من صنيع البخاري أنه إذا أورد الحديث عن غير واحد فإن اللفظ يكون للأخير[149]»، يعني إذا قال: أخبرنا يونس ومعمر فاللفظ لمعمر، وهذه قاعدة أغلبية وليست كلية إلا في مواضع يسيرة.

---

(143)- مقدمة فتح الباري.
(144)- المرجع السابق.
(145)- مقدمة فتح الباري.
(146)- مقدمة فتح الباري.
(147)- فتح الباري، المجلد الاول ص(05).
(148)- الفتح، الجزء الاول ص(16).

3-من المسائل المختلف فيها- المسائل الفقهية- ممَّا صدر البخاري من النقل عن صحابي أو تابعي فهو اختياره [150].

4- جرت عادة البخاري أن دليل الحكم إذا كان محتملا لا يجزم بالحكم، بل يورده مورد الاستفهام، لا يقول البخاري – رحمه الله- باب وجوب كذا، أو باب استحباب كذا، وإنما يورده بلفظ الاستفهام. هل كذا أو هل كذا؟[151] .

5-قال الحافظ: «من قال إن البخاري لا يستعمل «قال» إلا في المذاكرة لا مستند له[152]».

6-الرواية الموافقة لشرح ابن حجر هي رواية –أبي ذر الهروي- لأن الحافظ اعتمدها وأشار إلى ما سواها عند الحاجة.

7-أخيرا الحافظ عدل عن شرطه في مقدمته والتي قال فيها انه لا يورد من الأحاديث إلا ما كان صحيحا أو حسنا، فرغم ذلك إلاَّ أنه أورد أحاديث فيها ضعف ولم ينبه عليها.

ي- شرح العيني المسمى «عمدة القارئ»:

صاحب هذا الشرح اسمه بدر الدين العيني، وقد افتتح الكتاب بمقدمة مختصرة لا تعدو عشر صفحات، وفيها ذكر أسانيده إلى الإمام البخاري، ثم فوائد في اسم الصحيح وسبب تأليفه وترجيح الصحيح على غيره، وعدد الأحاديث المسندة في صحيح البخاري مع أحاديث كل كتاب، وطبقات شيوخ البخاري، وكذلك تكلم عن الشواهد والمتابعات، ضبط الأسماء المتكررة، ومعلقات الصحيح، وعرّج على تعريف علم الحديث ومبادئه ومسائله، وقد وقع بدر الدين العيني فيما وقع فيه الكرماني، وذلك عندما عرف علم الحديث حيث قال:«موضوع علم الحديث ذات رسول الله- عليه الصلاة وسلم-»، لذلك قال السيوطي في مقدمة التدريب:«ما زال شيخنا محي الدين الكافيجي يتعجب من قول الكرماني أن موضوع علم الحديث ذات الرسول -عليه الصلاة والسلام- يقول: لأن ذاته موضوع علم الطب وليس موضوع علم الحديث».

هذا عن المقدمة أما عن شرحه؛ فقد شرح الكتاب على ترتيب منظم، فيبدأ بمناسبة الحديث للترجمة ثم يتحول ليتحدث عن رجال رواة الحديث، ثم في ضبط أسماء الرجال ثم الأنساب ثم ذكر فوائد تتعلق بالرجال ثم لطائف الإسناد، ثم يبين نوع الحديث، كأن يكون الحديث غريبا أو عزيزا أو مشهورا، ثم يبين من أخرجه من غير البخاري، ثم يبين اختلاف لفظه في المواضع، ثم يقول: بيان اللغة، ثم بيان الإعراب، بيان المعاني، بيان البيان، بيان البديع، ثم يقول الأسئلة والأجوبة ويذكر هذه الجزئيات تحت عناوين معينة، ويطيل في النقول والردود والمناقشات، فهو ينقل من الشراح وينقض أقوالهم. ومن العلماء والأئمة الذين اعتمد عليهم في شرحه هذا: الخطابي

---

(149)- الفتح، الجزء الاول ص(436) .
(150)- الفتح، الجزء التاسع ص (374).
(151)- الفتح، الجزء التاسع ص (420).
(152)- الفتح، الجزء العاشر ص (54).

والكرماني وابن بطال والنووي وغيرهم، كما يكثر النقل عن الفتح ولا يذكر ذلك ويتعقبه. وشرح العيني هذا شرح موسع ومطول، ولو يقارن بشرح الحافظ ابن حجر، فشرح الحافظ ابتدأه بنفس النفس من أول الحديث إلى آخره بينما بدر الدين العيني أودع كل ما عنده في أول الكتاب، ثم في النهاية اختصره اختصارا، ومما يحط من قيمة كتاب العيني تعصبه لمذهبه وهو المذهب الحنفي، بخلاف الحافظ الذي كان شافعيا ويخرج من مذهبه انتصارا للحديث، أما تعقبات العيني على الحافظ فقد أجاب عنها الحافظ في كتاب اسماه «انتقاد الاعتراض» وهو مطبوع في مجلدين، قال القسطلاني في شرحه لصحيح البخاري عن هذا الكتاب:«لكنه لم يجب عن أكثرها، ولعله كان يكتب الاعتراضات ويبيض لها ليجيب عنها فاخترمته المنية[153]». وللحافظ كتاب أخر تكلم فيه عمّا وقع في خطبة شرح البخاري للعيني سماه: «الاستنصار على الطاعن المعثار»، كما أن هناك كتاب أخر لعبد الرحمن البوصري اسمه«مبتكرات اللآلئ والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر»، يذكر فيه أقوال الحافظ واعتراضات العيني ويحكم ما بينهما في ما يراه صوابا.

ن- شرح القسطلاني المسمى «إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري»:

مؤلف هذا الكتاب اسمه أحمد بن محمد بن أبي بكر شهاب الدين القسطلاني المتوفى سنة «923هـ» وهو شرح تحليلي افتتحه مؤلفه تضمنت ما يلي:

1-استعرض فضيلة أهل الحديث وشرفهم في القديم والحديث.

2-ذكر أوّل من كتب ودوّن الحديث والسنن.

3-تطرق إلى مصطلح الحديث وفوائده وفرائده وأقسامه وأنواعه.

4-تكلم عن تجربته وطلبه للعلم واشتغاله بالحديث، كما تطرق إلى صحيح البخاري فيما يخص شرطه، وترجيح الكتاب على غيره من كتب الحديث.

اعتنى الإمام القسطلاني في شرحه هذا بتراجم الرواة وضبط أسمائهم وكناهم وأنسابهم، وتناول كل ذلك باختصار، كما تطرق – رحمه الله– إلى فروق الروايات لصحيح البخاري، فلا يترك فرقا إلا ويشير إليه سواء كان ذلك في الأسانيد وصيغ الأداء أو المتون، كما تطرق إلى شرح الغريب من الألفاظ معتمدا على تحليل كل كلمة والإطناب في معناها، وأثناء الشرح يذكر ما في الكلمة من اختلاف من حيث المعنى والإعراب وغير ذلك، كما اعتنى كثيرا بالتوفيق بين الأحاديث المتعارضة، واعتنى كثيرا بالاستنباط من الأحاديث، وفي نهاية الشرح يخرج الحديث من المصادر المعتمدة، كما تطرق إلى لطائف الإسناد. وقد اعتمد في شرحه على الذين سبقوه كالكرماني والعيني وابن حجر، ويمكن أن يقال أن شرحه هذا ملخص للشروح السابقة، لا سيما الشرحين الكبيرين العيني وابن حجر.

(153)-مقدمة إرشاد الساري.

2-أشهر شروح « صحيح مسلم»:

صحيح مسلم ثاني كتب السنة وهو لصاحبه أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة «261 هـ» وكتابه في الصحة يأتي بعد صحيح البخاري عند جمهور العلماء، وهناك من أهل العلم من المغاربة من فضّل صحيح مسلم لكنه قول ضعيف، ومما يمتاز به هذا الكتاب أن المعلقات فيه قليلة جدا وهي أربعة عشر حديثا، وهذه المعلقات كلها موصولة في الصحيح نفسه إلا واحد موصول في صحيح البخاري. فاق صحيح مسلم صحيح البخاري من جهة الصناعة الحديثية، فمسلم اعتنى عناية فائقة بصيغ التحديث كحدثنا وأخبرنا، بخلاف البخاري فالصيغتان عنده بمعنى واحد، أحيانا ينقل عن الراوي بحدثنا وفي موضع آخر بأخبرنا، لأن معناهما عنده واحد. وقد كتبت عليه شروح شأنه كشأن صحيح البخاري، وسوف نستعرض أهم الشروح التي وصلت إلينا فيما يلي:

أ-المُعْلِم بفوائد صحيح مسلم:

مؤلف هذا الشرح هو أبو عبد الله محمد بن علي التميمي المازري توفي سنة «536هـ»، وسبب تأليفه لهذا الشرح أنه عندما كان يدرس صحيح مسلم لطلبته وكانوا يقرؤونه عليه، كان يثير بعض الفوائد والتعليقات ويمليها عليهم، فلما فرغوا من القراءة عرضوا عليه ما كتبوه فكان ينظر فيه ويهذّب ما يمكن تهذيبه، فكان ذلك سبب تأليفه لهذا الشرح، وبذلك يتبين أنه ما جلس خصيصا لتأليف شرح على صحيح مسلم، إنما هي فوائد نقلت من الدرس.

قال القاضي عياض صاحب شرح إكمال المُعلم كما سيأتي: «إن كتاب المُعلم لم يكن تأليفا استجمع له مؤلفه، وإنما هو تعليق ما ضبطته الطلبة من مجالسه وتتلقفه عنه[154]»، والمُعلم هو أقدم الشروح التي وصلتنا إلى الآن من شروح صحيح مسلم.

أما منهج المازري في شرحه لصحيح مسلم، فرغم أن مسلم ميز صحيحه بمقدمة مهمة جدا بين فيها منهجه في صحيحه ورغم أهميتها إلا أن المازري لم يتعرض لشرحها وإنما اكتفى بتعليقات يسيرة مقارنة بمباحث المقدمة المهمة في علوم الحديث. ومن منهج المازري كذلك أن مسلم يسرد أحاديث كثيرة في الباب، لكن المازري يكتفي بشرح حديث أو حديثين يجعلهما محور أحاديث الباب، ولعل التعليق يختلف عن التأليف، وكما سبق أن قلنا فإن شرحه لصحيح مسلم عبارة عن تعليقات وفوائد كان يمليها على تلامذته أثناء شرحه لصحيح مسلم. ومن منهجه كذلك أن اهتمامه كان منصبا على الأحكام الفقهية، وتفسير الغريب واللغة. كما أخلّ المازري أثناء تعليقاته بترتيب الأحاديث في صحيح مسلم، ولذا قال القاضي في «إكمال المُعلم»: «وكان في المُعلم تقديم وتأخير عن ترتيب كتاب مسلم»، كما لم يكثر –رحمه الله- من ذكر أقوال الفقهاء، كما يهتم بمسائل العقيدة التي اشتملت عليها بعض الأحاديث، والكتاب مطبوع في ثلاثة أجزاء صغيرة بتحقيق محمد الشاذلي النيفر.

---

(154)-مقدمة إكمال المعلم للقاضي عياض.

ب-«إكمال المُعلم» للقاضي عياض:

مؤلف هذا الشرح هو أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي المالكي القاضي المتوفى «544هـ»، وقد ألف هذا الشرح إكمالا لكتاب المُعلم للمازري، وهذا تلبية لرغبة كثير من تلاميذه الذين لمسوا من درسه في الصحيح الفوائد الجمة والزيادات المهمة، وذلك نظرا لكثرة ما يبديه لهم ويذكره من الفوائد والشرائد والنفائس، واعتذر أولا لانشغاله بالقضاء، ثم لما ترك القضاء اتجه إلى التأليف، وكان في البداية قد عزم على تأليف كتاب مستقل في شرح مسلم، لكنه رأى أن من العدل والإنصاف لسابقيه أن يجعل الكتاب مكملا للنقص الكثير الوارد في المُعلم مع اعتماده أيضا على «تقييد المهمل» للجياني الأندلسي، وهذا طبعا من باب الاعتراف والسبق الذي له وزنه عند أهل العلم.

والقاضي عياض لما سمى الكتاب بالإكمال لم يخطئ في ذلك لأنه اعتنى بمقدمة صحيح مسلم عناية وافية، لأن المازري لم يتعرض لها إلا بتعليقات يسيرة، وشرح أيضا أشياء لم يتعرض لها المازري وذلك من متون الأحاديث وذلك ببيان المعاني وضبط الألفاظ، واستنباط الأحكام، والفوائد وبيان الغامض، وكذلك تعرض للكلام على بعض الرجال والأسانيد والعلل، كما بين ما هو غير مبين من كلام المازري والجياني الأندلسي، فالشرح مصدر بالقول، يورد ما يريد أنه يشرحه من الصحيح بعد كلمة «قوله»، كما هو الشأن في كثير من الشروح.

أما توصيف الكتاب فذكر القاضي عياض-رحمه الله– السبب الباعث على التأليف وأنه اعتمد على «المعلم» للمازري، وكذلك على كتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل» لأبي علي الجياني الغساني الأندلسي، ثم ذكر أسانيده التي يروي بها صحيح مسلم، إذ يبدأ بنقل كلام المازري مع تعقبه وتكميله لكلامه، ومن لطائف شرحه أنه يطلق على المازري لقب الإمام، فإذا قال القاضي عياض: قال الإمام، فمراده المازري، وكان يشير إلى صحيح مسلم بلفظ الأم، فيقول «ذكر في الأم أو جاء في الأم كلام»، فكان يقصد به صحيح مسلم، وأنا ذكرت هذا حتى لا يظن انه كتاب الأم للشافعي، لكن لا يستغرب هذا لأن العلماء درجوا على تسمية الكتب الستة بالأمهات وصحيح مسلم واحد من هذه الكتب، لكن الفرق أن استعمال «الأم» فردا نادر أما المجموع فهو شائع إذ تسمى به الكتب الستة.

ومن منهجه في الشرح أنه ساق ترجمة مختصرة من أخبار مسلم وبيان فضل كتابه وقيمته وثناء الأئمة عليه، بعدها شرح المقدمة فبدأ بشرح كتاب الإيمان وهكذا إلى آخر الصحيح، ومن منهجه أنه لا يسوق متن الحديث كاملا، بل يسوق فقط من المتن ما يريد شرحه، كما أنه لا يضع تراجم لجميع الأبواب، وإنما إذا كان الحديث طويلا قال: باب حديث كذا، ومن طريقته في الشرح أنه يجمع في شرح الحديث بطريقة الشرح بالمأثور، فيبين المراد من الحديث، ويذكر ما له علاقة به من آية أو حديث أخر أو ما أشبه ذلك، وبصفة عامة اعتمد أساسا في بيان المعاني على الكتاب والسنة والآثار ولغة العرب، وقد مر بنا في أصول شرح الحديث مثل هذه الطريقة. والقاضي عياض انتهج مثل هذا المنهج وهي طريقة ابن عبد البر في التمهيد والمهلب بن أبي صفرة في

شرح صحيح البخاري، والخطابي في معالم السنن، والباجي في «الاستيفاء» أو«المنتقى»، وكذلك الداودي في شرح صحيح البخاري، ويمكن أن نقول إن القاضي هذه هي مصادره في شرح صحيح مسلم، ولا يمكن أن نقول إن القاضي عياض ناقل فقط، بل كان ناقدا بصيرا ممحصا خبيرا، وقد تعقب غيره في كثير من الأغلاط ظهرت له بحسب منهجه، وهو الشيء الذي يمتاز به المالكية، وهو مالكي معروف غالبا ما يرجح مذهب مالك-رحمه الله– لكنه يخرج عنه ويرجح غيره إذا كان الدليل بخلاف ما رأى الإمام مالك.

أما الجانب العقائدي فهو وغيره على مذهب الأشاعرة كلهم، فهم يقيدون مسائل الأسماء والصفات على مذهب الأشاعرة.

ج-«إكمال إكمال المُعلم» للأبي:

مؤلف هذا الشرح هو أبو عبد الله محمد بن خلفة الوشتاني الأبي المالكي المتوفى سنة «827 هـ».

قال الأبي في مقدمة شرحه: «هذا تعليق أمليته على كتاب مسلم ضمنته كتب شراحه الأربعة: المازري وعياض والقرطبي والنووي مع زيادات مكملة، وتنبيه على مواضع من كلامهم مشكلة، ناقلا لكلامهم بالمعنى لا باللفظ حرصا على الاختصار مع ما في ذلك من بيان ما قد يعسر فهمه من كلام بعضهم لتعقيده، لاسيما من كلام القاضي عياض ...وسمعت شيخنا أبا عبد الله محمد بن عرفة-رحمه الله- يقول: ما يشق علي فهم شيء ما يشق من كلام عياض في بعض المواضع من الإكمال».

ومن منهج الأبي أنه لم يشرح الخطبة إذ يراها من علم الحديث، إنما قام بشرح الأحاديث فقط، إذ قال: «ولم أتعرض للكلام على الخطبة، لأنها في علم الحديث، وذلك شيء آخر، ورأيت الأهم البداية بشرح الأحاديث، وإن أنسأ الله في الأجل وسهّل فسأتكلم عليها إن شاء الله تعالى، ولما كانت أسماء هذه الشروح يكثر دورانها في الكتاب اكتفيت عن اسم كل واحد بحرف من اسمه فجعلته«م» للمازري و«ع» لعياض و«ط» للقرطبي و«د» لمحي الدين النووي، ولفظ «الشيخ » لشيخنا أبي عبد الله المذكور «يعني ابن عرفة»، وما يقع من الزيادات المشار إليها أترجم عليها بلفظ: قلت، وسميته بإكمال الإكمال».

ولا يستدعي الأمر أن يعيد الأبي توضيح طريقته في الشرح لأنه اعتمد على سابقيه، وقد تطرقنا إلى توضيح طريقة هؤلاء الشراح من قبل، وسنرى فيما بعد طريقة النووي وبذلك تتضح كل الطرق إن شاء الله تعالى، مع ملاحظة مهمة أن الشارح-رحمه الله- ينقل من المصادر بالمعنى لا باللفظ وذلك طلبا للاختصار.

د-«مكمل إكمال الإكمال» للسنوسي:

مؤلف هذا الشرح هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسيني المتوفى سنة «895هـ»، قال في مقدمة شرحه: «كان من أحسن شروح صحيح مسلم وأجمعها شرح الشيخ العلامة أبي عبد الله الأبي-رحمه الله تعالى-أردت أن أتعلق بأذيال القوم، وإن كنت في غاية البعد منهم إلاّ أن يمنَّ الوهاب تعالى باللحاق بعد اليوم فاختصرت في هذا التقييد المبارك –إن شاء الله تعالى-معظم ما في هذا الشرح الجامع من الفوائد، وضممت إليه كثيرا مما أغفله مما هو كالضروري لا كالزوائد، وأكملته أيضا بشرح الخطبة، فتم النفع -فالحمد لله تعالى- بشرح ما في جميع الكتاب، وجاء بفضل الله مختصرا يقنع أو يغني عن جميع الشروح، لما فيها من تطويل أو مزيد إطناب، فهو جدير- إن شاء الله تعالى- أن يسمى بذلك بمكمل إكمال الإكمال».

ومن منهج الشارح يستعمل كسابقه «الأبي» الرموز فجعل «ب» للأبي و«ع» لعياض و«ط» للقرطبي و «ح» للنووي يعني- محي الدين- و«ص» للأصل يعني –صحيح مسلم- و«ش» للشرح.

وشرحه أيضا بالقول كسابقيه، أما الزوائد عند الأبي والسنوسي فهي يسيرة على ما ذكره القاضي والإمام النووي، وكأنه لا يستحق هذان الشرحان أن يفردا لهما شرح ما دامت لا توجد زيادات إلا في القليل النادر، ولو اكتفى طالب العلم بشرح القاضي عياض مع شرح النووي لكفاه عن غيره من الشروح الأخرى، ونفس الشيء يقال عن صحيح البخاري لو يكتفي بفتح الباري وإرشاد الساري للقسطلاني عن غيره من الشروح الأخرى لكان كافيا في ذلك.

هـ-«المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج » للنووي:

مؤلف هذا الشرح هو الدين أبو زكرياء يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة «676هـ»، عاش هذا الرجل مدة قصيرة وخلف ثروة علمية كبيرة جدا، فما من بيت من بيوت المسلمين إلا وفيه الأذكار ورياض الصالحين والأربعين وشرح مسلم.

من منهج النووي في شرحه لصحيح مسلم أنه افتتحه بمقدمة أوضح فيها منهجه في شرحه، وأنه شرح متوسط بين المختصرات والمبسوطات، حيث قال: «ولولا ضعف الهمم وقلة الراغبين، وخوف من عدم انتشار الكتاب لقلة الطالبين للمطولات لَبَسَطته فبلغت به ما يزيد على مئة من المجلدات من غير تكرار ولا زيادات عاطلات، بل لكثرة فوائده وعظم عوائده الخفيات والبارزات.....».

وقد تكلم عن معاني الألفاظ اللغوية وأسماء الرجال وضبط المشكلات وبيان أسماء ذوي الكنى وأسماء أباء الأبناء والمبهمات، وتطرق إلى مباحث الصناعة الحديثية، ثم قدم بين يدي الشرح أصولا مهمة جدا، وترجم لرواته من شيوخه إلى مسلم تراجم مختصرة، وتحدث عن صحيح مسلم وشهرته وتواتر نسبته إلى مصنفه، وبين منزلته بين كتب السنة، ثم ذكر الخلاف فيما يفيد

الخبر الواحد إذا صح، لأن الجمهور على أن خبر الواحد إذا صح إنما يفيد الظن، لاحتمال الخطأ والوهم والنسيان على الراوي، وإن كان حافظا ضابطا ثقة. كما تطرق الإمام النووي إلى تقسيم الأحاديث، حيث قسمها الإمام مسلم إلى ثلاثة أقسام وأطنب فيها وبين مراد مسلم من ذلك، مع ملاحظة أن الإمام النووي شافعي المذهب وكان يرجح المذهب الشافعي غالبا، وينتصر له، وقد يرجح غيره لا سيما إذا قوي دليل المخالف، وفي الاعتقاد فهو على مذهب الأشاعرة كسابقيه، والله تعالى أعلى واعلم .

هذا ما تيسر لي جمعه وبيانه إلى الآن على الصحيحين، وإن شاء الله تعالى سأتطرق إلى بعض شروح باقي كتب الحديث الأخرى، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت واليه أنيب.

بعض شروح كتب الحديث الأخرى

بعدما تكلمنا عن أهم شروح الصحيحين، وكذا مناهج أصحاب هذه الشروح على الكتابين الجليلين، ها أنا إن شاء الله سأعتمد نفس الطريقة التي اتبعتها في شروح الصحيحين، وسأذكر أهم الشروح على باقي بعض كتب الحديث مع علمي المسبق أن من تطرق لهذا الموضوع قليل جدا وبالتالي سأجتهد في ذلك معتمدا على بعض من كتب في هذا الموضوع، دون إهمال ذكر ما ذكره أصحاب الشروح في مقدمات شروحهم لهذه الكتب.

أما كتب الحديث التي سأتطرق إلى الشروح عليها فهي الكتب الأربعة وهي: سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وابن ماجه، وموطأ مالك، وجامع العلوم والحكم لابن رجب، وسبل السلم للصنعاني، ونيل الأوطار للشوكاني –رحم الله الجميع-، وليكن أول كتاب أبدأ به هو سنن أبي داود.

سنن أبي داود ومكانته بين كتب الأصول الستة:

مؤلف هذا الكتاب هو أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة«275هـ»، وكتابه هذا أحد كتب الأصول الستة اتفاقا، وقد أشاد العلماء به وذكروا ميزته وأهميته، وتكلم عن أهمية هذا الكتاب ابن القيم والمنذري، وأبو سليمان الخطابي، ونحن إن شاء الله تعالى سنستعرض كلام أبي سليمان الخطابي باعتباره واحد من العلماء الذين وضعوا شرحا نفيسا عليه.

يقول أبو سليمان الخطابي في معالم السنن: «كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف، لم يصنف في علم الدين كتاب مثله، وقد رزق القبول من الناس كافة، فقد صار حكما بين فرق العلماء، وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، وعليه معول أهل العراق، وأهل مصر وبلاد المغرب، وكثير من أقطار الأرض» وقال: «وأما أهل خرسان فقد أولع أكثرهم بصحيحي البخاري ومسلم، ومن نحى نحوهم في جمع الصحيح على شرطهما، إلا أن كتاب أبي داود أحسن وصفا، وأكثر فقها»[155].

[155]-مقدمة معالم السنن، الإمام الخطاب، ص«6».

فطالب العلم إذا ما أراد فائدة في صحيح البخاري، ونفس الفائدة موجودة في سنن أبي داود، فإن ضالته يجدها في سنن أبي داود أكثر من صحيح البخاري، لأن هذا الأخير كتاب لا يستقيم لكل من أراد أن يطلع عليه، فهم يعتمد الغموض، ولا يستقيم إلا لذكي في منتهى النباهة، إلا أن الفرق يكمن في كون صحيح البخاري أحاديثه صحيحة، بخلاف سنن أبي داود ليس كل ما فيه صحيح مطلقا، ولاسيما الطالب المبتدأ يجد مشقة كبيرة في الإطلاع على صحيح البخاري، ولهذا الأمر ذكرت سنن أبي داود بهذه المزية.

ولأهمية هذه الكتب، حظيت بشروح نفيسة قديما وحديثا، وسنن أبي داود واحد من هذه الكتب التي حظيت بالشروح سواء أكانت مطولة أو مختصرة، أو عبارة عن تعليقات مفيدة.

وممن شرحه شرحا كاملا، أبو سليمان الخطابي في كتابه «معالم السنن»، وهناك من قام بشرحه، لكن هذه الشروح لم تكتمل، إلا شرح الخطابي، وكذلك شرح أحمد بن رسلان الرملي الشافعي، وشرحه هذا شرح كامل وموجود وسنقتصر الكلام على أهم الشروح عليه.

وقبل أن نستعرض ذلك، يجدر بنا أن نذكر ملاحظة مهمة وهي أن الخطابي وضع شرحين يتشابهان من ناحية العنوان وهما شرح على صحيح البخاري، وهذا الشرح على سنن أبي داود، وأما الشرح على صحيح البخاري فاسمه «أعلام السنن» أو«أعلام الحديث»، وأما شرحه على سنن أبي داود، فسماه «معالم السنن».

- فأعلام السنن شرح على صحيح البخاري.
- ومعالم السنن شرح على سنن أبي داود.

أ- <u>«معالم السنن»، للإمام الخطابي:</u>

سبق وأن عرفنا بالإمام الخطابي في«أعلام السنن» على صحيح البخاري، لذلك سوف نتطرق للكلام عن منهجه –رحمه الله- في شرحه لسنن أبي داود.

الحقيقة أن هذا الشرح الذي وضعه على سنن أبي داود جاء بعدما سئل من بعض إخوانه وضع شرحا على هذا الكتاب، إذ أشار في مقدمته إلى هذا، حيث قال: «أما بعد: فقد فهمت مسائلتكم إخواني -أكرمكم الله- وما طلبتموه من تفسير كتاب السنن لأبي داود سليمان الأشعث، وإيضاح ما يشكل من متون ألفاظه، وشرح ما يستغلق من مبانيه، وبيان وجوه أحكامه، والدلالة على مواضع الانتزاع والاستنباط من أحاديثه، والكشف عن معاني الفقه المنطوية في ضمنها؛ ليستفيدوا إلى ظاهر الرواية لها، باطن العلم والدراية بها» وقال: «وقد رأيت الذي نديتموني له، وسألتموني من ذلك أمرا لا يسعني تركه، كما أنه لا يسعكم جهله، ولا يجوز لي كتمانه، كما أنه

لا يجوز لكم إغفاله وإهماله، فقد عاد الدين غريبا كما بدأ، وكذا هذا الشأن دارسهُ أعلامه، خاوية أضلاله، وأصبحت رباه مهجورة، ومسالك طرقه مجهولة»[156].

وشرح الحديث تصدى له المحدثون والفقهاء، فالإمام الخطابي –رحمه الله- في مقدمة شرحه على سنن أبي داود تطرق إلى هذه المسألة، حيث قسم من ينتسب إلى العلم في زمانه، فوجد أنهم على قسمين: أهل حديث وأثر، وأصحاب فقه ونظر، رغم أن أحد الفريقين لا يتميز عن الآخر، إذ الحديث هو الأساس الذي هو الأصل، والفقه بمنزلة البناء الذي هو كالفرع قال -رحمه الله- :«ووجدت هذين الفريقين إخوانا متهاجرين، وعلى سبيل الحق بلزوم التناصر والتعاون غير متظاهرين»[157].

وأطنب في ذكر أخطاء الفريقين من الفقهاء والمحدثين، والمجال لا يسمح أن نسرد كل ما أشار إليه في مقدمة كتابه.

أما كلامه عن سنن أبي داود، فقد أشاد به كثيرا وذكر أقسام الحديث، وأنه ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وسقيم، وتطرق إلى تعريف هذه الأقسام.

أما عن الشرح، أي «معالم السنن»، فقد ألفه الخطابي –رحمه الله- أصالة للسنن وخدمتها، أما«أعلام السنن» أو«أعلام الحديث» ألفه تكملة للمعالم، لذلك هذا الكتاب يعتبر الأصل وهو أجود من الأعلام، ومذهب الخطابي الفقهي موافق لما في«الأعلام»، وطريقة شرحه للسنن على طريق الأعلام، وبذلك لا داعي لتكراره، وقد أشرنا إلى كل ذلك في شرحه على صحيح البخاري المسمى«أعلام السنن» أو«أعلام الحديث».

أما الكتاب «المعالم» مطبوع، طبعة الشيخ محمد راغب الطباخ، في أربعة أجزاء على انفراد، وطبع أيضا مع مختصر المنذري وتهذيب ابن القيم في ثمانية أجزاء بعناية الشيخ أحمد شاكر ومحمد حامد الفقيه.

ب- « شرح ابن رسلان على سنن أبي داود»، لابن رسلان:

مؤلف هذا الشرح هو لأحمد بن حسين بن علي بن يوسف بن علي بن أرسلان، أبو العباس الرملي الشافعي، المشهور بابن رسلان المتوفى سنة «844هـ».

أما شرحه على سنن أبي داود، فقد توسع فيه كثيرا، فيعني ببيان اختلاف النسخ والروايات.

ملاحظة: روايات سنن أبي داود هي:

- رواية اللؤلؤي.

---

(156)-مقدمة معالم السنن، ص«5».

(157)-مقدمة معالم السنن، ص«6».

- رواية ابن داسة.
- رواية ابن العبد وغيرها.

لذلك اعتنى ابن رسلان باختلاف هذه الروايات أما مصادره في شرحه على «سنن أبي داود»، فإنه نقل عمن تقدمه ومن عاصره، وكان ينقل عنهم ما هو مدون من كلامهم أو ما سمعه بنفسه منهم، وله اجتهاده الخاص على الشرح وذلك من خلال تمحيص ما ينقله عن الأئمة، وكان يبين درجات الأحاديث من صحة أو ضعف مرة باجتهاده، ومرة بتقليد غيره وهو الأكثر في شرحه، وعلو كعبه ظهر في الفقه أكثر منه في الحديث، فهو معروف من فقهاء الشافعية، رغم ذلك يطوف كثيرا على بيان حال الرجال ويبين أحوالهم جرحا وتعديلا، يعنى بفقه الحديث والاستنباط، والكتاب عندما يقرأه طالب العلم فهو أقرب ما يكون إلى الأدلة، يعني أدلة الفقهاء، وكان يهتم كثيرا بعرض المباحث اللغوية، معتمدا على كتب اللغة وغريب الحديث، ويعرج على إعراب الكلمات، ويستعرض فيها الخلاف من جهة الإعراب.

وباعتبار أن الشرح كان كاملا على سنن أبي داود بخلاف الشروح الأخرى فإنها غير كاملة، فيعتبر هذا الشرح نفيس جدا وذلك لقلة الشروح الكاملة بالنسبة للسنن، والكتاب محقق، لكنه لم ينتشر بعد في بضع رسائل دكتوراه.

جـ- «شرح العيني على سنن أبي داود»، للعيني:

مؤلف هذا الشرح هو بدر الدين العيني، وقد سبق التعريف بهذا المؤلف في شرحه لصحيح البخاري، وقام بشرح سنن أبي داود، لكنه شرح ناقص لم يكتمل ووصل يه إلى باب: الشح، وهو آخر أبواب الزكاة.

أما منهجه في الشرح، فيقوم بشرح الترجمة شرحا موجزا في الغالب، يترجم لرواة الحديث، ويذكر ما قيل في الراوي دون ترجيح، ويوازن بين أقوال الأئمة في الراوي وقد أفاد في هذا، لأن عرض كلام الأئمة دون الموازنة بينهما يستطيع عليه كل أحد، لكن عندما يعطي الإمام القول الصائب في الراوي وهو المهم في النقل، فكانت دراسة الأسانيد أخذت القسط الأكبر من الشرح، كما يبين معاني ألفاظ الحديث، ويذكر ما يستفاد من الحديث، ويتعرض لكلام العلماء مع الحيازة لمذهبه الحنفي، أما الأصول التي يعتمد عليها ومصادره في شرحه فقد اعتمد على الكتب الستة وموطأ مالك ومسند الإمام أحمد، ومصنف بن أبي شيبة –رحم الله الجميع-

د- «عون المعبود»، لمحمد شمس الحق العظيم أبادي:

مؤلف هذا الكتاب هو محمد شمس الحق العظيم أبادي، وهذا الاسم هو المشتهر بين الناس، لكن من يتصفح مقدمة عون المعبود يجد شيئا آخر، ففي المقدمة ورد ما يأتي: «فيقول العبد الفقير إلى الله تعالى أبو عبد الرحمان شرف الحق الشهير بمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر الصديقي العظيم أبادي» إلى أن قال: «أن هذه الفوائد المتفرقة والحواشي النافعة على أحاديث

سنن أبي داود جمعتها من كتب أئمة هذا الشأن»، والغريب في الأمر أن عنوان الكتاب مكتوب بـ: «عون المعبود شرح سنن أبي داود للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادي»، والمقارنة بين اسم الذي ورد في طرة الكتاب، وبين الاسم الذي ورد في المقدمة، يجد أن الاسمين مختلفين، وقد ورد في الكتاب أن الاسمين اشتركا في مباحث ومسائل الكتاب، إلا أن ملخصه ما يلي:

- فشرف الحق له حل الألفاظ الغامضة والمباحث اللغوية وبيان التراكيب، هذا لشرف الحق.
- أما محمد أشرف الصديقي له من الكتاب الفوائد الحديثية والكلام على المتون والأسانيد والعلل وبيان أدلة المذاهب والتحقيقات الشريفة.

وبذلك نقول قد اشترك في تأليف الكتاب اثنان.

أما منهج الكتاب من جهة شرح الحديث فهو كما يلي:

تعرض لشرح الحديث بطريق المزج، يمزج كلمات المتن في الشرح، كما تعرض إلى تمييز المهمل من الرواة، وتعرض إلى بيان وتسمية المنسوب والمكنى، ويضبط ما يحتاج إلى ضبط، كما يتعرض إلى شرح الكلمات الغريبة التي تحتاج إلى شرح، ثم يعرج على فقه الحديث كل هذا باختصار.

أما من جهة التخريج فهو يخرج الحديث معتمدا في تخريجه على كلام المنذري في المختصر.

مع هذا الذي ذكرت، فالشرح بصفة عامة مختصر لا يستوعب جميع الكلمات، ولا يعلق على رجال الحديث كلهم، وكل ما ضبطه من أسماء فهو لقليل من الرجال، ونفس الشيء صنعه مع المكنين والمسنوبين، ولم يعتمد على نفسه في ذلك، إنما اعتمد على غيره، فالشرح بصفة عامة عبارة عن حاشية اجتنب فيها مؤلفها الإطالة، وقصد بيان معنى أحاديث السنن دون بحث في ترجيح الأحاديث بعضها على بعض؛ إلا على سبيل الاختصار من غير ذكر أدلة المذاهب على وجه الاستيعاب إلا في المواضع التي دعت إليها الحاجة.

كما أن للكتاب مزية تتمثل بأنه شرح كامل للسنن كلها من أولها إلى آخرها، متبعا للنصوص من غير تعصب لأي مذهب من المذاهب، إنما يميل إلى ما يقتضيه الحديث.

<u>هـ- «بذل المجهود في حل سنن أبي داود» لخليل بن أحمد السهار:</u>

مؤلف هذا الكتاب هو خليل بن أحمد السهار نفوري، توفي سنة «1346هـ».

أما منهج المؤلف في كتابه، فقد اهتم واعتنى عناية كبيرة بأقوال أبي داود صاحب الكتاب وكلامه على الرواة، وعند جمعه لنسخ السنن المختلفة المنتشرة عني بتصحيحها، كما قام بتخريج التعليقات، ووصلها من المصادر الأخرى، كما يعرج على ذكر مناسبة الحديث للترجمة، فإذا تكرر الحديث فإنه يذكر فائدة تكرار ذلك الحديث، وأثناء استنباطه وذكره للمذاهب، فإنه يتعصب

كثيرا للمذهب الحنفي، ويحاول بكل ما أتي من حجة من ترجيحه، معتمدا في ذلك على ما تقرر عند الحنفية من أصول، يعني بيان ألفاظ الأحاديث على طريق المزج، ويبين أصولها واشتقاقها.

أما المصادر التي عاد إليها في شرحه للأحاديث كما بين ذلك في المقدمة، فهي كما يلي:

- مرقاة المفاتيح للملا علي القاري.
- فتح الباري لابن حجر العسقلاني.
- عمدة القاري للعيني.
- بدائع الصنائع للكسائي.
- تهذيب التهذيب وتقريب التهذيب، والإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر.
- الأنساب للسمعاني.
- القاموس المحيط للفيروز أبادي.
- لسان العرب لابن منظور الإفريقي.

قال: «ولم آخذ من كلام الشارحين صاحب«غاية المقصود» أو«عون المعبود» إلا ما نقلاه عن أحد من المتقدمين، لم آخذه مقلدا بمجرد قولهما دون أن أجده في كلام المتقدمين»[158].

أما ترجيحه للمذاهب فيجعل مذهب أبا حنيفة هو الأصل، ثم يجيب على الحديث، وفي هذا فقد قال: «ومنها أني أذكر مذهب السادة الحنفية تحت حديث يتعلق بمسألة فقهية، فإن كان الحديث موافقا لهم فبها، وإلا ذكرت مستدلهم، والجواب عن الحديث وتوجيهه»[159].

و- «المنهل العذب المورود» لمحمود السبكي:

مؤلف هذا الشرح هو محمود محمد خطاب السبكي، معاصر توفي سنة «1352هـ»، وهو شرح مطول.

أما منهج صاحب الكتاب فيه فهو مشابه إلى حد ما لطريقة بدر الدين العيني في عمدة القاري.

فهو يشرح الترجمة، بعد ذلك يترجم لرجال الحديث، يشرح الكلمات، يتعرض لشرح الترجمة، يترجم لرجال الحديث ويطيل في التراجم، يعرج على فقه الحديث ومذاهب الأئمة والفقهاء وأدلتهم، حاول أن يقوم بوصل ما علقه أبو داود في سننه ويذكر لطائف الإسناد، يعتمد على الكتب المشهورة في تخريج الأحاديث، والكتاب مطبوع ومشهور ومتداول.

فائدة: أحسن الكتب المشروحة على سنن أبي داود وأنفسها، ولا يستغني طالب علم عنهما هما:

---

(158)-مقدمة بدل المجهود، الجزء الأول، ص«32».

(159)-مقدمة بدل المجهود، الجزء الأول، ص«44».

- تهذيب السنن لابن قيم الجوزية، وهذا الشرح أشبه ما يكون بكتب العلل، فهو يعلل الأحاديث ويستطرد ويطيل في ذلك، كما لا يخلو الكتاب من نفائس فقهية، وقد أطنب الكلام طويلا في المسائل المختلفة فيها، كطلاق الحائض، وطلاق الثلاث، فخصص لمثل هذه المسائل العشرات من الصفحات، ولا عجب في ذلك فهو إمام كبير في هذا الشأن، وذلك لعلو كعبه ورسوخ قدمه في العلم.
- الشرح الثاني المختصر للإمام المنذري.

سنن النسائي، للإمام النسائي:

مؤلف هذه السنن هو الإمام أبي عبد الرحمان أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى سنة «303هـ»، وهو من السنن المشهورة والكتب الستة بلا خلاف بين أهل العلم، لكن الخلاف الذي وقع بين العلماء في ذات السنن عند الإطلاق هل يعني بها السنن الكبرى، أو السنن الصغرى لنفس الإمام يعني –النسائي- رحمه الله، ولا شك أن الذي أشتهر بين الناس هي السنن الكبرى المسماة بالمجتبى، والكلام في التمييز بين الكتابين يطول، إلا أن خلاصة الكلام فيهما أن العلماء اختلفوا في المقصد من السنن هل هي الصغرى أم الكبرى، فأول الشروح التي سنذكرها هنا هو:

أ- «زهر الرُّبا على المجتبى» للإمام السيوطي:

مؤلف هذا الشرح على سنن النسائي هو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي المتوفى سنة«911هـ»، وهو عبارة عن تعليق مختصر، وقد بين ذلك في مقدمته حيث قال: «هذا الكتاب الخامس مما وعدت بوصفه على الكتب الستة، وهو تعليق على سنن النسائي أبي عبد الرحمن، على نمط ما علقته على الصحيحين، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي»[160].

يعني شروح الإمام السيوطي على الكتب الستة، بحجم مجلد لكل كتاب، وشرحه على النسائي على رسم الكتب الستة الأخرى.

أما منهج الكتاب فهو كما يلي:

- افتتح السيوطي شرحه بمقدمة ذكر فيها شروط الأئمة، نقلا عن أبي طاهر، وبين أن ما يرويه أبو داود والنسائي من الأحاديث على ثلاثة أقسام.
  الأول:- الصحيح المخرج في الصحيحين.
  الثاني:- صحيح على شرطهما.
  الثالث:- أحاديث خرجاها من غير قطع منهما بصحتهما.
- الإمام السيوطي لا يتعرض للتراجم بشرح ولا تعليق
- يترجم للرواة على طريقة المزج باختصار شديد.
- يشرح بإيجاز إلى ما يحتاج إليه من المفردات.

---

(160)-مقدمة زهر الربا، ص«27».

- يذكر بعض الفوائد والأحكام باختصار نقلا عن من تقدمه كالنووي، وابن حجر.
- يذكر اختلاف الروايات في بعض الألفاظ.

ملاحظة: الإمام السيوطي وضع شروحا مختصرة على الكتب الستة، وعلى اختصارها، فإن هناك من الأشخاص من قام باختصار هذه المختصرات.

ب- «حاشية السندي على النسائي»، لابن عبد الهادي:

مؤلف هذا الكتاب هو أبو الحسن نور الدين بن عبد الهادي السندي ثم المدني المتوفى سنة «1138هـ»، وقد جاء في مقدمة هذه الحاشية ما يلي: «وبعد فهذا تعليق لطيف على سنن الإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي –رحمه الله-، يقتصر على حل ما يحتاج إليه القارئ والمدرس من ضبط اللفظ، وإيضاح الغريب والإعراب، رزق الله ختمه بخير، ثم ختم الأجل بعد ذلك على أحسن حال»[161].

أما منهجه في هذه الحاشية نوردها باختصار:

- ذكر شروط النسائي في سننه، ومنه أنه يخرج أحاديث أقوام لم يجمعوا على تركهم.
- أما منهجه في التعليق فهو يشرح الترجمه ويبين مراد النسائي وهذه ميزة، ولا يترجم للرواة، وربما يعود ذلك اكتفاء بما في شرح السيوطي.
- فهو يتكلم على فقه الحديث بشيء من البسط المناسب لواقع الكتاب.
- فهو يرجح رأي الحنفية غالبا، لأنه حنفي المذهب.
- يعود ويشيد كثيرا بالإمام النسائي في دقة تراجمه. وتعتبر هذه الحاشية بمثابة تكملة لشرح السيوطي.

سنن الترمذي، للإمام الترمذي:

مؤلف هذا الكتاب هو أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي –رحمه الله- المتوفى سنة «279هـ»، وهو أحد الكتب الستة بلا نزاع وخلاف بين العلماء، ومن العلماء من يقدمه بعد الصحيحين، فيكون بذلك الثالث، ومنهم من يؤخره ليكون الخامس، كل من العلماء من ينظر إليه بنظرته الخاصة، وذلك من خلال الصناعة الحديثية الموجودة في كتابه وبين نزوله في شروطه، وان شرطه اضعف من شرط أبي داود والنسائي.

في آخر الجامع وكما هو معلوم ذكر الترمذي كتاب العلل، المعروف بالعلل الجامعة وهو مختصر جدا، فيه فوائد جمة لا يستغنى عنها، وهذا الذي في آخر الكتاب، يقابله كتاب آخر، سماه العلل الكبير، وهو كتاب مستقل، وكتاب العلل الصغير كان محل عناية العلماء بشرحه، فقد قام ابن رجب بشرحه وبيان ما فيه ومع إضافاته، فقد خرج الكتاب في حلة استفاد منها طلبة العلم في أقطار المعمورة، ونقولات ابن رجب في شرحه هذا تدل فعلا على إمامة أبي عيسى الترمذي.

---

(161)- حاشية السندي، ص«12».

ولأهمية هذا الجامع اعتنى به من قبل العلماء فشرحوه شرحا وفيا أبانوا محاسنه وصناعة الحديث التي فيه، ومن هذه الشروح.

أ- «عارضة الأحوذي»، لابن العربي:

مؤلف هذا الشرح على سنن الترمذي، هو أبو بكر محمد بن عبد الله الاشبيلي المعروف بابن العربي المالكي، المتوفى سنة «546هـ».

يقول ابن خلكان في ترجمة ابن العربي:

- العارضة: القدرة على الكلام، يقال: فلان شديد العارضة إذا كان ذا قدرة على الكلام.
- الأحوذي: الخفيف الشيء لحذقه.

أما سبب تأليف ابن العربي لهذا الشرح، فكانت لطلب طائفة من الطلبة، عرضوا عليه الرغبة الصادقة في صرف الهمة إلى شرح هذا الكتاب، يقول: «فصادفوا مني تباعدا عن أمثال هذا، وفي علم علام الغيوب أني أحرص الناس على أن تكون أوقاتي مستغرقة في باب العلم»، وقال: بعد أن ألحوا عليه فأجاب طلبهم «فخذوها عارضة من أحوذي، علم كتاب الترمذي، وقد كانت همت، طمحت إلى استقاء كلامه بالبيان، والإحصاء لجميع علومه بالشرح والبرهان، إلا أنني رأيت القواطع أعظم، والهمم أقصر عنها، والخطوبة أقرب منها، فتوقفت مدة إلى أن تيسرت مندة الطلبة واغتنمتها».

أما منهج ابن العربي في شرحه فكان كما يلي:

- يذكر طرف الإسناد، يتكلم عن الإسناد بكلام، ولا يستوعب جميع الرواة، إنما يخص بعضهم فقط، وضمن الإسناد دائما يخرج الحديث تخريجا مختصرا، ثم يذكر غريب الحديث، ويذكر الأحكام، وتحت ذكره الأحكام، يذكر مسائل بقوله: «فيه مسائل» بحسب عددها.
- أحيانا يذكر اللغة، أحيانا يذكر الإعراب، ولا يلتزم بذلك
- بما أن ابن العربي مالكي المذهب، في الغالب يرجح مذهب مالك، وفي بعض الأحيان يخرج عن المذهب لقوة الدليل.
- الكتاب مملوء بالفوائد الفقهية والنوادر والنكات واللطائف.

ملاحظة: الإمام ابن العربي، يقدم موطأ مالك على صحيح البخاري، قال –رحمه الله-:«اعلموا - أنار الله أفئدتكم –أن كتاب الجعفي هو الأصل الثاني في هذا الباب، والموطأ هو الأول واللباب»[162].

[162]- مقدمة عارضة الأحوذي، ابن العربي، ص«46».

ب- «تحفة الأحوذي»، للمباركفوري:

مؤلف هذا الشرح على –سنن الترمذي- هو محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري المتوفى سنة «1353هـ»، وهذا الشرح من أنفس وأجمع لمسائل العلم، وهذا الشرح ليس بالطويل الممل، ولا بالقصير المخل.

منهج المباركفوري في شرحه هذا هو كما يلي:

- وضع مقدمة تقع في جزأين، وهذان الجزءان مشتملان على بابين في كل باب فصول كثيرة إذ تطرق إلى حد علم الحديث وموضوعه وغايته، وفضل علم الحديث وأهله وفي تدوين الحديث وكتابته، وحجيته ووجوب العمل به، وتطرق للذين حملوا الإسلام وبين أنهم من العجم، وتكلم عن شيوخ علم الحديث في أرض الهند، وتكلم كذلك على مناهج العلماء في تصانيفهم، وذكر طبقات كتب الحديث وأنواعها.
- عرج على كتب السنن والمسانيد والمستخرجات والمستدركات والمسلسلات والمعاجم والصحاح، كما أفرد كتب الحنفية بالذكر وكتب أسماء الرجال، وذكر أئمة الجرح والتعديل، وعلم أصول الحديث، وكتب غريب الحديث، وكتب شروح الحديث، وكتب أحاديث الأحكام، ومختصراته في الحديث، وكتب التخريج والموضوعات كما ذكر كتب مختلف الحديث وناسخ الحديث ومنسوخه... الخ.
- كما بين أهم الكتب والمخطوطات النادرة، وأماكن تواجدها.
- كما قام بوضع ترجمة للإمام الترمذي، وذكر فضائل جامعة، وذكر رواة الجامع وبيان شرطه ورتبة الجامع، وبين أن في كتاب سنن الترمذي لا يوجد حديث موضوع.
- كما ذكر شروح جامع الترمذي وعادته في جامعه وعرج على بعض الألفاظ المستعملة في جامع الترمذي، وفي تراجم فقهاء الحديث الذي ذكرهم الترمذي مع ذكر تراجمهم، وعامل علماء اللغة وأئمة التفسير بنفس ما ذكره لعلماء الحديث.

أما الكتاب، فصدره الشارح بذكر أسانيده إلى الإمام الترمذي، وشرع في الشرح، وشرحه متوسط، يشمل على شرح الترجمة باختصار، ترجم للرواة باختصار، ويذكر كلام النقاد في الراوي، وفي الغالب يترك المسائل مطلقة من غير ترجيح، إذ يعتمد غالبا على ترجيحات ابن حجر، يشرح الألفاظ من متن الحديث ويذكر ما فيها من احتمالات، يستنبط من الأحاديث، يذكر الخلاف مع الاستدلال والترجيح من غير تعصب لمذهب معين، أما مصادره في تخريج الحديث فيعتمد على المصادر المشهورة بعد حكم الترمذي، يعني يخرج شواهد ومتابعات الحديث الأصلي الذي ذكره الترمذي وبعناية فائقة، وهي ميزة الكتاب.

سنن ابن ماجه، للإمام ابن ماجه القزويني:

مؤلف هذا الكتاب أو السنن، هو أبو عبد الله بن ماجه القزويني، المتوفى سنة«275هـ».

فكتاب السنن لابن ماجه كتاب قوي النفع في الفقه، ويحوي أحاديث ضعيفة، وفي بعض الأحيان منكرة.

أحسن ابن ماجه ترتيب وسرد الأحاديث بالاختصار من غير تكرار.

أما الشروح التي وقعت على الكتاب فهي كثيرة، ومن أبرزها وأوسعها:

شرح مغلطاي:

وهو كتاب كبير، لكنه لم يكمل، شرح من الكتاب قطعة، ولم يشرح الأحاديث التي وردت في مقدمة سنن ابن ماجه التي يتميز بها، واعتنى مغلطاي باللغة، ويشرح الألفاظ ويوضحها، لكنه مع ذلك لم يتعصب لمذهبه الحنفي.

أما الشروح الأخرى على سنن ابن ماجه فهي كما يلي:

- شرح السيوطي: وهو مقارب لشرحه على سنن النسائي، يعتني بتحليل الفظي لبعض الألفاظ، ويعتني بالأسانيد كثير.
- حاشية السندي: افتتح الكتاب بمقدمة مختصرة جدا تحدث فيها عن ابن ماجه وعن كتابه باختصار شديد، ومنهج السندي في التعليق والشرح، ويذكر الترجمة ويشرحها، ثم يذكر ما يحتاجه من المتن ويشرحه، ولا يعرج على الأسانيد، فلا يترجم للرواة، ولا يخرج الأحاديث، هو شرح ناقص، هو كامل لجميع الكتاب لكن مفردات الشرح ومتطلبات الشرح تحتاج إلى أكثر من ذلك، بحاجة ماسة إلى من يتمه الكلام على الرواة، وعلى ترجيح الأحاديث، ونقد الأسانيد.
- «ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه»، لمحمد عبد الرشيد النعماني.
- «مصباح الزجاجة»، مختصر الذي هو شرح السيوطي، مختصر جدا كغيره من شروحه على الكتب الستة، للإمام السيوطي.

موطأ الإمام مالك –رحمه الله-

مؤلف هذا الكتاب هو الإمام أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي إمام دار الهجرة المتوفى سنة «179هـ».

والموطأ تسميته مأخوذة من التوطئة وهي التهيئة والتسهيل.

والموطأ ليس على صورة واحدة، له روايات كثيرة، وتختلف هذه الموطأت في كثرة الأحاديث في ترتيب، في التقديم والتأخير، وفي كلام الإمام مالك ونقوله عن التابعين والصحابة، وأشهر الروايات وأكثرها تداولا وعليها أكثر الشروح، رواية يحي بن يحي الليثي.

أما روايات الموطأ فهي كثيرة منها:

- رواية أبي مصعب.
- رواية ابن وهب.
- رواية القعنبي عبد الله بن مسلمة.
- رواية ابن القاسم.
- رواية معن بن عيسى القزاز.
- رواية عبد الله بن يوسف التنيسي.
- رواية يحي بن بكير.
- رواية سعد بن غفير المصري.
- رواية مصعب بن عبد الله الزبيري.
- رواية محمد بن المبارك الصوري.
- رواية سليمان بن برد النجبي.
- رواية يحي بن يحي التميمي.
- رواية أبي حذاقة أحمد السهمي.
- رواية سويد بن سعيد الحدثاني.
- رواية محمد بن الحسن الشيباني.

ولأهمية الموطأ وإمامة مؤلفه، وعلو أسانيده، باعتباره أقدم مصنف وصل إلينا، اعتنى به العلماء عناية فائقة، ومن هؤلاء الذين اعتنوا به، الإمام ابن عبد البر النمري، قام بشرحه في كتابين كبيرين أحدهما التمهيد، والآخر الاستذكار.

أ- «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، لابن عبد البر:

الحافظ ابن عبد البر هو: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي أحد أئمة المالكية الكبار، الذين هم من أهل الحديث والأثر، ومن أئمة الفقه والنظر، بل هو محدث وحافظ المغرب في زمانه، وله من المؤلفات ما يدل على علو كعبه في هذا الشأن، من أهمها كتابه في شرح الموطأ المسمى بـ "التمهيد" الذي أطبقت شهرته الآفاق، مات «سنة 463هـ»[163].

قال ابن حزم: «لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله، فكيف أحسن منه»[164].

خصائص كتاب التمهيد وطرقة مؤلفه في الشرح:

لقد بين ابن عبد البر منهجه في الشرح فقال كما في مقدمة التمهيد :
رأيت أن أجمع في كتابي هذا كل ماتضمنه موطأ مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ في رواية يحيى بن يحيى الليثي الاندلسي من حديث رسول الله مسنده، ومقطوعة، ومرسلة، وكل ما يمكن إضافته

(163)- ترجمته في: بغية الملتمس، للضبي، تحقيق إبراهيم الأبياري، ج:2، ص«659».

(164)- السير، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ج:18، ص«153».

إليه صلوات الله وسلامه عليه.
ورتبت ذلك مراتب قدمت فيها المتصل، ثم جرى مجراه مما اختلف في اتصاله، ثم المنقطع والمرسل.
وجعلته على حروف المعجم في أسماء شيوخ مالك ـ رحمهم الله ـ ليكون أقرب للتناول.
ووصلت كل مقطوع جاء متصلاً من غير رواية مالك، وكل مرسل جاء مسنداً من غير طريقته ـ رحمة الله عليه ـ فيما بلغني علمه، وصح بروايتي جمعه.
وذكرت من معاني الآثار وأحكامها المقصودة بظاهر الخطاب ما عول على مثله الفقهاء أولو الألباب.
وجلبت من أقاويل العلماء في تأويلها، وناسخها ومنسوخها، وأحكامها ومعانيها، وما يشفي به القارئ الطالب ويبصره، وينبه العالم ويذكره، وأتيت من الشواهد على المعاني والإسناد بما حضرني من الأثر ذكره، وصحبني حفظه مما تعظم به فائدة الكتاب.
وأشرت إلى شرح ما استعجم من الألفاظ، مقتصراً على أقاويل أهل اللغة.
وأومأت إلى ذكر بعض أحوال الرواة وأنسابهم وأسنانهم ومنازلهم، وذكرت من حفظت تاريخ وفاته منهم، معتمداً في ذلك كله على الاختصار[165].

إن المنهج الذي سطره أبو عمر في "مقدمة التمهيد" لهو منهج فريد في بابه، قل أن يطرقه عالم، لذلك أطبقت شهرة "التمهيد" الآفاق وأجمعت كلمة العلماء على انفراده في مجاله، فقد استقصى فيه ابن عبد البر كل الشوارد، وأحاط فيه بكل الجوانب اعتنى بالسند فمحَّصَه وحقَّقه ووصله بعد أن كان مرسلا أو مقطوعا، أو بلاغا.

ثم توجه إلى المتن ففحصه ومحصه واستخرج منه دررا ظلت كامنة وعجائب كانت غائبة غير بادية، واستنبط منه أحكاما فقهية رائعة ذاكرا خلال ذلك آراء كل العلماء والمذاهب دافعا لها بعضها ببعض منتهيا على الرأي الصائب والحكم الفصل الذي يتخذ النقل أصلا وقاعدة والعقل دليلا ومرشدا، ولا عجب أن يكون التمهيد في هذه المكانة العالية والمرتبة السامية فإنه نتاج بحث عميق وجهد متواصل استمر طيلة ثلاثين سنة.

ومن الأمثلة على ذلك ما أورده في "التمهيد"[166] : إبراهيم بن أبي عبلة : من شيوخ مالك، فبعد أن يذكر نسبه ومن أدرك من الصحابة ومن روى عنهم وذكر سكناه للشام ووفاته في خلافة أبي جعفر سنة «152هـ»، وقد كان ثقة فاضلا له أدب ومعرفة وكان يقول الشعر وذكر من روى عنه سوى مالك.

روى عنه مالك في الموطأ حديثا واحدا مرسلا وهو مالك عن إبراهيم بن أبي عبلة عن طلحة بن عبيد الله بن كريز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما رأى الشيطان يوما هو فيه

---

(165)- التمهيد، ج:1 ، ص«46-47».

(166)- التمهيد، ج:1 ، ص«102-106».

أصغر ولا أحقر ولا أدحر ولا أغيظ منه في يوم عرفة وما ذلك إلا لما رأى من تنـزل الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام إلا ما رأي يوم بدر قيل وما رأي يوم بدر يا رسول الله؟ فقال أما أنه رأى جبريل يزع الملائكة هكذا»

وبعد أن يذكر من روى هذا الحديث يتوجه أبو عمر إلى بيان المعنى الإجمالي للحديث فيقول : هذا حديث حسن، في فضل شهود ذلك الموقف المبارك وفيه دليل على الترغيب في الحج، ومعنى هذا الحديث محفوظ من وجوده كثيرة وفيه دليل على أن كل من شهد تلك المشاهد يغفر الله له إن شاء الله، وفيه أن شهود بدر أفضل من كل عمل يعمله الإنسان بعده إلى يوم القيامة نفلا كان أو فرضا لأن هذا القول كان منه -صلى الله عليه وسلم- في حجة الوداع، وفيه الخبر عن حسد إبليس وعداوته لعنة الله وفيه دليل على أن الحسود يجد في نفسه ذلة لعدمه ما أوتيه المحسود. وأما قوله أصغر وأحقر وأغيظ فمستغن عن التفسير لوضوح معاني ذلك عند العامة والخاصة وأما قوله أدحر فمعناه أبعد من الخير والأدحر المطرود المبعد من الخير المهان، يقال أدحره عنك أي أطرده وأبعده.

ثم يشرح معنى قوله يزع الملائكة فقال أهل اللغة معنى يزع يكف ويمنع إلا أنها ههنا بمعنى يعبيهم ويرتبهم للقتال ويستدل على ما يراه بالقرآن وأشعار العرب وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وأثار الصحابة ويشبع المسألة بحثا ودرسا.

ويذكر أثارا في معنى حديث إبراهيم بن أبي عبلة هذا في يوم عرفة ويكاد يأتي على الصحيح منها من مثل ما روته عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «ما من يوم يعتق الله فيه أكثر من يوم عرفة». وما روته أيضا على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : ما من يوم أكثر أن يعتق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفة وأنه ليدنو ثم يباهي ملائكته إلى غير ذلك من الأحاديث النبوية الصحيحة التي تشرح حديث الباب وتزيد توضيحا وبيانا، ويشرح معنى قول الرسول صلى الله عليه وسلم : "هذا يوم الحج الأكبر. ويختم الباب بحديث فيه بشرى للمؤمنين قال : وقف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات وكادت الشمس أن تؤوب فقال بلال أنصت لي الناس فقام بلال فقال : معاشر الناس أتاني جبريل آنفا فأقرأني من ربي السلام وقال إن الله غفر لأهل عرفات وأهل المشعر وضمن عنهم التبعات فقال عمر بن الخطاب فقال يا رسول الله هذا لنا خاص فقال هذا لكم ولمن أتى بعدكم إلى يوم القيامة فقال عمر بن الخطاب كثر خير الله وطاب[167].

وإن السمة البارزة في هذا الكتاب هي العناية الفائقة بالأسانيد وأحوال الرجال والسعي إلى تعديلهم كما أننا نلاحظ بعض الإعراض عن غير المسند إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من آراء الصحابة والتابعين والعلماء، ولعل ذلك هو موضوع كتابه "الاستذكار".

---

(167)- التمهيد، ج:1 ، ص«102-106».

ويبدو الإبداع في تحقيق المسائل العلمية والأحكام الفقهية وإيراد أقوال العلماء على مختلف مذاهبهم والعناية بالناحية اللغوية وإعطاء الكلمات المستعجمة ما تستحق من الشرح والتبيين مبينا استعمالات العرب شعرا ونثرا.

وخلاصة القول إن كتاب "التمهيد" فريد في بابه لم يأت بمثله المتأخرون والمتقدمون خدم به صاحبه الفقه والسنة خدمة جليلة وزاد به الموطأ رفعة وعلوا، فإذا التمهيد بالنسبة للموطأ كـ"فتح الباري" بالنسبة لصحيح البخاري.

ب- «الاستذكار لمعرفة مذاهب فقهاء الأمصار»، لابن عبد البر:

الاستذكار كتاب مبسوط، تفنن فيه كثيرا، واجتهد اجتهادا كبيرا في استنباط المسائل الفقهية، وبسط فيه الأدلة من الكتاب والسنة وأقاويل السلف من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار.

فالفرق بين التمهيد والاستذكار، أن الأول ميزته المعاني والأسانيد فهو كتاب حديث، صبغته حديثية، أما الاستذكار فصيغته فقهية.

أما منهج ابن عبد البر في الاستذكار فهو على النحو التالي:

- يذكر الحديث من الموطأ برواية يحي بن يحي، ثم يذكر شواهده وما جاء في معناه من مرفوع وموقوف.
- يتكلم على إسناد الأحاديث أحيانا، ويحيل على التمهيد لمن أراد البسط.
- يذكر اختلاف ألفاظ الناقلين من رواة الحديث.
- يشرح ألفاظ الأحاديث بالروايات الأخرى وشواهد العربية.
- يتكلم على فقه الحديث باستفاء وما يستنبط منه من أحكام وآداب.
- يذكر اختلاف الروايات عن الإمام مالك في المسائل الفقهية.
- يستعرض أقوال فقهاء الأمصار في المسائل الفقهية، ويقارن بين أدلتهم ويناقشها ويرجح القول الراجح بدليله ولا يتعصب لمذهب معين.

جـ- «المنتقى»، لأبي الوليد الباجي:

مؤلف هذا الشرح هو أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجبي الباجي المالكي المتوفى سنة «474هـ»، ومنتقى الباجي ليس كالتمهيد والاستذكار، فهذا الشرح ليس بالممل ولا بالمخل، إنما هو شرح متوسط، وعند قراءتك لشرحه، وفي مقدمته ذكر أن المنتقى اختصره من كتابه المبسوط «الاستيفاء»، إذ قال: «أكثر الناس لا يستطيعون، ولا يصبرون على معاناة مثل هذه المطولات جدا مثل الاستيفاء»[168].

أما منهجه في شرحه هذا فكان إجمالا على النحو التالي:

---

(168)- مقدمة المنتقى، ص«17».

- اقتصر في المنتقى على الكلام على معاني ما يتضمنه الحديث من الكلام على الفقه مربوطة بما يتعلق بها في أصل كتاب الموطأ ليكون شرحا وتنبيها على ما يستخرج منه من المسائل.

قال -رحمه الله-: «اعترضت عن ذكر الأسانيد واستيعاب المسائل والأدلة، وما احتج به المخالف، وسلكت فيه السبيل الذي سلكت في الاستيفاء من إيراد الحديث والمسألة من الأصل، ثم اتبعت ذلك ما يليق به من الفرع، وأثبته شيوخنا المتقدمون من المسائل، وبالله التوفيق»[169].

- والكتاب مطبوع، وحافل بالفوائد، ولاسيما ما يتعلق بمذهب المالكية، ومن له رغبه في الاطلاع على هذا المذهب المشهور، ما يعليه إلا الاطلاع على هذا الكتاب النفيس.

د- شرح الزرقاني على الموطأ، للإمام الزرقاني:

مؤلف هذا الشرح هو الإمام أبو عبد الله بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الزرقاني المالكي، المتوفى سنة «1122هـ».

اشتهر هذا الكتاب بين أواسط أهل العلم في الحديث وغيرهم بـ«شرح الزرقاني لموطأ مالك»، وسماه كل من ترجم له بـ«شرح الموطأ»، إلا أن صاحب «معجم المؤلفين»[170]، سماه: «أبهج المسالك بشرح موطأ الإمام مالك»، ولم يذكره غيره، والعلم عند الله تعالى.

أما منهجه في شرحه هذا فكان إجمالا:

- بدأ المؤلف كتابه بمقدمة ذكر فيها:

* أنه بدأ بهذا الشرح سنة تسع بعد المائة وألف من الهجرة النبوية.
* أن هذا الشرح شرح وسط لا بالقصير المخل ولا بالطويل الممل.
* ترجمة وافية عن الإمام مالك وقيمة كتاب الموطأ العلمية عند أهل الشأن، ومن سمع منه من علماء البلدان ورواة الآثار من أهل الآفاق.
* أن سبب تأليفه للكتاب هو ندرة شروح الموطأ مع كثرتها في مصر وعزتها فيها في زمانه.
* كما ذكر فيها أنه إذا أطلق الحافظ فمراده «ابن حجر».

- مزج المؤلف متن الموطأ بالشرح، وهي طريقة مفيدة مسلوكة عند أهل العلم، ومشى على ترتيب الأصل، ولم يغير فيه شيئا علمي.
- اعتنى المؤلف بضبط الغريب وتفسيره، وشرح جميع ألفاظ الكتاب معتمدا على كتب اللغة وقواميسها الأصلية مع الاعتناء بأوجه الإعراب اعتناء فائقا.

---

(169)- مقدمة المنتقى، ص«21».

(170)- معجم المؤلفين، لرضا كحالة، ج:1، ص«121».

- يذكر المؤلف أقوال العلماء في المسائل الفقهية وأوجه الخلاف فيها مع بيان أدلتهم عليها، وغالبا ما يورد أدلة المالكية منافحا عنها وناقصا لما قيل فيها من قدح واعتراض.
- يذكر المؤلف من أخرج الحديث من أصحاب الكتب الستة وغيرهم، وخاصة إذا كان الحديث المشروح في الصحيحين، أنظر مثلا:«1/174-214-224».
- كذلك يخرج الأحاديث التي يوردها خلال شرحه للأحاديث من مصادرها الأصلية، بل ربما يسهب في ذلك، أنظر مثلا: «22/1».
- يحكم كثيرا على الأحاديث والآثار التي يستشهد بها في شرحه، بقوله مثلا: «بسند صحيح» ونحو ذلك، أنظر مثلا: «2/198-225».
- يعرف على رجال السند باختصار شديد، مكررا التراجم لما جبل عليه غالب الناس من النسيان.
- يعتني المؤلف أحيانا بذكر من تابع الإمام مالكا سواء متابعة تامة أو قاصرة، أنظر مثلا: «1-176».
- يذكر أهم ما اشتمل عليه الحديث من الفوائد الفقهية والنكت العلمية.
- يعتني المؤلف عناية فائقة بالجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض والإشكال ! إما بأجوبة منقولة عن أهل العلم السابقين، أو ربما بما أداه إليه اجتهاده وفهمه الثاقب، أنظر مثلا: «1/113-192-243»[171].

وبذلك أكون قد تطرقت إلى أهم كتب الحديث التي وضعت عليها شروح نفيسة ابتداء من الصحيحين مرورا بسنن أبي داود والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وموطأ مالك، سأضيف بعض مصادر شروح الحديث، واخترت ثلاث مصادر مهمة جدا، وهي جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي، وسبل السلام للصنعاني، وكذلك نيل الأوطار للشوكاني.

جامع العلوم والحكم، لابن رجب:

صاحب هذا المؤلف هو الإمام الجليل الحافظ الناقد زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن بن الحسن بن محمد بن أبي البركات مسعود السلامي البغدادي مولدا الحنبلي مذهبا الدمشقي إقامة ووفاة، ويكنى بأبي الفرج، ويلقب بابن رجب، وهو جده عبد الرحمن، لقب بذلك لأنه ولد فيه، وتوفي سنة «795هـ».

أصل كتاب جامع العلوم والحكم:

أشار الخطابي المتوفى سنة «388هـ» -رحمه الله- في كتابه «غريب الحديث»[172] إلى نبذ جامعة من جوامع كلمه –صلى الله عليه وسلم-.

---

(171)- ينظر "شرح الموطأ" للزرقاني.

- أملى الحافظ ابن الصلاح المتوفى سنة «634هـ» -رحمه الله- مجلسا سماه: «الأحاديث الكلية»، جمع فيه ستة وعشرين حديثا مما وصف أن مدار الدين عليها.
- أخذ الإمام النووي المتوفى سنة «676هـ» -رحمه الله- هذه الأحاديث التي جمعها ابن الصلاح وزاد عليها تمام اثنين وأربعين حديثا، وسمى كتابه «الأربعين».
- اشتهرت هذه الأربعون النووية، وكثر حفظها، ونفع الله بها وتولى شرحها طائفة من أهل العلم.
- ختم الحافظ ابن رجب –رحمه الله- إلى الأربعين النووية ثمانية أحاديث، فبلغ عددها خمسين حديثا، ثم شرحها في كتابه «جامع العلوم والحكم».

أما منهج ابن رجب في شرح هذه الأحاديث فكان كما يلي:

- يورد الحديث محذوف الإسناد، مبقيا فقط على راوي الحديث وهو الصحابي –رضي الله عنه-.
- يمر بعد ذلك إلى الكلام على إسناد الحديث، ولطائفه موردا أقوال أهل العلم وكلامهم في طرق الحديث، وبعد ذلك يمر ويستدل بأقوال أهل العلم على فوائد الحديث ومكانته بين أحاديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم-، هذا عن إسناد الحديث ومكانته.

أما عن شرح الحديث، فيورد جزءا من الحديث يجعله بين قوسين، ويعقبه بشرحه وتعليقه على هذا الجزء، وهكذا اتبع نفس الطريقة إلى آخر متن الحديث.

وعندما يجد مناسبة وثيقة بين الجانب اللغوي وما في الحديث من ألفاظ متقاربة، فيشير إلى ذلك، ويسعى أن يقرب معنى الحديث من خلال هذه المقارنة.

وكتابه مرتب كترتيب أحاديث الإمام النووي في الأربعين ولا غرو في ذلك، فالجزء الأكبر من جامع العلوم والحكم هي أحاديث الأربعين.

فأول حديث ابتدأ به في جامعه هذا، هو حديث «إنما الأعمال بالنيات»، وآخر حديث «لا يزال لسانك رطبا من ذكر الله».

هل كل ما ورد في جامع العلوم والحكم من الأحاديث صحيحة أم لا؟

والجواب أن في الجامع الصحيح والضعيف كبقية الكتب الأخرى، وقد قام بعض طلبة العلم بتتبع أحاديث الجامع مبينا صحيحه من سقيمه.

نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، للإمام الشوكاني:

مؤلف هذا الكتاب، هو الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة «1250هـ».

---

(172)- غريب الحديث، ابن الأثير، ج: 1، ص«64».

توصيف الكتاب:

عنوان الكتاب يتألف من شقين، نيل الأوطار، ومنتقى الأخبار، وسماه: «نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار».

أما كتاب «منتقى الأخبار» فهو للإمام أبي البركات مجد الدين ابن تيمية –رحمه الله- وبلغ إلى غاية من الإحاطة بأحاديث الأحكام، وشمل من دلائل المسائل جملة نافعة[173].

وشرحه الموسوم بـ«نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار» للإمام محمد بن علي الشوكاني، وهو من المراجع المهمة في الفقه عامة، وهو يعد من ذخائر الفقه المقارن، وله من الخصائص التي امتاز بها من حيث المنهج العلمي الدقيق الذي اختاره مؤلفه، وجعله منهجا له ومسلكا يتبعه، مما بوأه مكانة عالية بين الكتب الفقهية في هذه الأزمنة المتأخرة، بحيث صار مرجعا لكل باحث.

أما مؤلفه فهو إمام ناقد، أصولي فقيه، واسع الاطلاع على معاني الأحاديث وفقهها، لا يتعصب لمذهب معين، بل قد تصدى للتقليد والمقلدين، ودعا للاجتهاد وترك الجمود بكل ما أتي من علم ومعرفة ولسان وبنان.

أما منهج المؤلف في كتابه فكان كما يلي:

- سلك الإمام الشوكاني في كتابه «نيل الأوطار» مسلكا معتدلا، واتبع منهجا بسيطا واضحا، وأسلوبه سهل ميسر، ومن قرأ في كتابه هذا واطلع عليه يقف على ذلك، حيث أن شرحه للأحاديث كان في غاية الوضوح والبيان، وهو بنفسه أقر بذلك في مقدمته، حيث قال: «وقد سلكت في الشرح –لطول المشروح- مسلك الاختصار، وجردته عن كثير من التفريعات والمباحث التي تفضي إلى الإكثار، لاسيما في المقامات التي نقل فيها الاختلاف، ويكثر بين أئمة المسلمين في مثلها الائتلاف... وأما في مواطن الجدال والخصام، فقد أخذت فيها بنصيب من إطالة ذيول الكلام، لأنها معارك تتبين عندها مقادير الفحول، ومغاوز لا يقطع شعابها وعقابها إلا نحارير الأصول... وقد قمت –ولله الحمد- في هذه المقامات مقاما لا يعرفه إلا المتأهلون، ولا يقف على مقدار كهنه من جملة العلم إلا المبرزون».
- واقتصر الإمام الشوكاني –رحمه الله- في شرح الحديث على بيان حال الحديث وتفسير غريبه، وما يستفاد منه بكل الدلالات.
- أما فيما يخص تراجم الرواة لم يطول في ذلك كثيرا، وقال بأن كتب الفن في هذا الموضوع حوت مثل هذا التفصيل.

قال رحمه الله: «ولم أطول ذيل هذا الشرح بذكر تراجم رواة الأخبار، لأن ذلك مع كونه علما آخر يمكن الوقوف عليه في مختصر من كتب الفن من المختصرات الصغار... وقد أشير في

(173)- كما قال الشوكاني في مقدمة شرحه «نيل الأوطار».

النادر إلى ضبط اسم راو أو بيان حاله على طريق التنبيه، لاسيما في المواطن التي هي مظنة تحريف أو تصحيف لا ينجو منه غير النبيه».

كما فصل –رحمه الله- بين شرحه وشرح المصنف –ابن تيمية- ونسب له ذلك مع تعقب على بعض ما يحتاج إلى تعقب.

وفي هذا المجال قال: «وجعلت ما كان للمصنف من الكلام على فقه الأحاديث وما يستطرده من الأدلة في غضونه من جملة الشرح في الغالب، ونسبت ذلك إليه، وتعقبت ما ينبغي تعقبه عليه، وتكلمت على ما لا يحسن السكوت عليه، مما لا يستغني عنه الطالب، كل ذلك لمحبة رعاية الاختصار، وكراهة الإملال بالتطويل والإكثار، وتقاعد الرغبات، وقصور الهمم عن المطولات»[174].

أما السبب الذي حمل الشوكاني لشرح منتقى الأخبار هو طلب جماعة من حملة العلم، فأبى في البداية لأسباب بعد ذلك صمم في الشروع في شرح هذا الكتاب، فقال –رحمه الله-:«وقد حمل حسن الظن بي جماعة من حملة العلم على أن التمسوا مني القيام بتحقيق هذا الكتاب، وحسّنوا لي السلوك في هذه المسالك الضيقة التي يتلوَّن الخريت في موعرات شعابها والهضاب، فأخذت في إلقاء المعاذير وأنبت تعسر هذا القصد على جميع التقارير... فلما لم ينفع الإكثار من هذه الأعذار ولا خلصني من ذلك المطلب ما قدمته من الموانع الكبار، صممت على الشروع في هذا المقصد المحمود...» [175]

والكتاب مطبوع متداول في ثلاثة عشر مجلدا بتحقيق طارق عوض الله المصري.

سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام، للصنعاني:

مؤلف هذا الكتاب هو محمد بن إسماعيل الصنعاني، توفي سنة «1182هـ».

توصيف الكتاب:

نلاحظ أن الكتاب يتألف من اسمين، سبل السلام، وبلوغ المرام.

فكتاب «بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام»، للحافظ ابن حجر العسقلاني من أفضل الكتب التي ألفت في أدلة الأحكام.

وكتاب «سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام» للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني، هو أفضل الشروح عليه.

والكتاب طبع ضمن خمسة مجلدات، بتحقيق طارق عوض وهو متداول.

---

(174)- مقدمة نيل الأوطار، ص«11-12».

(175)- مقدمة نيل الأوطار، ص«13».

أما منهج الصنعاني في شرحه لبلوغ المرام فهو كما يلي:

يورد الحديث محذوف السند، ويبقي فقط على راوي الحديث وهو الصحابي، ويقوم بعد ذلك بذكر من أخرج الحديث، كأن يقول أخرجه: الأربعة وابن أبي شيبة، ويقوم ببيان درجة الحديث من صحة أو ضعف.

عندما يكمل من هذا العرض يمر مباشرة إلى راوي الحديث، إذ يقوم بإعراب اسمه كاملا، مع ذكره للخلاف الذي وقع في اسمه مشيرا إلى أنه اختلف في اسم هذا الراوي على أقوال، دون أن يغفل مرويات راوي الحديث، يعني الصحابي.

بعد ذلك يمر إلى ضبط مفردات الحديث، مستعرضا أقوال النحاة في هذه المفردات وكلمات الحديث، دون أن يغفل بعض القواعد الحديثية المتفق عليها بين المحدثين، كشروطهم للحديث الصحيح التي وضعوها حدا لهذا المصطلح، كما يحشد أقوال العلماء وكلامهم على هذا الحديث، فالحديث عنده يتناوله من ثلاث زوايا:

- الزاوية الأولى : إسناد الحديث.
- الزاوية الثانية : مفردات الحديث وغريب الحديث، ومرجعه في ذلك قواميس اللغة، وكتب غريب الحديث.
- الزاوية الثالثة: هي مقصد الحديث ومعناه، ويستأنس بأقوال العلماء وشراح الحديث.

والكتاب مرتب على الكتب والأبواب فابتدأ بكتاب الطهارة، وذكر باب المياه وإزالة النجاسة والوضوء، والمسح على الخفين، ونوقض الوضوء وهكذا فعل في باقي الكتب والأبواب.

أما سرده للأحاديث، فيذكرها مرقمة، كأن يقول الحديث الأول، والثاني والثالث، وهكذا إلى آخر الحديث.

أما نفسه في شرح الأحاديث فكان بين متوسط ومطول، مرة يشرح الحديث في صفحات وصفحات، ومرة في صفحتين ومرة يقتصر شرح الحديث في أسطر قليلة لا تتعدى أربعة أسطر.

الخاتمة

لقد تناولت كتب الحديث المشهورة وهي، صحيح البخاري وصحيح مسلم، وكتب السنن الأخرى وهي: أبو داود، والنسائي والترمذي، وابن ماجه، وموطأ مالك –رحم الله الجميع-، بعد ذلك تناولت أهم الشروح التي وقعت عليها، وقد ذكرت الشروح المشهورة، وإلا لو تطرقت إلى شروح صحيح البخاري وحواشيه لوحده لما أكملت بسط ما فيها، ولكن حال محتوى البرنامج المقرر يستدعي أن نتناول ذلك بنوع من العرض البسيط، وقد اتبعت ذلك، إذ بلغت الشروح على مصادر هذه الكتب في هذه المذكرة ثلاثين شرحا بما فيها شروح الكتب الثلاثة الأخرى، وهي جامع العلوم والحكم، ونيل الأوطار، وسبل السلام.

وعمل الإنسان لا يخلو من قصور، وعملي هذا سينقح ويعدل كل مرة، وهذا هو المبتغى منه إلى أن يصل إلى نهايته.

والله تبارك وتعالى أسأل أن يجعل ما كتبته في هذه المطبوعة زادا إلى يوم المصير إليه، وعتادا إلى يمن القدوم عليه، إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الدكتور عبد المجيد مباركية

فهرس المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، القنوجي، أبو الطيب صديق بن حسن خان، تحقيق: عبد الجبار زكار، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

3- أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي، شرف القضاة وأمين القضاة، د ط، دار الفرقان، الأردن، 1419هـ 1999م.

4- الإتباع، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: محمد عطا الله حنيف، وعاصم عبد الله القريوتي، المكتبة السلفية لاهور، شركة المطابع النموذجية، عمان، الأردن، ط2، 1405هـ- 1985م.

5- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الظاهري، د ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

6- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني، المطبعة الأميرية، بولاق، ط7، 1323هـ.

7- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: أبو مصعب محمد البدري، ط7، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1417هـ-1997م.

8- الاستذكار، ابن عبد البر، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوعي، حلب، ط1، 1993م.

9- الأصول في فهم أحاديث الرسول، محمد بازمول، الميراث النبوي للنشر والتوزيع، الجزائر، ط، 1424هـ-2013م .

10- إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، ط1، 1419هـ-1998م.

11- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، تحقيق ودراسة: محمد بن سعد بن عبد الرحمان آل يعود، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، 1409هـ-1988م.

12- إكمال إكمال المعلم، الأبي، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت.

13- بذل المجهود في حل أبي داود، خليل أحمد السهار نفوري، تحقيق: محمد زكريا بن يحي الكندهلوي، ندوة العلماء بالهند- تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت.

14- بيان فضل علم السلف على الخلف، ابن رجب الحنبلي، د ط، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، د ت.

15- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد، ابن عبد البر، تحقيق: محمد عبد القادر عطاء، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ- 2003م.

16- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، الزركشي، تحقيق: يحي بن محمد علي الحلمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1425هـ- 2004م.

17- ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، ط1، شركة دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1417هـ-1997م.

18- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 1429هـ-2008م.

19- جامع الأصول في أحاديث الرسول- صلى الله عليه وسلم-، ابن الأثير، تحقيق: أيمن صالح شعبان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ-1998م.

20- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة ناشرون، بيروت، ط4، 1417هـ-1996م.

21- جامع العلوم والحكم، ابن رجب، تحقيق: سليم الهلالي، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط4، 1419هـ- 1998م.

22- حاشية السندي على سنن النسائي، محمد بن عبد الهادي التتوي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط2، 1406هـ، 1986م.

23- حاشية السندي على سنن ابن ماجه، محمد بن عبد الهادي التتوي، دار الجيل، بيروت، د ط، د ت.

24- الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، الرئاسة العامة لإدارة البحوث والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، ط2، 1404هـ-1984م.

25- دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، محمد مصطفي الأعظمي، د ط، المكتل الإسلامي، بيروت، 1413هـ-1992م.

26- روافد حديثية، محمد بن عمر بازمول، دار الاستقامة، القاهرة، ط1، 1427هـ-2007م.

27- زهر الربا على المجتبى، الإمام السيوطي، المطبعة النظامية، بالكانفور، د ط، 1299هـ.

28- سبل السلام الموصلة الى بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: طارق عوض الله، دار العصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1422هـ- 2001م.

29- سلسلة الدراسات الحديثية، محمد بازمول، ط1، دار الإمام أحمد، القاهرة، 1429هـ-2008م.

30- سير أعلام النبلاء، الإمام الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنـؤوط، ومحمد نعيـم العرقسوسي، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1429هـ- 2008 م.

31- سنن الدارقطني، الإمام الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1424هـ-2004م.

32- سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمان الدارمي، تحقيق: سيد إبراهيم وعلي محمد علي، د.ط، دار الحديث، القاهرة، د.ت.

33- شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد، تحقيق: عبد العزيز بن محمد السعيد، دار أطلس للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1418هـ-1997م.

34- شرح الزرقاني على الموطأ، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1424هـ-2003م.

35- شرح صحيح البخاري «الكواكب الدراري»، الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1405هـ -1985م.

36- شرح سنن أبي داود، ابن رسلان الرملي الشافعي، تحقيق: الشيخ خالد الرباط وجماعة آخرون، د ط، د ت.

37- شرح سنن ابن ماجة، علاء الدين مغلطاي، تحقيق: كمال عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط1، 1419هـ- 1999م.

38- شرح العيني على سنن أبي داود، بدر الدين العيني، تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري، أبو المنذر، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ- 1999م.

39- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، ط1، 1424هـ-2003م.

40- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، د.ط، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت.

41- شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد سعيد أوغلي، دار إحياء السنة النبوية.

42- صحيح البخاري، الإمام البخاري، د ط، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، 1419هـ- 1998 م.

43- صحيح سنن ابن ماجة، ابن ماجة، الألباني، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، مكتبة المعارف، الرياض، 1417هـ- 1997 م.

44- صحيح سنن أبي داود، أبو داود، الألباني: الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، مكتبة المعارف، الرياض، 1419هـ- 1998 م.

45- صحيح سنن الترمذي، أبو عيس الترمذي، الألباني، ط2، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، 1422هـ-2002م .

46- صحيح سنن النسائي، عبد الرحمان بن شعيب النسائي، الألباني، ط1، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، 1419هـ-1998م.

47- صحيح سنن ابن ماجة، ابن ماجة، تحقيق: الألباني، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، مكتبة المعارف، الرياض، 1417هـ- 1997 م

48- صحيح مسلم، الإمام مسلم، د ط، دار الفكر، بيروت، 1424هـ- 2004 م.

49- صحيح مسلم بشرح النووي، الامام النووي، ضبط وتوثيق: صدقي محمد جميل العطار، د ط، دار الفكر، بيروت، 1421هـ-2000م.

50- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، ابن العربي، تحقيق: جمال مرعشلي، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ- 1997م.

51- علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، ط2، الزهراء للنشر والتوزيع، الجزائر، 1993م.

52- «علم شرح الحديث ومراحله التاريخية بين التقعيد والتطبيق»، حميد أحمد محمد، «مؤتمر مناهج تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث الشريف، قسم دراسات القرآن والسنة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، 17-2006/07/18م»

53- علم شرح الحديث وروافد البحث فيه، محمد بن عمر بازمول، دار الاستقامة، القاهرة، ط1، 1427هـ-2007م.

54- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني، مصورة بيروت عن الطبعة المنيرية بمصر.

55- عون المعبود، محمد شمس الحق العظيم أبادي، دار الفكر، د ط، 1415هـ- 1995م.

56- فتح الباري شرح صحيح البخاري، الحافظ ابن حجر، ط1، مكتبة دار السلام، الرياض، 1418هـ- 1997 م.

57- غريب الحديث، ابن الأثير، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ط1، 1432هـ- 2011م.

58- فتح المغيث، محمد بن عبد الرحمان السخاوي، تحقيق: عبد الكريم الخضير و محمد بن عبد الله بن فهد أل فهد، ط3، مكتبة دار المنهاج، الرياض، 1433هـ.

59- الفتح الرباني لترتيب مسند الامام احمد بن حنبل الشيباني، احمد بن عبد الرحمان البنا الساعاتي، ط2، مؤسسة قرطبة، القاهرة، د ت.

60- فتح الباري، ابن رجب الحنبلي، تحقيق، مجموعة من الباحثين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط1، 1417هـ- 1996م.

61- فيض القدير شرح الجامع الصغير: المناوي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1982م.

62- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1972 م.

63- الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، ط2، دار الفكر، بيروت، 1985م.

64- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، د.ط، ، دار الكتب العلمية، بيروت .

65- الكفاية في علم أصول الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي إسحاق الدمياطي، ط1، دار الهدى، جمهورية مصر 1423هـ- 2003 م.

66- لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، ط 3، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 2004م.

67- ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح البخاري، الإمام النووي، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت.

68- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمان، بن محمد العاصمي النجدي، د ط، دار الإفتاء، الرياض، 1382 هـ.

69- المنتقى شرح الموطأ، أبو الوليد الباجي، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ط1، 1332هـ.

70- المنهاج بشرح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، د ت.

71- مخالفة الصحابي للحديث النبوي، عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 1420هـ- 1999م.

72- معالم السنن، الخطابي، تحقيق: محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، ط1، 1351هـ- 1932م.

73- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، 1979م.

74- معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، اعتنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: أ.د/ السيد معظم حسين، ط 2، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، 1397هـ- 1977م.

75- المعلم بفوائد صحيح مسلم، المازري، تحقيق: متولي خليل عوض الله و موسى السيد الشريف، وزارة الأوقاف، القاهرة، د ط، 1413هـ 1993م.

76- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ابن الصلاح، تعليق: إسماعيل زرمان، ط1، مؤسسة الرسالة، ناشرون، بيروت، لبنان، 1425هـ-2004م.

77- مقدمة الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، تعليق: محمد بن علي البيضاني، ط1، دار الاستقامة، القاهرة، 1434هـ-2013م.

78- المنهل العذب المورود، محمود السبكي، مطبعة الاستقامة، مصر، د ط، 1351هـ.

79- مكمل إكمال الإكمال، السنوسي، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، د ت.

80- الموطأ، الإمام مالك، تحقيق: كلال حسن علي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 1430هـ-2009م.

81- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، الهيثمي، تحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة، دار الكتب العلمية.

82- نصب الراية لأحاديث الهداية، الإمام الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، ط1، دار القبلة، جدة، مؤسسة الريان، بيروت، المكتبة المكية، 1417هـ-1997م.

83- نيل الأوطار، الشوكاني، تحقيق: طارق عوض الله، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، العربية السعودية، ط1، 1326هـ- 2005م.

فهـرس الموضوعـات

الموضوع **الصفحة**

المقدمة **3-1**

المطلب الأول: علم شرح الحديث [04 -39]

1- تعريفات علم شرح الحديث: 04

أ- معنى الشرح في اللغة..... 04

ب- معنى الحديث في اللغة..... 04

ج- معنى الحديث في الاصطلاح 04

د- الفرق بين السنة و الحديث 05

* السنة عند علماء الحديث 05

* السنة عند الأصوليين..... 05

* السنة عند الفقهاء..... 05

* السنة عند علماء الوضع والإرشاد..... 05

هـ- معنى الحديث القدسي 06

* الحديث القدسي لغة..... 06

* الحديث القدسي اصطلاحا..... 06

و- لماذا سمي الحديث القدسي حديثا؟ 07

ي- الفرق بين الحديث النبوي والحديث القدسي..... 07

2- موضوع علم شرح الحديث 08

1- ما يتعلق بجانب الإسناد 08

2- بيان معاني ألفاظ الحديث 08

3- بيان المراد من الحديث..... 08

3-مؤسس ومقعد علم شرح الحديث 08

4- استمداد هذا العلم ونسبته إلى سائر العلوم الشرعية وفضله ونتائجه 11

5-طرق شرح الحديث 13

* **الطريقة الأولى:** شرح الحديث بالحديث 14

-**الأصل الأول:** تفسير الحديث بنفسه..... 15

-**الأصل الثاني:** تفسير الحديث بأحاديث أخرى..... 15

-فوائد جمع الروايات المتعددة للحديث الواحد والأحاديث في الموضوع المعين 16

- ماهي أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي الشريف؟..... 17

- هل تعدد الروايات الحديثية هو علم مختلف الحديث؟..... 17

- أسباب تعدد روايات متن الحديث..... 17

1- **التعدد الصادر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم**..... 17

الأول: اتفاق المعنى وتعدد اللفظ 18

الثاني: القيام بالعمل بأكثر من طريقة..... 18

الثالث: الإقرار على أقوال أو أفعال معينة بأوصاف معينة 18

الرابع: الناسخ والمنسوخ..... 19

الخامس: ما قاله -صلى الله عليه وسلم- قبل الوحي وبعد الوحي 19

السادس: اختلاف حال المخاطبين 19

السابع: تعدد الموصوف 20

2- التعدد الصادر من الرواة وهي حالة يحمل فيها على تصرفهم 20

الأول: الرواية بالمعنى..... 20

الثاني: وصف سنة النبي-صلى الله عليه وسلم-الفعلية 21

الثالث: تقديم وتأخير ألفاظ الحديث 21

الرابع: تعدد سبب النزول 22

الخامس: وصف ملابسات الحديث..... 23

السادس: الجمع بين حديثين 23

السابع: اختصار الحديث..... 24

الثامن: سماع الراوي بعض الحديث دون بعض..... 25

التاسع: تعدد الإجابات عن سؤاله -صلى الله عليه وسلم-لكثرة الحاضرين 26

العاشر: تفاوت الحفظ..... 26

***الطريقة الثانية:** شرح الحديث وبيانه بكلام الصحابة-رضوان الله عليهم- 28

- حالات مخالفة الصحابي للحديث النبوي 29

- الحالة الأولى: مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي قطعنا بعلمه مع خفاء سبب المخالفة..... 29

-الحالة الثانية: مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي قطعنا بعلمه به مع وضوح سبب المخالفة..... 30

- الحالة الثالثة:مخالفة الصحابي مخالفة كلية للحديث الذي قطعنا بعدم علمه به..... 32

- الحالة الرابعة:مخالفة الصحابي لعموم الحديث 32

- الحالة الخامسة:مخالفة الصحابي لظاهر الحديث النبوي الشريف 33

- الحالة السادسة:تفسير الصحابي للخبر موافقا له من كل وجه..... 34

- الحالة السابعة :مخالفة الصحابي للخبر وعلاقته بباقي الصحابة..... 34

*** الطريقة الثالثة:**شرح الحديث بكلام التابعين..... 35

*** الطريقة الرابعة:**شرح الحديث بأقوال أئمة الدين واللغة 36

المطلب الثاني: مناهج أصحاب وشروح الحديث [40 -88]

أنواع الشروح الحديثية من حيث الأسلوب 41

- الأسلوب الأول: تصدير الشرح بـ - قوله - 41

- **الأسلوب الثاني:** الشرح الممزوج 42

- الأسلوب الثالث: الشرح بمسائل على معاني الحديث 43

- شروط وآداب الشارح 44

- **أنواع كتب شروح الحديث** 45
- **المراد بالكتب الستة** 46
1- أشهر شروح صحيح البخاري 48
أ- **شرح الخطابي:** أعلام السنن، أعلام الحديث 49
ب- **شرح النووي لصحيح البخاري:** 52
ج- **شرح الزركشي لصحيح البخاري- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح**- 53
د- شرح ابن رجب المسمى- فتح الباري شرح صحيح البخاري- 54
هـ- شرح الكرماني المسمى –الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري- 55
و- **شرح ابن حجر المسمى-فتح الباري شرح صحيح البخاري-** 56
ي- شرح العيني المسمى-عمدة القارئ- 58
ن- شرح القسطلاني المسمى-إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري- 59
2- أشهر شروح –صحيح مسلم - 60
أ- المعلم بفوائد صحيح مسلم 60
ب- **إكمال المعلم- للقاضي عياض-** 61
ج- إكمال إكمال المعلم-للأبي- 62
د- مكمل إكمال الإكمال –للسنوسي- 63
هـ- المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج – للنووي- 64
بعض شروح كتب الحديث 65
سنن أبي داود ومكانته بين كتب الأصول الستة 65
أ- معالم السنن للإمام الخطابي 66
ب- شرح ابن رسلان على سنن أبي داود 67
ج- شرح العيني على سنن أبي داود 68
د- عون المعبود لمحمد شمس الحق العظيم أبادي 69

هـ- بذل المجهود في حل سنن أبي داود، لخليل بن أحمد السهار 70
و- المنهل العذب المورود لمحمود السبكي 71
سنن النسائي 71
أ- زهر الربا على المجتبى، للإمام السيوطي 72
ب- حاشية السندى على النسائي، لابن عبد الهادي 73
سنن الترمذي 73
أ- عارضة الأحوذي، لابن العربي 74
ب- تحفة الأحوذي، للمباركفوري 75
سنن ابن ماجه 76
موطأ الإمام مالك 77
أ- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد 78
ب- الاستذكار لمعرفة مذاهب فقهاء الأمصار 81
ج- المنتقى، لابن الجارود 81
د- شرح الزرقاني على الموطأ 82
جامع العلوم الحكم 83
نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار 84
سبل السلام 87
الخاتمة 89

الفهـــارس العامة [90 -102]

فهرس المصادر والمراجع 90
فهرس الموضوعات 95